

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



# تسجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

إشراف: أ.د. سعدي رجال

من إعداد الطالبة: بن لحرش صراح

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. عبد الحميد مدفوني
مقررا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سعدي رجال
مناقشا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر أ	د. الربيعي جرمان
مناقشا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر أ	د. زبير سلوقي

السنة الجامعية: 2012/2013

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أبي وأمي

و

إخوتي وأخواتي

و

إلى كل أصدقائي وصدقائتي

صراح

## شكر وعرفان

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن  
تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما  
ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني واحترامي  
للمشرف الأستاذ الدكتور: سعدي رجال على كل ما  
قدمه لي من يد العون والآراء القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ : بورحلي توفيق على  
تشجيعه لي ودعمه لمواصلة إتمام هذا العمل.

صراح



## فهرس المحتويات :

رقم الصفحة	العنوان
III	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات والمفاهيم المتعلقة به</b>	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
03	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
06	المطلب الثاني: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية
13	المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية
17	المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم و استراتيجيات
18	المطلب الأول: مفهوم التصدير، أهميته و طرقه
23	المطلب الثاني: أنواع و مؤشرات الصادرات
26	المطلب الثالث: إستراتيجية التصدير والظروف المحيطة به
29	المبحث الثالث: التنمية من خلال سياسة التوجه نحو الخارج
30	المطلب الأول: التنمية ومتطلباتها الأساسية
43	المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية والتصدير في الدول النامية
48	المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي
53	المطلب الرابع: تجارب بعض الدول النامية حديثة التصنيع في مجال التصدير وأسس نجاحها
60	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية الجزائرية على ضوء قطاع المحروقات</b>	
62	مقدمة الفصل
63	المبحث الأول: التجربة التنموية الجزائرية ونتائجها الاقتصادية

63	المطلب الأول: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر
73	المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية ومراحل تطورها
78	المطلب الثالث: النتائج الاقتصادية للتجربة التنموية الجزائرية
95	المبحث الثاني: النفط ومخاطره على الاقتصاد الجزائري
95	المطلب الأول: الأزمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري
98	المطلب الثاني: مخاطر اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية
103	المطلب الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية
105	المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل الصادرات
105	المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بتمويل الصادرات
114	المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بالجباية وسعر الصرف والإجراءات الجمركية:
120	المطلب الثالث: أهم الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
124	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: آفاق تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات</b>	
126	مقدمة الفصل
127	المبحث الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر
127	المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1970-2009)
130	المطلب الثاني: أهم المنتجات والمتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات
137	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الصادرات الجزائرية
151	المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير خارج المحروقات
151	المطلب الأول: مشاكل على مستوى الاقتصاد الوطني
156	المطلب الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي
167	المطلب الثالث: مشاكل متعلقة بالعوامل الخارجية
170	المبحث الثالث: آفاق ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
170	المطلب الأول: بناء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات
175	المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على اقتحام الأسواق الدولية
178	المطلب الثالث: السياسات والإجراءات الواجب إتباعها لترقية وتفعيل الصادرات خارج المحروقات
183	المطلب الرابع: تخفيض سعر صرف العملة الوطنية الجزائرية

185	خلاصة الفصل
187	خاتمة عامة
193	قائمة المراجع
201	قائمة الملاحق

## قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
67	حجم الاستثمارات و أولويات المخططات التنموية خلال الفترة (1967-1977)	(01)
67	بنية الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1977)	(02)
75	توزيع معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة	(03)
80	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1971-1989)	(04)
83	تطور المديونية الخارجية للفترة (1996-2001)	(05)
85	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1966-1985)	(06)
96	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1985-1990)	(07)
97	تطور الميزان التجاري للفترة (1997-1998)	(08)
128	تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1970-1991)	(09)
129	تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة (1992-2009)	(10)
131	تطور الصادرات غير النفطية حسب مجموعات الاستخدام (1980-1991)	(11)
132	تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية حسب مجموعات الاستخدام (1992-2009)	(12)
133	أهم المنتجات غير النفطية المصدرة خلال (2005-2009)	(13)
136	العملاء الرئيسيين لدى الجزائر في المنتجات غير النفطية	(14)

137	درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي للفترة (1994-2007)	(15)
139	الميزان التجاري للمحروقات للفترة (2005-2008)	(16)
140	قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المحروقات	(17)
141	الميزان التجاري للمنتجات الزراعية للفترة (2005-2008)	(18)
142	قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات الزراعة	(19)
143	الميزان التجاري للمواد الأولية للفترة (2005-2008)	(20)
144	قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المواد الأولية	(21)
145	الميزان التجاري لصادرات الصناعية	(22)
145	قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المنتجات الصناعية	(23)
147	قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات السلع الاستهلاكية	(24)
160	الأنظمة الجمركية عند التصدير للفترة (1998-1999)	(25)
163	توزيع طلبات الحصول على مساعدة من الصندوق الخاص لترقية الصادرات لسنوات (1999-2000-2001) من طرف اللجنة المختصة	(26)

## قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
12	نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية هيكشر-أولين	(01)
16	التطور الممكن للموازن التجارية خلال دورة المنتج الجديد	(02)
22	التصدير المباشر	(03)
23	التصدير غير المباشر	(04)
37	الحلقة المفرغة للفقر	(05)
42	العلاقة بين متطلبات الحكم الراشد والتنمية	(06)
82	تطور المديونية الخارجية وخدماتها للفترة ( 1967-1995)	(07)
84	تطور معدلات النمو PIB في الجزائر خلال الفترة ( 1980-2010)	(08)
86	تطور كل من أسعار البترول ومعدلات البطالة للفترة (1988-2010)	(09)
88	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)	(10)
90	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة (1978-2010)	(11)
92	تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1963-1973)	(12)
93	تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1974-1994)	(13)
94	تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1995-2010)	(14)
128	التمثيل البياني لتطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1970-1991)	(15)

130	تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة (1992-2009)	(16)
-----	---	------

مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

إن الجزائر و باعتبارها بلدا مصدرا للبترو، اعتمدت منذ استقلالها سنة 1962 على استراتيجيات التنمية المخططة، لبناء هيكل اقتصادي متين يمكن الاعتماد عليه في تحقيق نمو شامل والقضاء على أشكال التخلف الموروث عن الاستعمار.

فسارعت لأجل هذا إلى تطبيق مخططات قصيرة الأجل (ثلاثي-رباعي أول-رباعي ثان) كمرحلة أولى تعتبر الهامة في الاقتصاد الوطني، حيث وجب على المسؤولين إيجاد الحلول المناسبة للنهوض بالوضع الاقتصادي، ولكن هذه المخططات لم تحقق أهدافها المبتغاة.

فأعيدت حركة الإصلاح من جديد بعد الفترة الانتقالية (1978-1979)، بالبدا في تطبيق المخططات طويلة الأجل لأول مرة (خماسي أول- خماسي ثاني) خلال الفترة (1980-1989)، ولكن خلال هذه المدة أيضا لم يحقق هذان المخططان أهدافها، ولعل السبب في هذا يعود إلى أن الأهداف المبرمجة غير منسجمة وغير مترابطة، نظرا للوضع المتقلب خلال هذه الفترة التي تميزت بتوترات كبيرة مع استمرار الأزمة العالمية اثر انهيار أسعار النفط سنتي (1985-1986)، حيث انخفضت المداخيل من العملة الصعبة من 14 مليار دولار إلى حوالي 8 مليار دولار، وأدت هذه الأزمة إلى تقليص وسائل الدفع الخارجية، وتراكم العجز في ميزان المدفوعات، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل، الشيء الذي أدى إلى تقليص متوسط استحقاقات المديونية الخارجية، وارتفاع معدل خدمة الدين وبالتالي ارتفاع مخزون الدين الخارجي خلال سنة واحدة ب 4.4 مليار دولار سنة 1986، وزادت المديونية إلى 22.8 مليار دولار سنة 1986 بعدما كانت 18.4 مليار دولار سنة 1985، وهذا ما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

في ظل هذه الظروف توجب على الجزائر القيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني تدريجيا، وضرورة الاندماج في اقتصاد السوق، وهي السياسة التي حاولت الجزائر انتهاجها بعد سنة 1988 لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن اعتماد الجزائر على مورد وحيد وهو البترول جعلها رهينة أسعاره التي تتحدد في السوق الدولية، وبالتالي فان ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية يؤدي حتما إلى ارتفاع إيرادات الدولة من العملة الصعبة، أما انخفاضه سيؤدي إلى الصورة العكسية للارتفاع وهذا يؤثر على قيمة الدينار الجزائري.

وفي ظل هذه التحديات، فإن الجزائر تحتاز مرحلة تاريخية حاسمة من مراحل حياتها يتوجب عليها فيها أن تقوم بمشدد جميع قدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية وتوجيهها لإصلاح واقعها الاقتصادي، وضرورة تبني إصلاح هيكلية ومؤسسية بهدف تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة جريئة، والتخلص من الارتباط الكبير بإيرادات المحروقات التي أصبحت تتأثر بهذه الأزمات مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

هذه الأهداف العليا لا تتحقق إلا من خلال العمل على إتباع نموذج تنمية اقتصادية في مواجهة هذه التأثيرات، تمكنه من تحقيق مصالحه المالية والتجارية والاستفادة أيضا من ميزات الحجم الكبير في الاستثمار، والإنتاج والتوزيع، واقتحام الأسواق الأجنبية إدراكا من انه لا مكان للاقتصاديات المنطوية على نفسها في عالم التكتلات .

### - التساؤل الرئيسي:

من خلال العرض السابق يتجلى لنا بلورة إشكالية البحث في السؤال التالي :

هل يمكن أن يتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على الربيع إلى اقتصاد منتج ومصدر؟

### - التساؤلات الفرعية:

- لماذا لم تنجح الجزائر في خلق اقتصاد مصدر خارج المحروقات إلى يومنا هذا؟
- ماهي الإجراءات والإصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لترقية وتفعيل الصادرات خارج المحروقات؟ وماهي أسباب فشلها؟
- ماهي المشاكل والعراقيل التي يعاني منها قطاع التصدير في الجزائر؟
- ماهي الحلول الممكنة لترقية وتشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

### - الفرضيات:

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- من بين الأسباب التي حالت دون نجاح الجزائر في خلق اقتصاد مصدر خارج المحروقات، هي اعتمادها المفرط على إيرادات المحروقات، إضافة إلى غياب سياسة واضحة المعالم تضمن ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إذا أرادت الدولة الجزائرية أن تخلق اقتصادا مصدرا، فيجب عليها أن تحدد نسبة تدخل إيرادات المحروقات في الناتج القومي الخام، كما يجب أن تحدد نسبة تدخل الجباية البترولية في الجباية العامة.
- لا تقتصر ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات على منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعدا لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية ومنظومة إدارية كفأه.

- تستدعى التحديات التي تطرحها التطورات العالمية، ضرورة التأقلم والتكيف مع الاتجاهات الاقتصادية الدولية بما يعزز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني وتنافسية منتجاته في الأسواق الدولية.

### - أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال الضرورة الملحة لإعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية، بما يضمن ويوفر مكانة هامة لقطاع الصادرات، والذي بدوره سيضمن تنوع مصادر الدخل الوطني ومن ثم عدم الاعتماد الكلي على مداخل المحروقات التي تعتبر مورد طاقتي غير متجدد، وهي الحقيقة التي وعتها الدولة وتعمل على تجسيدها هذا من جهة، أما من جهة ثانية فهي محاولة منا إضافة موضوع جديد على مستوى مكتبة الكلية.

### - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات مستقبلية تنتج عن انهيار أسعار البترول.
- إيجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات.

### - أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- محاولة إبراز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة في خلق اقتصاد حقيقي مصدر بعيد عن الارتباط بالمحروقات في ظل التطورات العالمية.
- محاولة تقديم محاور إصلاح للاقتصاد الجزائري، لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات للحاق بمستوي الاقتصاديات المصدرة .
- الرغبة و الميول الشخصي في تناول وبمبحث هذا النوع من المواضيع.
- محاولة إضافة الجديد لسلسلة البحث العلمي و علاقة الموضوع بمجال تخصص الدراسة .
- الأهمية التي يكتسيها الموضوع، من خلال الاهتمام المتزايد من قبل متخذي القرار بضرورة ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

## – الدراسات السابقة:

لقد اطلعنا على مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، سواء في موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات، أو موضوع تطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتصدير. ومن بين هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا نذكر:

– دراسة غالم جلطبي، بعنوان: **ترقية الصادرات خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع، جامعة الجزائر (2000).**

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير (غير منشورة)، ولقد حاول الباحث من خلالها إبراز أهمية الصادرات خارج المحروقات وتنوع القطاع التصديري في عملية التنمية ومدى سلبية الأحادية في التصدير، ولقد تناولها من خلال الإشكالية التالية: ماهي الأسباب المفسرة لجمود الصادرات خارج المحروقات؟ وماهي القطاعات التي يمكن المراهنة عليها لتنويع الصادرات؟

ولقد بين الباحث من خلال هذه الإشكالية جملة الحوافز المقدمة لترقية الصادرات وأسباب جمودها، وختم الدراسة بجملة من الركائز التي يمكن الانطلاق منها نحو قطاع متنوع، وخلص إلى جملة من النتائج من أهمها أن صحة التنمية في الجزائر واستقرارها مرتبطة بصحة الصادرات من المحروقات واستقرار أسعارها، ولهذا لا بد من العمل وبسرعة من أجل تطبيق سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– دراسة إيزام خالد، بعنوان: **ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (الإجراءات، الوسائل، الأهداف)**، جامعة الجزائر (2004).

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير (غير منشورة)، ولقد حاول الطالب من خلالها إبراز توجه سياسة التصدير من خلال المبادلات الهادفة لترقية الصادرات خارج المحروقات كأهم الوسائل والإجراءات المطروحة، من خلال برنامج إنعاش وترقية هذه الصادرات من قبل الدولة، إلا أنه لاحظ أنها تبقي غير كافية وهذا نظرا لنقص بعض الجوانب الاقتصادية والتي تعتبر ضرورية ومكتملة. ووصل إلى اقتراح جملة من الاقتراحات تعتبر ضرورية لترقية قطاع التصدير.

– دراسة سعيدي وصاف، بعنوان: **أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق**، جامعة الجزائر (2004).

هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه، ولقد تم أخذ عينة من الدول النامية وهي السعودية وتونس ومصر والجزائر، وكانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين واقع التصدير خارج المحروقات في الدول محل الدراسة، ولقد انطلق من إشكالية؛ هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل

الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وقام الباحث بإجراء اختبار غرانجر للسببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، وتوصل إلى نتائج نجد من أهمها أن الدول محل الدراسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على التوجه الخارجي، حيث سمحت هذه الإستراتيجية بزيادة الاستثمارات، ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.

- دراسة خيدر فتيحة، بعنوان: الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر، جامعة الجزائر (2006).

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير، وحاولت الطالبة من خلال عرض الرسالة الإجابة على إشكالية كيف يمكن للأنظمة الجمركية أن تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ وحاولت الإجابة عليها من خلال تناول الباحثة منظومة الصادرات خارج المحروقات وواقعها، وأهم المشاكل التي تعانيها وكذا مدى مساهمة الأنظمة الجمركية في ترقيتها، وخلصت إلى نتائج من أهمها أن الأنظمة الجمركية لم تؤدي الدور الذي كان منتظرا منها في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا راجع إلى أنها بقيت غير معروفة من قبل المتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة، وهذا راجع إلى عدة عوامل اقتصادية.

#### - منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول و البيانات الواردة فيها، بما يساعد على تكوين نتائج دقيقة تسمح ببناء قاعدة متينة للانطلاق في البحث عن الحلول والعلاجات المناسبة للتحويل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد مصدر، بالإضافة إلى ذلك استعملنا المنهج التاريخي في سرد الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، كما استعملنا منهج دراسة الحالة من خلال الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص .

#### - حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2010.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

#### - خطة الدراسة:

وللإمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول؛

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للصادرات والمفاهيم المتعلقة به ، وحاولنا من خلاله التطرق إلى مختلف النظريات البارزة في مجال التجارة الخارجية من حيث عرض مبادئها والانتقادات الموجهة إليها ، كما قمنا

بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية التجارية من حيث التعريف والأهداف والأهمية، والمبحث الثاني خصصناه لتتبع الصادرات ومفاهيمها واستراتيجياتها، وأما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى التنمية من خلال سياسية التوجه نحو الخارج.

**الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان واقع التنمية الاقتصادية الجزائرية على ضوء قطاع المحروقات، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث حاولنا التعريف بالتجربة التنموية الجزائرية ونتائجها الاقتصادية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فكان مخصصا للنفط ومخاطره على الاقتصاد الجزائري، وأما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه للإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية وتفعل الصادرات.

**أما الفصل الثالث:** فقد حاولنا من خلاله إلقاء الضوء على السياسة التصديرية في الجزائر وسبل ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تم صياغته تحت عنوان آفاق تنمية وتشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات، لذلك جاء مصنفا إلى ثلاث مباحث؛ الأول درسنا فيه واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، والثاني تم التطرق فيه لأهم مشاكل التصدير وصعوبات التصدير خارج قطاع المحروقات، أما المبحث الثالث فكان موجه لمعرفة السبل والطرق المتبعة لترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للصادرات والمفاهيم

المتعلقة به

## مقدمة الفصل:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى، حيث أنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها. إذ أن التجارة الخارجية تقوم على أساس وجود الفوارق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف الأسمى من إقامة التبادل الخارجي عند أي دولة، هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تؤكد للدول النامية ضرورة التوجه نحو الخارج نتيجة ارتفاع نسبة تدويل الأنشطة الإنتاجية و التسويقية، وأصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة لمواكبة هذه المستجدات، فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها، والتنوع في مصدر الدخل، و تطوير الاقتصاد الوطني، واللحاق به بمستوى الاقتصاديات الناشئة على ضوء التجارب الناجحة التي تبنت تشجيع الصادرات من اجل دفع النمو الاقتصادي على نحو أسرع، مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى .

من هذا المنطلق ومن خلال الطرح السابق نلاحظ العلاقة الوثيقة الموجودة بين هذه المفاهيم، وهذا ما سنحاول توضيحه أكثر في هذا الفصل وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.**

**المبحث الثاني: الصادرات، مفاهيم واستراتيجيات.**

**المبحث الثالث: التنمية من خلال سياسة التوجه نحو الخارج.**

## المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

#### 1- مفهوم التجارة الخارجية:

إن مفهوم التجارة الخارجية الذي يبدأ من المقايضة البدائية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الحضارة وابتداع النقود كوسيط للتبادل واتخاذ أوزان ومقاييس نمطية، غير أن المفهوم العام للتجارة الخارجية ينصب في دراسة العلاقة الموجودة بين الأعوان الاقتصاديين في وحدات سياسية مختلفة من خلال معاملات تجارية تبرز صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال، ونجد عدة اتجاهات للتجارة الخارجية، حيث يتمثل الأول في فرض قيود عليها عن طريق عملية الاستيراد لبعض السلع والخدمات، وبعض التسهيلات لزيادة صادراتها كما هو الحال في الدول النامية، أما الاتجاه الثاني فيعتمد على مبدأ المنافسة الحادة وإخضاع التجارة الدولية لبعض القيود، والاتجاه الأخير فيتمثل في سياسة الحصر التي تنتهجها الدولة من أجل أن تبقى التجارة تسير بمقتضى هذه السياسة وتعتبر عن احتكارها لها.

باختلاف تصورات كل اتجاه للتجارة الخارجية، يخضع المقصود باصطلاح التجارة الخارجية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية، لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه للصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق، ومصطلحها بمعناها الواسع، حيث بمعنى مصطلحها الأول كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يقصد بمعناها الثاني كلا من<sup>1</sup>:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة " السلعية " .
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة " الخدمية " .
- ✓ الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
- ✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي انتقال هذه الأخيرة بين دول العالم المختلفة
- يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية قد شهدت تطورات كبرى في شقها غير المنظور " التجارة الدولية في الخدمات "، بحيث سجلت التجارة الدولية غير المنظورة معدلات نمو كبرى تفوق معدلات النمو التي سجلتها التجارة الدولية المنظورة " التجارة الدولية السلعية " وتشمل التجارة الدولية:
- ✓ خدمات النقل الدولي " النقل الجوي والبحري والبري " .
- ✓ خدمات التأمين الدولي.
- ✓ خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، طبعة 1993، ص- ص 36-37.

✓ الخدمات المصرفية العالمية.

✓ حقوق نقل الملكية الفكرية، وعلى وجه خاص قضية النقل التكنولوجي.

ولقد كان لهذه التطورات الكبرى، الفضل في احتلال التجارة الدولية في الخدمات الدور الهام في اقتصاديات الدول. وعليه يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: "عبارة عن نشاط بشري قائم على أساس التبادل السلعي والخدمي والهجرة الدولية لرؤوس الأموال." "

## 2 - أسباب قيام التجارة الخارجية<sup>1</sup>:

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور هذا النوع من التبادل، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة " الندرة النسبية "، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم، أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم ومهما كانت قدراتها الاقتصادية، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن. وبالرغم من ذلك فإننا لا نستطيع حصر أسباب قيام التجارة الخارجية وخاصة تطورها في عامل وحيد، وبالتالي يمكن القول إن مجمل الأسباب والعوامل التي أدت إلى قيام التبادل الدولي هي :

✓ النمو المتزايد والمستمر للسكان في كامل مناطق العالم، وبهذا تزايدت حاجات البلد إلى إشباع

رغبات المواطنين المتزايدة، أمام عجزه عن تلبية جميع تلك الحاجات، لتظهر إيجابيات دور التبادل الدولي.

✓ التطور الملاحظ للدول النامية، ورغبتها في اللحاق بالدول المتطورة، خلق حركية دولية نشيطة.

✓ ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الدول، أدى إلى رغبتها في تصريف منتجاتها.

✓ التطور التكنولوجي والصناعي، خلق رغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة إلى اكتسابها.

✓ حاجة الدول الصناعية خاصة إلى الموارد الأساسية، يدفعها إلى التعامل مع الدول التي لها فائض.

## 3 - هيكل التجارة الخارجية

إن للتجارة الخارجية دور هام في معظم اقتصاديات الدول، لأنها توفر لاقتصاد معين ما يحتاجه من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط الاستيراد، وتمكنه من التخلص من فوائض السلع والخدمات من خلال التصدير، لذا تعتبر الصادرات والواردات أساس التبادل التجاري بشكل عام، ويظهر ذلك من خلال ما تصدره الدول لتوسيع سوقها الخارجي، وما تستورده لتحقيق الاكتفاء فيما تحتاجه، وبالتالي تقوم على أساسيين هما:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص9.

**3-1 - التصدير :**

ويعتبر ضرورة لتحقيق إيرادات بالنسبة لكل دولة تنتج سلع وخدمات، والمنظور الاقتصادي للتصدير هو عبارة عن تدفق السلع المنتجة محليا وتصريف الفائض منها إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة، والزيادة في الدخل الوطني. وبالتالي إضافة قوة جديدة للإنفاق الكلي، حيث بزيادة الصادرات يحصل المصدرين على الدخل الإضافي الذي يدفعهم إلى الزيادة في إنفاقهم.

**3-2 - الاستيراد :**

وهو عبارة عن الشراء من خارج الحدود الجغرافية للبلد المستورد، وهو الإنفاق الكلي، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيد قوة في الخارج<sup>1</sup>، وهناك نوعان، النوع الأول يتمثل في الواردات الملموسة كالسلع، أما الثاني فيشمل الواردات غير الملموسة المتمثلة في الخدمات السياحية.

**4 - أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد****4-1 - النمو الاقتصادي :**

لقد تم إجراء عدد من تحليلات الانحدار القطرية، في محاولة للكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على معدلات النمو و تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، و انتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تبث الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري و زيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادي، و تصدق هذه النتيجة سواء كان الانفتاح مقاسا بالسياسات التجارية القطرية (الحوافز الجمركية و غير الجمركية)، أو باعتباره نتيجة لاحقة لنسبة الصادرات والواردات معا إلى الناتج المحلي الإجمالي، و تزداد قوة هذا الارتباط إذا استخدمه الناتج المطلق بدلا من إجمالي الناتج المقاس بتعادل القوة الشرائية و لا يجب أن يخفى علينا أثر النمو الاقتصادي على تحسين ظروف المعيشة و محاربة الفقر<sup>2</sup>.

**4-2 - الدخل القومي :**

للتجارة الخارجية ارتباط وثيق بالدخل القومي، حيث تبدو و كأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى، و يتوقف أثر هذه التقلبات على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد، و يتجلى ارتباط و أثر التجارة الخارجية على الدخل الوطني في كل عملية استيراد و تصدير، حيث يعتبر التصدير من مصادر الإنفاق المقدمة لما يوزع من الدخول، و نقصانها يعني حرمان الاقتصاد القومي من مورد مهم من موارد الدخل، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

<sup>1</sup> محمد يونس، اقتصاديات دولية، جامعة الإسكندرية، طبعة 1999، ص 29.  
<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، 2006، ص 7، منشور على الموقع :  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues37/ara/issue37a.pdf>، أطلع عليه بتاريخ: 2013/01/11

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات + الواردات.  
 بافتراض ثبات الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي نقول أن الدخل سوف يرتفع من فترة إلى أخرى كلما ازدادت الصادرات أو كلما انخفضت الواردات، و العكس عند تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات.<sup>1</sup>

#### 4-3- استغلال الموارد :

إن أهمية التجارة الخارجية تكمن في استغلال الموارد، و ذلك من خلال ما تمنحه التجارة الخارجية لتصريف الإنتاج و الحصول على دخل يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج، فالتجارة الخارجية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة، و هذا ما قد يعود على البلاد بمنافع كثيرة، و هي تساهم كذلك في إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

#### 4-4- توزيع الدخل :

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في إعادة توزيع الدخل القومي و العمل الاجتماعي، و لكن لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، و يرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والمتخلفة. كما تعمل التجارة الخارجية على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير و الاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغيير هيكل و تركيبة هذه الدخول و نسبتها بين المنتج و المستهلك و الناتج، وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضل بين فائض المستهلك وفائض المنتج، أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : النظرية التقليدية في التجارة الخارجية

#### 1- المنطلقات الفكرية للمدرسة التقليدية:

تعتبر المدرسة التقليدية من أهم المدارس الفكرية التي خصص جانبا مهما من تحليلها إلى التبادل الدولي، حيث يمكن أن نميز بين جيلين من كتاب المدرسة التقليدية في التجارة الدولية، هذا التميز لا يمنع من وجود سمات مشتركة في المدرسة التقليدية.

**الجيل الأول<sup>3</sup> :** يمثل هذا الجيل الرواد الذين فسروا التبادل الدولي من خلال النظرية التقليدية في التجارة الدولية، و الذين كانت انطلاقتهم من بريطانيا العظمى في ذلك الوقت وهم : آدم سميث *A. Smith* ، ديفيد ريكاردو *D.Ricardo* ، تورنز *Torrens* ، وجون ستوارت ميل *J.S.Mill* ، ولقد سادت أفكار هؤلاء الكتاب

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 8.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 9.

<sup>3</sup> John A. HOBSON, International trade, An Application of Economic Theory, Batoche Books London, 2003, P05.

منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين، وتدرجت أفكارهم من نظرية النفقات المطلقة إلى نظرية النفقات النسبية، ثم إلى أثر الطلب المتبادل الدولي.

وبصفة عامة يمكن القول بوجود أفكار مشتركة، تجمع بين كتاب الجيل الأول من الاقتصاديين في تبنى نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم الاقتصادي لشكل و شروط التبادل التجاري.

**الجيل الثاني<sup>1</sup>** : من بين أهم كتاب الجيل الثاني للمدرسة في التجارة الخارجية، نجد كلا من :أيدجورت، *Edgeworth* ، هابرلار *Hoberler* ، ليونتيف *Leontief* ، ليرنر *Lerner* ، مارشال *Marshall* ، وميد *Mead* ، وامتد هذا الفكر إلى التجارة الدولية ممثلا في جانبين أساسيين هما :

✓ نظرية نفقة الفرص البديلة *The Theory of opportunity*، كبديل لنظرية العمل في القيمة، التي يعتمد عليها الجيل الأول من المدرسة التقليدية في التجارة الدولية.

✓ إدخال منحنيات السواء الاجتماعية *Social Indifference Curves*، كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي.

يطلق الاقتصاديون على فكر كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية، اسم النظرية التقليدية الحديثة *New classical theory*، أو المدرسة الحديثة في التجارة الدولية. ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية على النحو الذي صاغه رواد الجيل الأول للمدرسة التقليدية في التجارة الدولية رغم حفاظها على الجوهر الأساسي لهذه النظرية، والنتائج المترتبة على الأخذ بها، فهي تقبل المنطق الأساسي لرواد الجيل الأول فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي القائم على قانون ومبدأ النفقات النسبية، إلا أنه في الوقت ذاته فقد تم تحريرها من القيود التي فرضتها عليهم نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيم السلع. ولقد استندت النظرية التقليدية على الفروض التالية<sup>2</sup> :

✓ **الفرض الأول**: إن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الموحد، وهذا يعني عدم وجود حواجز إدارية أو تنظيمية أمام انتقال عناصر الإنتاج، والمقصود بالحواجز الإدارية تلك القيود التي تقع على الانتقال بين الوحدات الإدارية المختلفة، أما الحواجز التنظيمية، فالمقصود بها تلك القيود التي تفرضها النقابات المهنية و الحرفية.

ويجب التفرقة في هذا المجال بين قابلية عناصر الإنتاج للانتقال وقدرة هذه العناصر على الانتقال، فبعض العناصر غير قابل للانتقال ك رأس المال الثابت في المدى القصير.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، 2007، ص 20 .

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص- ص 25- 26.

- ✓ **الفرض الثاني:** إن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة، و الحديث هنا منصب بالطبع على عناصر الإنتاج القابلة للانتقال، والأسباب التي تحول دون انتقال هذه العناصر متعددة فبعضها اجتماعي، ثقافي، وإداري، والبعض الآخر له طبيعة سياسية.
- فالعامل قد يجد من الصعب عليه أن يتكيف مع الظروف الاجتماعية، بما فيها من عادات وتقاليد في بلد غير بلده، أو قد يجد أن حاجز اللغة و الثقافة لا يمكن اختراقه، وقد يعزف عن الانتقال رغم وجود الدافع الاقتصادي.<sup>1</sup>
- ✓ **الفرض الثالث:** أن قيمة مبادلة أي سلعة تتخذ كلية بكمية العمل المتضمنة فيها. تعرف هذه النظرية بنظرية العمل في القيمة، وهي دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي. وليس يعني ذلك أن تحدد للسلعة قيمة أو ثمن مساوي لكمية العمل المبذول في إنتاجها، وإنما يعني كما يقرر ريكاردو أن نسبة المبادلة بين سلعتين تساوي نسبة ما يبذل في إنتاجها من عمل.
- ✓ **الفرض الرابع:** أن آلية الموازنة عن طريق العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات؛ فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى، فإن الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات، مما يؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها، فترتفع الأسعار والأجور، فتنقص الصادرات وتزيد الوردات حتى يتحقق التوازن.
- ✓ **الفرض الخامس:** أن كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل، فكمية العمل المتاحة تتوفر على حجم السكان، ومعدل نموهم وتركيبهم العمري ولا تأثير للتبادل الدولي على هذه المتغيرات، فهي معطاة.
- ✓ **الفرض السادس:** إن هناك تشغيل كامل للموارد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة و التبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.
- ✓ **الفرض السابع:** أن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل، والهدف من هذا الفرض هو تسهيل التحليل.

## 2 نظرية النفقات النسبية:

يرجع الفضل في أول محاولة لتفسير التجارة الدولية تفسيراً علمياً إلى آدم سميث، الذي أثار في كتابه ثروة الأمم بمزايا تقسيم العمل و التخصيص، سواء في نطاق المشروع الخاص أو في المحيط الدولي، و في هذا الاتجاه يتبنى آدم سميث مقولته، بأن تقسيم العمل الدولي يجبر دولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من السلع إلى الدول الأخرى . و يمكن تلمس ذلك من خلال تفسيره لقيام التبادل الدولي .

<sup>1</sup> John A. HOBSON, Op cit, p 11.

لكن يبقى السؤال المهم الذي يمكن أن يثار بصدد نظرية النفقات المطلقة لدى آدم سميث، هو هل أن التجارة الدولية لا يمكن أن تقوم في حالة وجود دولة ليس لديها القدرة على إنتاج سلع معينة، بنفقات دون نفقات إنتاجها من الدول الأخرى؟ كما هو عليه الحال في الدول النامية<sup>1</sup>.

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذه التساؤلات، و لقد تعين الانتظار أكثر من أربعين سنة حتى أتى ريكاردو ليحجب عنها في نظريته عن التجارة الدولية، و التي عرفت بنظرية الميزة النسبية، و تلخص هذه النظرية في انه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى، و تستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، و مؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول<sup>2</sup>.

و يثبت ريكاردو أن التبادل الدولي يتم من خلال اختلاف النفقات النسبية و ليس اختلاف النفقات المطلقة<sup>3</sup>. فريكاردو يحسب نفقة أي سلعة بكمية ما يلزم إنتاجها من عناصر الإنتاج، وهو يعتبر أن العمل هو وحدة قياس النفقة، ولذلك فنفقة أي سلعة عند ريكاردو إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازم لإنتاجها، أي عدد وحدات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة.

فالنفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة، أما النفقة المقارنة فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى، أي عبارة عن مقارنة نفقتين مطلقتين إحداهما بالأخرى، فالنفقة المقارنة هي علاقة أو نسبة بين النفقات المطلقة لسلعتين، شرط أن تكون هاتان السلعتين في بلد واحد. بعد هذا يقر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافًا بين النفقات المطلقة، حتى يتم التبادل الدولي فلا عبرة باختلاف النفقات المطلقة، و إنما العبرة باختلاف النفقات المقارنة<sup>4</sup>.

### 3- نظرية القيم الدولية :

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848، كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصباً على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، و بصفة خاصة " نسبة التبادل الدولي " الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دولياً، و في رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، بمعنى آخر فستقع بين نسبي التبادل الداخليتين، و تتحدد بالعرض و الطلب على السلعتين أو ما اسماه بالطلب المتبادل للدولتين .

<sup>1</sup> حسام علي داود، أيمن أبو خفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة الأردن، 2002، ص38 .

<sup>2</sup> Gérard MARCY, Economie Internationale, Ed Thémis, Paris, 1972, P37.

<sup>3</sup> Dominique SALVATORE, Economie Internationale : Cours et problèmes, Edition Mc Graw-hill, paris, 1982, p3.

<sup>4</sup> Jean-Louis MUCCHIELLI, Thierry MAYER, Economie Internationale, Edition Dalloz, Paris, 2005, P125.

إلا أن الفريد مارشال قد تناول تحليل ميل بطريقة بيانية مستخدماً ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادلة، أو منحنيات مارشال، ثم أكمل فرانسيس أدجورث العمل الذي بدأه مارشال، و الجدير بالذكر أنه إذا كان ميل قد أبقى تحليله على أساس نظرية العمل في تحديد القيمة، فإن تحليل مارشال وأدجورث لم يستخدم هذه النظرية، ولكن استخدم مفهوم "البالات الممثلة" للسلع حيث تتكون البالة من مجموعة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام كمية معينة من مختلف أنواع العمل و رأس المال الثابت<sup>1</sup>.

فهذه النظرية تقول أن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل، و ذلك على النحو الكفيل بإقامة تعادل ما بين هذين الطلبين، وإن كان يبدو وكأنه يتحدد نتيجة لالتقاء طلب كل طرف على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر بعرض هذا الطرف الأخير لتلك السلعة، جاءت هذه الفكرة من "ميل" بعد أن أورد أن قانون القيم الدولية ما هو إلا امتداد للقانون العام للقيمة أي لقانون العرض و الطلب، ونستطيع أن نؤكد أنه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد، وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي<sup>2</sup>.

#### 4- نظرية وفرة و ندرة عوامل الإنتاج

##### 4-1 طرح "هيكشر- أولين":

قدمت هذه النظرية من خلال الاقتصادي هيكشر أولين في سنة 1935، و قد بني أولين نظريته من خلال أفكار مواطنه الاقتصادي السويدي إيلي هيكشر الذي أكد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية، و لقد ظهرت أفكار هيكشر في مقال "باللغة السويدية" نشر سنة 1919، ولقد طور أولين أفكار هيكشر و استطاع أن يزودنا بتوضيح كامل لأساس التجارة الدولية . و أرجع أولين قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين<sup>3</sup>:

- ✓ اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة .
  - ✓ اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة .
- و نشير هنا أن هيكشر - أولين و المحدثون يرفضون الفرضية التقليدية، أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، و هم يضيفون إلى القيم السابقة مجموعة من الفروض هي<sup>4</sup> :
- ✓ أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد، قد تكون كذلك بين البلدان المختلفة و قد لا تكون.
  - ✓ أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

<sup>1</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 29.

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 112.

<sup>3</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 47 .

<sup>4</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 54.

✓ أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق، و أن الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.

✓ أن نمط توزيع الدخل معطى و معروف في البلدان المختلفة و المقصود هو ثبات توزيع الدخل أي ثبات التوزيع الشخصي.

إن التفسير الذي جاء به هيكشر - أولين للميزة النسبية، و بالتالي قيام التجارة الدولية بعد كل هذه الفروض، هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، فهناك بلاد يتوفر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى ( كالأرض و رأس المال) و بدرجة أكبر من توفره في البلاد الأخرى، و من ثم بلاد يتوفر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توفره في البلاد الأخرى، و قد يصدق نفس الشيء على رأس المال، فعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بشدة، فالأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافا ماثلا، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا، ووفرة العمل يعني انخفاض الأجور .... وهكذا.<sup>1</sup>

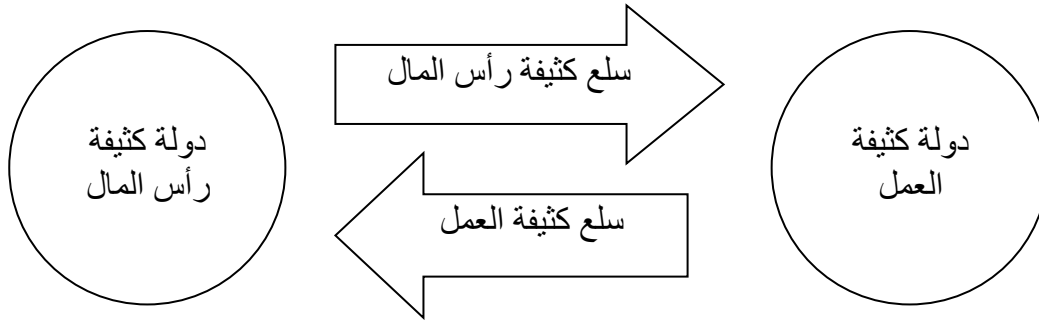
هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول، و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا، في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم موارد نادرة نسبيا. ولكن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج و ما سيتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليس شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأسعار النسبية للسلع، التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية، إذ يضيف هيكشر شرطا آخر لقيام التجارة الدولية إضافة إلى التفاوت النسبي في أثمان عوامل الإنتاج في الدول الأطراف لعمليات المبادلة هو : اختلاف النسب التي تتركب بها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية من سلعة إلى أخرى، و على سبيل المثال أن أوزان النسب التي تتركب منها عوامل الإنتاج الزراعية تضع الأرض في المقدمة ثم العمل ثم رأس المال، بينما صناعة السيارات مثلا تضع رأس المال في المقدمة ثم الموارد الخام، و لا تحتاج إلى الأرض الزراعية، و لو لم تتوفر فسيظل نسبة ثمن كل سلعة في بلد ما إلى ثمنها في بلد آخر ثابتة دون تغيير رغم اختلاف الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج من بلد إلى آخر.

و من هنا نلاحظ أن الميزة النسبية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، و بالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو ديناميكي متغير عبر الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير عبر الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له .

و الشكل التالي يوضح نمط التجارة الدولية وفق هذه النظرية.

<sup>1</sup> للمزيد من الاطلاع انظر : Jean-Louis MUCCHIELLI, Thierry MAYER, Op cit, p149.

الشكل رقم (01): نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية هيكشر-أولين



المصدر: زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص 160.

4-2 لغز ليونتف\*

في مقال له نشر سنة 1954، ذكر ليونتف أن هناك فكرة واسعة الانتشار تختلف بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، وملخص هذه الفكرة، أن الولايات المتحدة تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة لرأس المال، وحسب نظرية هيكشر - أولين فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل<sup>1</sup>.

ومن الدراسة التي قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج حيث قام:<sup>2</sup> بالاعتماد على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947، واستخدم جدول المدخلات والمخرجات لاقتصاد الولايات المتحدة، وذلك لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر، وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة في حزمة ممثلة قيمتها بمليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات طبعا لنفس السنة (1947).

وافترض أن الولايات المتحدة قد حولت عوامل الإنتاج التي تستخدمها في صناعة التصدير إلى صناعات تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة، أي سلعا تعتبر أرخص نسبيا من السلع المستوردة فعلا ، وبدائل الواردات إنما هي عبارة عن سلع مثل السيارات تقوم الولايات المتحدة بتصديرها، ولكنها في نفس الوقت تقوم باستيرادها من الخارج، وذلك بسبب عدم التخصص الكامل في الإنتاج، وكان ليونتف مضطرا لاستخدام إحصائيات السلع البديلة لسلع الواردات لأن إحصائيات الإنتاج الأجنبية لم تكن متوفرة.

\* فاسيلي ليونتف Wassily Leontief، اقتصادي روسي الأصل، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1973، نتيجة مساهمته العلمية.

<sup>1</sup> محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>2</sup> زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 169.

حيث أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تتمتع به الدول المتاجرة معها، فسيكون من المنتظر أن تكون علاقة رأس المال إلى العمل في الصناعات المنتجة للسلع البديلة المستوردة اقل منها في صناعات التصدير.

ولكن كانت أهم النتائج التي توصل إليها ليونتف مفاجئة، حيث وجد أن الصادرات الأمريكية تتميز بمحتوى العمل حسب كل وحدة من رأس المال أعلي من بدائل الواردات، مما يتناقض والفكرة التي تعتبر أن الولايات المتحدة اقل غنى في العمل من باقي الدول.

ولقد قدمت العديد من التفسير، منها ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي، والتي ترجع إلى تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال، مثل التنظيم و إدارة المؤسسات وروح المشروع بالنسبة للمديرين الأمريكيين، والموارد الطبيعية.

ورغم كل ما قيل عن لغز ليونتف، إلا أنها محاولة رائدة في هذا المجال، ولقد فتح الباب لكثير من الدراسات التي تناولت بلدان أخرى، منها دراسة شار آدواج *R. Charadwaj* عن الهند والتي استنتج منها أن الهند تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل في تجارتها، أما تجارتها مع الولايات المتحدة حيث ينقلب الوضع. وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان والتي قام بها كل من تاتو و تونوايشيومورا *S. Ichimura & M. Tatemotcand*، اتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل، إلا في تجارتها مع الولايات المتحدة أيضا ينقلب الوضع<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

لقد بنيت نظريتا ريكاردو وهيكرشر - أولين على فرضية المنافسة التامة وثبات الغلة، وهما فرضيتان غير واقعتين إذ ينبغي التحلي عنها لصالح<sup>2</sup>:

✓ فرضية المنافسة الناقصة بما يشملها من منافسة احتكارية واحتكار القلة للشراء، خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية التي تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي، كاحتكارات القلة.

✓ إمكانية استغلال وفرات الحجم " تناقص التكاليف " الذي تحققه الشركات المبدعة ذات التكنولوجيا الرائدة، إذ يمكنها احتكار منتج معين . مبتعدة كثيرا عن فرضية المنافسة التامة.

كما أن نظرية التكلفة النسبية و نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج مبنيتان على منطلق الاختلاف بين الأمم، مما يعني أن أية دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة و مستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات، و عليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الأهم من المبادلات الذي تم بين الدول المتقدمة، والتي تتشابه

<sup>1</sup> للمزيد من الاطلاع انظر : مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>2</sup> عبد الحميد زعاط، نظريات التجارة الدولية و محدوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، عدد 10، 2004، ص

اقتصادياتها من حيث مخصصات العوامل و تقارب مستويات تقدمها، كما تتشابه المنتجات التي هي محل تجارتها البينية، هذه المبادلات تقل بين البلدان المتقدمة و البلدان السائرة في طريق النمو، وهو ما تؤكدُه إحصائيات الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة و كذلك كل الدراسات القياسية المتعلقة بالموضوع.

كل ذلك أدى إلى بروز نظريات حديثة، ارتكز معظمها على تعميق منطق التمايز و الاختلاف، و تتبع في جانب العرض و بعضها الآخر أعتمد نهما مخالفا في جانب الطلب.

### 1- المدخل المرتكز على جانب الطلب :

و تمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب نظرية *Linder*

#### 1-1 - تحليل لنذر *Linder* :

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق، و تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر *STAFFAN Linder* و جاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية<sup>1</sup>:

✓ أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة و رابحة، و برر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من اجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، و بالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية .

✓ إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، و بالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية .

يعتمد تفسير ليندر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في هبات من عوامل الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين الدول متخلفة ودول متقدمة، وترجع إلى عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد.

وتجارة الموارد الأولية - حسب ليندر- إنما يرجع إلى أمر الواقع، توفر الموارد الطبيعية من الموارد الأولية في الدول المتخلفة من ناحية، و ندرتها و الحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية، فإن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي "والذي يسميه ليندر الطلب الممثل على سلع التصدير" و يمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي<sup>2</sup>:

✓ يلقي افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على الأذواق، ثم أثر الأذواق على التكنولوجيا ثم أثر هذه الأخيرة على التجارة الدولية، فأى زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة

<sup>1</sup> حسام علي داود، ايمن أبو خفير، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

نحو السلع الكمالية طالما أنه من الممكن الحصول عليها، و بسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورة لإنتاج هذه السلع و بسبب ارتفاع الإنتاج، فإن أرباحهم ستتجاوز بكثير تكاليف الطلب الذي دفعهم في البداية إلى التطوير و من ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل هذه السلع بأسعار منخفضة .

✓ كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ، اللغة، الدين، والثقافة... الخ، إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تضع عقبات أمام التجارة المحتملة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في دولة ما من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى، بسبب اختلاف متوسط الدخل و ما يترتب عليه من اختلاف هيكل الطلب، و هذا ما أهملته نظرية هيكرشر-أولين بافتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

## 2- المدخل المرتكز على جانب العرض :

تعددت المداخل القابعة في جانب العرض و المعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها

فيمايلي:

### 2-1 نظرية الفجوة التكنولوجية :

لقد طور ميشال بوزنر *Michael POSNER* سنة 1961 تحليلا جديدا يركز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي، و ذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج، ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منتج منافس ومحدد التجارة، هنا يعتمد من جهة على الفجوة التكنولوجية<sup>1</sup>.

ويتركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية، على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج، تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكن الإشكال أن *POSNER* لم يبحث عن تفسير الكيفية التي سيحقق بها التجديد في هذه الدولة أو تلك.

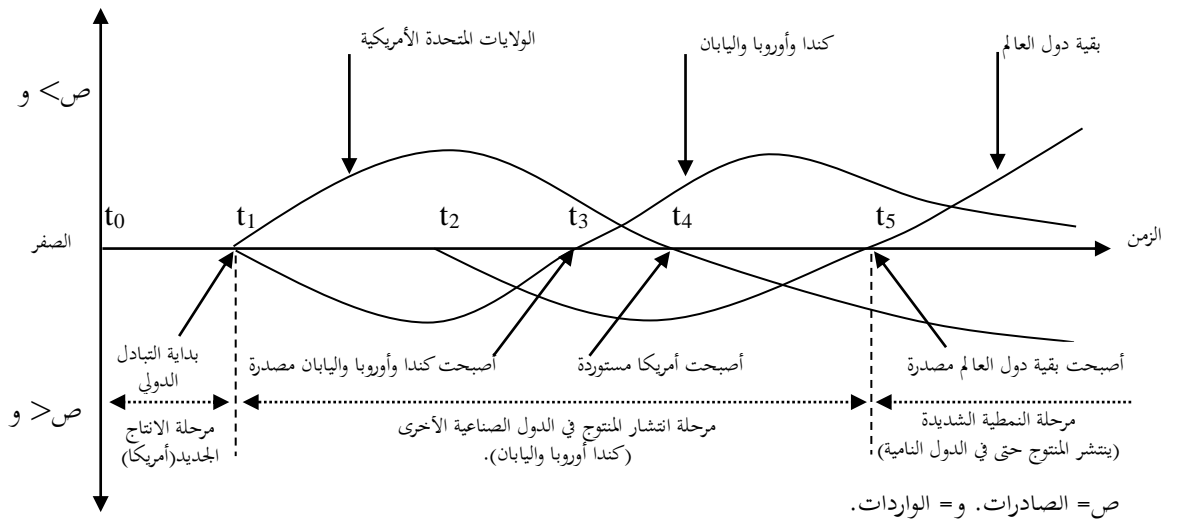
<sup>1</sup> عبد الحميد زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 16.

## 2-2 نظرية دورة المنتج:

لقد استطاع فرنون *Vernon*، أن يجيب على هذا الإشكال السابق من خلال مقال له نشر سنة 1966، واسترشد في سبيل ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذوي الدخل المرتفعة، أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل.

ويوضح في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية و الذي أسماه "ذروة المنتج" أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، ويظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن توقعها خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا.

الشكل رقم (02): التطور الممكن للموازن التجارية خلال دورة المنتج الجديد



الولايات المتحدة : ————— كندا وأوروبا واليابان : ..... بقية العالم : .....

المصدر: محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 82.

وفي هذا الشكل يميز فرنون بين ثلاثة مراحل<sup>1</sup>:

**المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدأ في الولايات المتحدة، في لحظة الزمن T1 بسبب ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع تكلفة الأيدي العاملة، ولأن الإنتاج يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقه في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة، وفي الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

<sup>1</sup> محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 83.

**المرحلة الثانية:** مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية، ونجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير، وفي هذه المرحلة تقوم الولايات المتحدة باستيراد هذا المنتج بسبب فقدان الميزة النسبية في الزمن T4.

**المرحلة الثالثة:** هذه مرحلة شديدة النمطية، حيث يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل، وعندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل، ومن هنا يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية المتخلفة بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها.

### 2-3 نظرية اقتصاديات الحجم:

رأينا أن الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية لتفسير طبيعة التخصص وبالتالي قيام التجارة الدولية، هو إنتاج السلع في ظل "ثبات عائد الحجم"، ولكن نظرية اقتصاديات الحجم تقوم على فرضية "تزايد عائد الحجم" ويقصد به الحالة التي يتزايد فيها الإنتاج بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد بها استخدام الموارد أو عناصر الإنتاج.

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطورا وتعديلا آخر لنظرية هيكرش-أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها، وبالتالي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج، وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات التامة الصنع "السلع الاستهلاكية" والمنتجات النصف مصنعة "السلع الوسيطة"، وبين الدول الصناعية الصغيرة ذات سوق داخلي صغير "والدول الصناعية الكبيرة ذات سوق داخلي كبير".

ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.

### المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم و استراتيجيات

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء و الأفكار، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، لأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول أجنبية<sup>1</sup> تزيد من موارد النقل الأجنبي المهمة لعملية التنمية، وهي بهذا الشكل

<sup>1</sup> Samir HADDAD, practical studies in business English and letter writing, third edition, Jordan book centre , 1995, P139.

تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد، و بالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>. وللإلمام أكثر بموضوع الصادرات، اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته، أنواع الصادرات و مؤشراتنا وصولا إلى إستراتيجية واتجاهات سياسة التصدير.

## المطلب الأول: مفهوم التصدير، أهميته و طريقه

### 1- مفهوم التصدير:

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذا سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر بعضا منها وصولا إلى استخلاص مفهوم شامل.

يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير:

"عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"<sup>2</sup>.

ويعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه:

"بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى السوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها"<sup>3</sup>.

أما حسب الموسوعة الاقتصادية، فمفهوم التصدير هو:

"تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني و التي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلّة "

وفي ذات السياق، يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية:

على مستوى المؤسسة:

"هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية".

على المستوى الوطني:

"هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية."

<sup>1</sup> إبراهيم بلقطة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 88.

<sup>2</sup> عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 141.

<sup>3</sup> مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص 235.

على المستوى الدولي :

"التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما".

من خلال جملة هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبير عام، فهو لا يقتصر على بيع السلع و المنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية و خدمات إلى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة إلى الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، و إنما يمتد و يتناول تصدير رؤوس الأموال.

هذا التصدير يتمثل في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات و تعزيز مراكزها الاقتصادية، و السياسية في الأسواق و توسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي، و يتم بعدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج، ليتعدى ذلك إلى التصدير العمالة و ما يحملونه من ثروات فكرية و مادية .

ولعل أفضل تعريف لمعنى التصدير هو ذلك الذي قدمه الدكتور فريد النجار، إذ جاء فيه أن: "التصدير يعني قدرة الدولة و مؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية، ومعلوماتية ومالية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار و فرص عمل، و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيات جديدة وغيرها"<sup>1</sup> .

## 2- أهمية التصدير :

تشير أدبيات الداعين إلى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي، إلى أن الصادرات و سياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسا في عملية النمو، من خلال تحفيز الطلب و تشجيع الادخار و تراكم رأس المال، كما أن إستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تخلق فرص عمل و تحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نمو أعلى للدخل<sup>2</sup> .

كما يمدنا التاريخ الاقتصادي بكثير من الآراء و المواضيع التي أولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن، لقد كانت التجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجارين، بل اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الاقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد الأولية إلى البلد، و هكذا تزدهر الصناعة و تقل البطالة، و في هذا المجال كانوا يشجعون على تطوير العمالة الوطنية<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002، ص 15.

<sup>2</sup> علي توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية: قبل و أثناء و بعد الأزمة المالية العالمية، للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19 و 20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 47، جانفي 2010، بيروت-لبنان، ص-21 -22.

<sup>3</sup> إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 57.

ومن بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر النمو في الصادرات على اقتصاديات مختلف الدول؛ حاول الاقتصادي الكندي هارولد انس (INNIS) مفكراً مالياً من خلال نظريته " السلعة الرئيسة" للنمو، بتعاطف صادرات القمح الكندي بين عام 1911/1901 و التقدم التقني و التصنيع اللذين أحرزتهما كندا بعد ذلك أن يثبت بأن : " الصادرات العارمة كانت العامل العرضي و لو أن السلعة الرئيسية نفسها - القمح - لم تتطلب إلا القليل من التصنيع....، قبل التصدير، و التوسع السريع في طلب القمح.....سبب تدفقاً للأيدي العاملة....، كما أدى إلى تدفق رأس المال و زيادة في تكوينه، و توسعاً في المحصول و زيادة في إنتاجية القطاعات غير الزراعية....والإبداعات المستحدثة وما شابهها...وزيادة الادخار المحلي مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة و زيادة في دخل الفرد الواحد<sup>1</sup>.

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي :

### 1-1- خلق فرص عمل جديدة :

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات، تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محلياً يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة ، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماماً لإعادة تأهيل قوة العمل بما لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة<sup>2</sup>.

### 2-2 إصلاح العجز في ميزان المدفوعات :

تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1988، ص 224.

<sup>2</sup> رضوان عبد الحميد، سياسيات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009، ص 1.

<sup>3</sup> موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتيجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع :

<http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf> أطلع عليه بتاريخ 2012/12/11.

### 2-3 جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي :

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية و السلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

### 3-4 تحقيق معدلات نمو مطردة:

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملة الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم و الاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة. إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية و أجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات، تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية .

### 3-طرق التصدير:

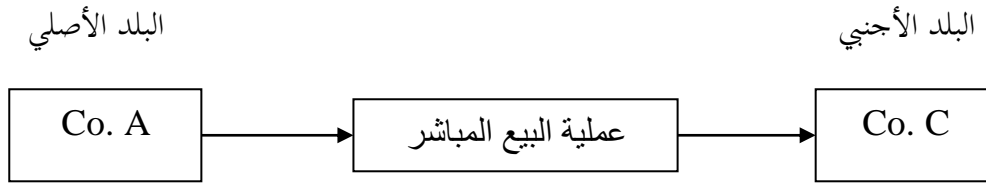
يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية، لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى، كالاستثمار الأجنبي المباشر و التحالفات الإستراتيجية... الخ. وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا إيجابيا، فالنشاط السلبى للتصدير يعني أن المؤسسة قد تباع للخارج دون تخطيط مسبق، أو إنما تنظر إلى الأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، أما النشاط الإيجابي يعني

أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج. ويوجد في التصدير أسلوب التصدير المباشر *Direct Export*، والتصدير غير المباشر *Indirect Export*.

### 3-1- التصدير المباشر *Direct Export*

"يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة و المصدرة في نفس الوقت، (الطرف البائع) والمؤسسة المستفيدة (الطرف المشتري) خارج البلد الأصلي للمؤسسة المصدرة"<sup>1</sup> دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، وهذه العملية تتضح في الشكل التالي:

#### شكل رقم (03): التصدير المباشر



المصدر: سعد غالب ياسين، نفس المرجع، ص38.

- ✓ كما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة المؤسسة بالأسواق الدولية، ويتم بإحدى السبل التالية:<sup>2</sup>
- ✓ إنشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من المؤسسة إنشاء قسم التصدير ليقوم بكافة مهام التصدير.
- ✓ إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة على نشاطاتها في السوق الخارجية.
- ✓ إرسال مندوبي بيع للخارج: حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية، وذلك للتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

### 3-2 التصدير غير المباشر *Indirect Export*

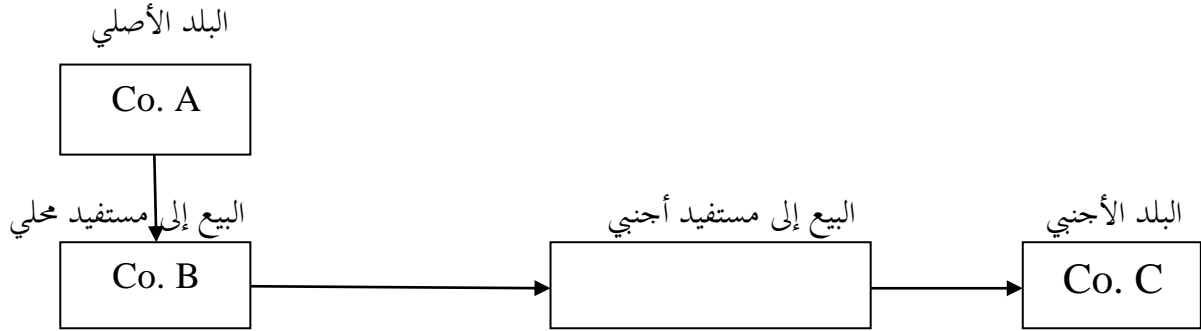
يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به ذلك "النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل"<sup>3</sup>، والشكل التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2002، ص 38.

<sup>2</sup> محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران، عمان، 2006، ص78.

<sup>3</sup> سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص- ص 38-39.

## شكل رقم (04): التصدير غير المباشر



المصدر: سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن أقل استثماراً وأقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجياً<sup>1</sup>. كما يتم أيضاً عن طريق وكلاء التوزيع وشركات متعددة الجنسية وفروعها والمشروعات المشتركة، وعمليات البناء و التشغيل وغيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية،<sup>2</sup> وقد يأخذ التصدير غير المباشر أشكالاً أكثر تعقيداً وتشابكاً عن الصور البسيطة التي تم عرضها في الشكل أعلاه.

## المطلب الثاني: أنواع و مؤشرات الصادرات

## 1- أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (*VISIBLES*) وصادرات غير منظورة (*INVISIBLES*)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة<sup>3</sup> ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

<sup>1</sup> محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>2</sup> فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>3</sup> قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر-مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص 13.

**1-1 الصادرات المنظورة:**

"والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها"<sup>1</sup>.

**2-1 الصادرات غير المنظورة:**

"وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسائح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج"<sup>2</sup>.

**3-1 الصادرات المؤقتة:**

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها<sup>3</sup>:

- ✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- ✓ مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.
- ✓ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

**4-1 الصادرات النهائية:**

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد<sup>4</sup>.

**2- مؤشرات الصادرات:**

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي<sup>5</sup>:

**1-2- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:**

وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك

<sup>1</sup> كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 282.

<sup>2</sup> Samir HADDAD, Op cit, p 139.

<sup>3</sup> قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>4</sup> إبراهيم بلقطة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

<sup>5</sup> إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، نوفمبر 1989، ص- ص 43-44.

الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد.

## 2-2- نسبة تغطية الصادرات للواردات :

و هو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية و المتمثلة بـ "الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير"، على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها و إنما يجب أن يضاف إلى هذا و ذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات و الواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية، و ربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير و كذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

## 2-3- درجة التركيز السلعي للصادرات :

و يقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، و تزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة و من ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، و من المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية و السلع الصناعية .

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول و محدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية و استمرارها، مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعاً<sup>1</sup>، فالخطر يكون كبيراً في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، و يعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها "الأنكتاد"، و من بينها مؤشر تنوع الصادرات، و الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل

<sup>1</sup> عمرين فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص-ص 24-25.

الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح، و يقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

## 2-4- النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، و يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و نمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له .

## 2-5- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات :

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، و قد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.

✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.

✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

## المطلب الثالث: إستراتيجية التصدير والظروف المحيطة به

يعتبر التصدير ركيزة أساسية وهامة في حياة المؤسسة أو الشركة المصدرة على وجه الخصوص، وفي اقتصاديات الدول التي توجد فيها هذه المؤسسات على وجه العموم، كما أن له درجات متفاوتة من الالتزام وتعرضه وتحده عدة اعتبارات، لكن الشيء المهم على الشركات والمؤسسات المصدرة هو إتباع أنجع الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير، بالإضافة إلى الإلمام بمختلف الظروف المحيطة به والتي من شأنها أن تؤثر فيه.

### 1- إستراتيجية التصدير:

إن مختلف الشركات والمؤسسات قبل أن تقوم بتصدير منتجاتها يتعين عليها إتباع طرق معينة لتوسيع نشاطها الإنتاجي، وذلك بإيجاد فرص جديدة لتصريف هذه المنتجات والبحث عن أسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة، والتي تراها مناسبة للقيام بالعملية.

**1-1- تعريف إستراتيجية التصدير:**

وهي تعني أسلوباً علمياً تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة، وأن اختيار إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات يرتبط كلياً بالهدف المراد تحقيقه، وغالباً ما يحدث الجمع بين الكثير من الإستراتيجيات ويمكن إيجاد في هذا المجال نوعين منها<sup>1</sup>:

**1-2- إستراتيجية النمو المعتمدة على المنتج:**

في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن طريق:

- ✓ تحديد منتج أساسي للمؤسسة.
- ✓ تسويق المنتج في السوق المحلي وتعميمه وطنياً ثم دولياً.
- ✓ تكييف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية، وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه.
- ✓ تعديل المنتج وتنميته بالطرق التقنية.

**1-3- إستراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق:**

تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتيجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها، والذي هو من نفس النوع الخاص بالمؤسسة، كذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته.

**2- الظروف المحيطة بالتصدير:**

إن التصدير ينمو في محيط داخلي وخارجي يتأثر ويؤثر فيه، وترتبط العوامل المؤثرة في عملية التصدير بظروف اقتصادية والتي تكون خارجة عن إطار سيطرة المؤسسة أو الشركة المصدرة، وبظروف متعلقة بها من حيث تنظيمها ونوعية إنتاجها وقدرتها على المنافسة... الخ، ومرتبطة أيضاً بطبيعة العلاقات مع الدول، حيث أن هذه العلاقات بإمكانها أن تؤثر إما سلباً أو إيجاباً على حجم المعاملات التجارية الخاصة بالمؤسسة أو الشركة المصدرة. ويمكن تلخيص أهم أنواع هذه الظروف المحيطة والمؤثرة في التصدير فيما يلي:<sup>2</sup>

**2-1- الظروف الاقتصادية:**

إن للظروف الاقتصادية سواء داخلية كانت أم خارجية (دولية) تأثير كبير على المعاملات الاقتصادية والتجارية.

<sup>1</sup> قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص-ص 15-16.

<sup>2</sup> نعيبي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 1999، ص-ص 70-73.

**2-1-1- الظروف الاقتصادية الداخلية:**

وترتبط هذه الظروف إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة، ففي حالة النمو تدعم حركة التصدير بينما تضعفه في الحالة الثانية، والمصدر أو المتعامل مدعو إلى تحليل هذه الحالات وغيرها، كحالات التضخم والوضعية المالية للدول المتعامل معها من حيث حجم ديونها الخارجية، وحجم مخزونها بالعملة الصعبة، وكفاءة المؤسسات المالية الموجودة بها..... الخ.

**2-1-2- الظروف الاقتصادية الدولية:**

وينظر إلى هذه الظروف من زاوية وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي خاصة أن السوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم المعاملات الخارجية.

**2-1-3- الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير:**

إن للمؤسسة القائمة بالتصدير دور مهم في تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال:

**2-1-3-1- من حيث المنتج أو الخدمة المقدمة:** وذلك بالنظر إلى:

- ✓ نوعية المنتج والخدمات المرتبطة به كخدمات ما بعد البيع.
- ✓ ثمن المنتج

**2-1-3-2- من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير:** وهي تتعلق بـ:

- ✓ المصالح المكلفة بالتصدير الموجودة داخل المؤسسة.
- ✓ علاقة هذه المصالح والأجهزة مع مصالح وأجهزة في فروع الشركة المتواجدة في الخارج.
- ✓ تسيير الموارد البشرية المكلفة بمهمة التصدير (توظيف العمال، تأهيلهم...).

**2-2- من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع:** وهي ترتبط بـ:

- ✓ تنظيم التوزيع.
- ✓ المنهجية المعتمدة لغزو الأسواق الخارجية (الخيارات الاستراتيجية للبيع، اختيار قنوات التوزيع...).

**2-3- من حيث سياسة الاتصال:** والتي لها علاقة بـ:

- ✓ المحيط العالمي المتوجه نحو نظام إعلامي، والاندماج الاقتصادي، وتطور وسائل الإعلام فيه.
- ✓ مدى استعمال المؤسسة أو الشركة المصدرة من وسائل الاتصال في هذا الميدان (كالمعارض الدولية، شبكات الاتصال الدولية، الانترنت... الخ).

**3 - الظروف السياسية:**

لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في بلد الاستيراد والتصدير، وهكذا يؤثر الجانب السياسي في المناطق الجغرافية الساخنة (دول غير مستقرة سياسياً، مناطق نزاع...) من ناحيتين هما:

**3-1 من الناحية الداخلية:**

هذه الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر الواقعة على المعاملة، وتحم على المصدر بأن يحجم عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بأن يطلب ضمانات أكثر.

**3-2 من ناحية العلاقات بين الدول:**

ذلك انه كلما تحسنت العلاقات السياسية توسعت المعاملات بين الأطراف، والعكس صحيح.

**4 - الجوانب القانونية:**

إن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول العالم أدى إلى تباين الأنظمة القانونية، مما أوجب على رجال الأعمال الاطلاع على القوانين المختلفة عن تلك القوانين السائدة في بلادهم، ولتسهيل هذه المعاملات تسعى المنظمات الدولية المهتمة، كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة والغرفة التجارية الدولية إلى توطيد القواعد والقوانين المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.

**5 - الجانب الثقافي:**

ويتعلق هذا الجانب خاصة باللغة والعادات والدين والدهنيات في البلد الذي يتم التعامل معه، وذلك للاستفادة من هذه الجوانب بتحديد خصائص ومكونات النشاط والتصدير المناسب له.

**6 - جانب النمو السكاني:**

من دون شك أن ظاهرة النمو السريع للسكان والذي يفوق معدلات النمو الاقتصادية له الأثر السلبي على نمو الصادرات، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة امتصاص الموارد الاقتصادية وذلك عن طريق توجيهها نحو إشباع حاجيات السكان المتزايدة من السلع والخدمات، وهذا ما يحول دون تحقيق فائض للتصدير بحيث كلما زاد الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات أدى ذلك إلى التأثير على معدل نمو الصادرات بالانخفاض والعكس صحيح<sup>1</sup>.

**المبحث الثالث: التنمية من خلال سياسة التوجه نحو الخارج**

إن خبرة التنمية في الخمسينات والستينات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على البطالة، كما ساعدت على إبراز العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية مع إبراز الجوانب غير الاقتصادية للتنمية أي الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعي والسياسي وعلاقات القوى فيه، وطبيعة الحكم، ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والجوانب المتصلة بالعلاقات الدولية وما يمكن أن تمارسه العوامل الخارجية من تأثيرات في صناعة وتنفيذ إستراتيجية التنمية.

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم عفر، أحمد مصطفى فكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 108.

ولا شك في أن كثير من الدول النامية ما تزال تعاني من حدة المشكلة الاقتصادية وهذا ما يدفعها إلى إعادة النظر بنموذج التنمية المناسب لها، خصوصا أن العالم اليوم يعيش عصرا أبرز ما يميزه تزايد الاتجاه المضطرب نحو تدويل النظام الاقتصادي وجعله متفتحا ومتحررا، وبذلك أصبحت سياسة التوجه نحو الخارج من خلال الصادرات التي تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وأصبح تطوير الصادرات خيارا استراتيجيا للتنمية.

وقبل التطرق إلى عرض وتحليل التنمية من خلال سياسة التوجه نحو الخارج يقتضي الأمر تناول مختلف المفاهيم حول التنمية والنمو ومتطلباتها الأساسية.

### المطلب الأول: التنمية ومتطلباتها الأساسية

إن مفهوم التنمية " هو مفهوم نشأ في الأصل معبرا عن الحاجة الماسة إليه عاكسا للضرورة الداعية له، ولهذا فهو معنى يتسم بالنعمية...، بحيث يرجح من ورائه فائدة ملموسة"،<sup>1</sup> وقد ظهر السبب الأساسي للاهتمام بقضية التنمية للدول النامية نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة للدول المتقدمة، فأصبحت بذلك التنمية كهدف، شعارا يرفع في كل مناسبة، وأملا تتغنى به الدول النامية، فما هي هذه التنمية التي احتلت المكانة المرموقة بين أهداف الدول النامية؟

#### 1- التنمية والنمو

##### 1-1- مفهوم التنمية:

"هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتدخل أو تستوي مع مفهوم التنمية، ومن هذه المفاهيم "التقدم" و"التطور" و"التحديث" وربما "التصنيع"، و مرد ذلك إلى أن الدول التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية"<sup>2</sup>.

"وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث" الذي يعتبر أبو الرأسمالية الحديثة، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هناء محمود شكري، انعكاس تغير نظريات التنمية الاقتصادية على عمران القاهرة وتحديات الاستدامة، منشور على الموقع: <http://faculty.ksu.edu.sa/hs/ArchCairo%202004%20Conference/paper1.pdf>، اطلع عليه بتاريخ 06-01-2013.

<sup>2</sup> أسامة عبد الرحمن، البير وقرابية النفطية ومعظلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 57، الكويت، جوان 1982، ص 13.

<sup>3</sup> نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، منشور على الموقع: <http://iefpedia.com/arab-22461.pdf>، اطلع عليه بتاريخ 19-12-2012.

"استعمل مصطلح التنمية في اللغتين الانجليزية والفرنسية للدلالة على زيادة الشيء وتوسعه عبر مراحل مختلفة وفي مجالات معرفية متعددة، وقد أثار جدلا على المستويين النظري والتطبيقي، بعد استخدامه لأول مرة في عام 1949 كبديل لمرادفات التطور والتقدم والتصنيع"<sup>1</sup>.

وقد درج الوضع في بعض الدول النامية على إيثار لفظ " الإنماء " على لفظ " التنمية " على اعتبار الإنماء يعبر عن الاتجاه القصدي في التنمية، بينما ينسحب لفظ " التنمية " على العملية ذاتها، ويرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية، حيث الحاجة إلى التغيير الجذري في أوضاع مختلفة بينما "التنمية" في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعد مختلفة.

لقد كان الفكر الاقتصادي والغربي بالذات في البداية هو الذي وضع مؤشرات التنمية، وذلك من خلال منظور اقتصادي، وعرفت التنمية بأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني مع تغيير هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة، وتزايد البنية الاقتصادية على القطاع الصناعي والحرفي يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني ذلك تغيير البنية الاقتصادية وذلك بالتحول إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني ومتوسط دخل الفرد من المنشورات الأساسية للتنمية، وقد حدث من جراء ذلك خلط في المفاهيم بين التنمية والتنمية الاقتصادية وبين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبرزت على ساحة أدب التنمية بعد ذلك محاولات لتحليل التنمية وتعريفها<sup>2</sup>.

فمثلا يعرف روستوف Rostow التنمية: " بأنها عملية تخلي المجتمعات المتخلفة على السمات التقليدية السائدة فيها والتبني للخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة "

أما عند كارل ماركس فالتنمية: "هي تلك العملية الثورية التي تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي، الاقتصادية، السياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية"<sup>3</sup>.

ولا شك أن التنمية لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب، كما أن التنمية الاقتصادية لا تعني التصنيع فحسب، إن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، فهي ليست عملية اقتصادية وليست عملية اجتماعية فقط، وليست عملية سياسية فقط وليست عملية ثقافية فقط، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، وهناك اتجاه متزايد نحو النظر إلى التنمية في هذا الإطار الشمولي الذي يحوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث تتفاعل جميعا مع بعضها في ذلك الإطار .

ويبدو انه رغم التأكيد على أن التنمية عملية متكاملة فإن التنمية الاقتصادية ما تزال تحتل مساحة من الاهتمام أوسع مما تحتله بقية جوانب التنمية، وربما كان مبعث ذلك أن التنمية الاقتصادية تقوم على معايير مادية وإنها ذات مردود ملموس، وما يصاحبه هذا التوجه نحو التنمية الاقتصادية تأثيرات اتجاه التنمية الاجتماعية

<sup>1</sup> مفيدة الزقوزي، التنمية مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، مجلة الجامعة المغربية، العدد7، طرابلس، 2009، ص 92 .

<sup>2</sup> أسامة عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص- ص 13-14.

<sup>3</sup> إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 19.

والسياسية... الخ، وليس هناك شك في أن الطفرة الاقتصادية وما يصاحبها من نشاط اقتصادي واستهلاكي قد خلقت نوعاً من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها: "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

"ورغم الالتقاء على فكرة التنمية الشاملة تظل التنمية مصطلحاً في لغة العصر لا يخضع للتعريف الدقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر و قدرة على التغيير والنمو والتطور، وإن التنمية مسألة نسبية ودائمة ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقاً لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق، ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفقاً للظروف، فإن أهداف التنمية ومتطلباتها يخضعان لذلك التغيير، ولما كانت جوانب التنمية تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض فإنه من الصعب تصور تنمية في جانب دون أن تصاحبها تنمية في الجوانب الأخرى"<sup>1</sup>.

وبالمقابل، هناك اتجاه يعرف بالاتجاه الراديكالي (اليساري) والذي يرفض النماذج والنظريات الغربية للتنمية التي اتسمت في مجملها بالطابع الغربي، ولأنها وضعت من أجل خدمة الرأسمالية ونشر أيديولوجيتها مما يتطلب إعادة النظر في المفاهيم الغربية التي تضمنتها، ويقترح منهاجاً مختلفاً عن النماذج المعروضة آنفاً. وبموجب هذا المنهج و الذي يعرف بالرؤية الجديدة للتنمية تعرف التنمية بأنها تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التي تعمل على تحقيق رفاهية إنسان العالم النامي، و يتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الاقتصادية و سيطرة الدولة على مواردها، و توجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب<sup>2</sup>.

وبناء على ما سبق ذكره يلاحظ أن موضوع التنمية مازال يثير الجدل و النقاش في مختلف الدوائر العلمية، نظراً لاستخدامه في سياقات متباينة، ولا يوجد اتفاق ما بين الاقتصاديين حول تعريف التنمية و هذا لاختلاف المدارس و المنطلقات الفكرية الأيديولوجية، حيث يمكن التمييز بين ثلاث فرق من الاقتصاديين:

الفريق الأول: يحاول تعريف مفهوم التنمية انطلاقاً مما تحققه من زيادة في الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك.

الفريق الثاني: يرى التنمية على إنها إحداث تغيير أو تبديل في الهيكل الاقتصادي للبلد.

الفريق الثالث: يرى التنمية أنها تحسين في الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه البلدان.

## 1-2- علاقة النمو بالتنمية:

إن مصطلحي النمو و التنمية استخدموا كمرادفين لبعضهما و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي خلال فترة طويلة، لكن هناك فروقات أساسية

<sup>1</sup> أسامة عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، صص 16-17

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، صص 123.

فيما بينها، إذ يحاول لويس Lewis في تعريفه تبيان الفرق بين التنمية و النمو فيقول: "النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه يمكنه رفع مستوى المعيشة...."<sup>1</sup>

وفي نفس المعنى جاء ولنسكي J. Wolinski بتعريف شامل للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التفريق بين التنمية و النمو فيقول: "إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان.

إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية، و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها.... إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا، و القضاء على الجوع... و المرض، و نشر العدالة الاقتصادية و المساواة في مجتمعات تلك البلدان، والتحول من الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة، و تطوير الصناعة... و تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني... و هكذا، فإن السعي وراء التنمية الاقتصادية يشمل بالنسبة لكثير من تلك البلدان على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية و غير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي"<sup>2</sup>.

واضح من هذا التعريف و غيره أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، في حين أن التنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية<sup>3</sup>، بمعنى آخر أن معدلات النمو المرتفعة ليست بالضرورة مؤشرا على التنمية إلا إذا كان للارتفاع صفة الاستمرار، وكان ذلك مرتكزا على قدرة إنتاجية متطورة.<sup>4</sup> والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

إن النمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى، منحصرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة المشاكل الناجمة عنها، والمحافظة على النمو المحقق وزيادته، والتنمية تحتاج إلى إدارة طويلة المدى موجهة أساسا إلى تغيير جذري للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو، والنمو نتيجة لجهود التنمية، والتنمية هي نفسها هذه الجهود<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص- ص 53- 54.

<sup>3</sup> إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص- ص 17- 18.

<sup>4</sup> أسامة عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>5</sup> رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 34.

"وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة... ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا أيضا".<sup>1</sup>

## 2- بعض الأطروحات النظرية للتنمية:

"تبلور خلال أربعينات القرن الماضي اتفاق في أوساط المهتمين بالتنمية آنذاك أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة، وأن بناء هياكل صناعية في الدول النامية سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة عبر عنها بعدد من الأطروحات الشهيرة، أطروحة " الدفعة القوية" ( روزنشتين رودان 1943)...، أطروحة " النمو غير المتوازن" (نوركس 1953)<sup>2</sup>، وفيما يلي يمكن عرض بعضها منها:

### 2-1- أطروحة الدفعة القوية:

يعتبر روزنشتين رودان \* *Paul Narcyz Rosenstein-Rodan* من ابرز أصحاب هذا الاتجاه حيث افترض في مقالته سنة 1943 ( المتعلقة بالتصنيع في أوروبا الشرقية)، أن التصنيع ضرورة لا بد منها لكافة الدول النامية، وقدم تبريرا لضرورتها وفعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بعد أن رفض روزنشتين الأسلوب التدريجي للتنمية، انطلق من فرض أساس أن التصنيع هو الأسلوب الوحيد لتنمية الدول النامية وامتصاص البطالة في شكل دفعة قوية ولقد اقترح أسلوب للمناطق النامية على النحو التالي<sup>3</sup>:

- ✓ إقامة حجم أكثر من الاستثمارات موجه للصناعات الاستهلاكية الحقيقية، تدعم بعضها البعض مما يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد.
- ✓ بالنسبة للدول النامية ضعيفة البنية التحتية و رأس المال الاجتماعي، يتوجب عليها إقامة توازن بين مجموعة الصناعات الاستهلاكية و بين مشروعات رأس المال الاجتماعي، إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي و جلب رؤوس الأموال الأجنبية و استيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

<sup>2</sup> علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مجلة جسر التنمية، العدد 76، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2008، ص5.

<sup>3</sup> بول ن. روزنشتين رودان: ولد في بولندا عام 1902، درس في جامعة فيينا. في عام 1930، هاجر إلى بريطانيا ثم توجه إلى الولايات المتحدة أين عمل في البنك الدولي خلال الفترة ( 1947-1954 )، ثم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ( 1953-1968). قادته مسيرته أيضا إلى جامعات تكساس و بوسطن.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 164.

✓ لا بد من تدخل الدولة عن طريق التخطيط و تنفيذ المشاريع الخاصة في حالة ما إذا كانت السوق الداخلية ضيقة و لا تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار مع إنشاء صناعات تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقات إنتاجية كبرى.

إن إتباع أسلوب التدرج في التصنيع سيجعل إحدى الصناعات تواجه مشكل تصريف منتجاتها، أما إذا تم بناء عدد من المشاريع لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية في آن واحد، ففي هذه الحالة يتسع السوق أمام كل المصانع فعمال كل مصنع يخلقون طلبا لسلع مصنعهم و المصانع الأخرى، و يؤكد رودان انه لا يمكن أن تنجح صناعة جديدة وجدت في بيئة غير صناعية، وأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل ذاتي الطلب والعرض يحقق نمو الدخل الوطني بمعدلات مرتفعة، يرتفع معه المعدل الحدي للدخار، وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية.

## 2-2- أطروحة النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه الأطروحة بالاقتصادي المعروف ألبرت هيرشمان\* (*Albert Hirshman*)، كونها حسب رأيه واقعية، وتتوافق مع الموارد المتاحة و لفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار، الذي تفتقر إليه البلاد. يتخذ أنصار هذه الأطروحة سندا لهم من التاريخ الاقتصادي.

يقول هيرشمان أن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن و إنما اتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم و نمو بعض القطاعات، وقيادتها لعملية النمو، وأدى نماء هذه القطاعات القائدة إلى حث القطاعات الأخرى على النمى ومن هنا تأتي فكرة "القطاع القائد" أو "مراكز النمو" لعملية التنمية الاقتصادية، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- ✓ لا بد من القيام بدفعة قوية للاقتصاد و يجب أن يبدأ التصنيع في الدول الكبرى، لأن الاستثمار في الصناعة غالبا ما يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية، بطبيعة التكامل بين الاستثمارات.
- ✓ إذا أريد للاقتصاد الوطني أن يشق طريقه إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية يجب أن تبقى على الضغوط و على عدم التناسب و اختلال التوازن أو ما يسمى بالقلق الاقتصادي، وذلك لفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري<sup>2</sup>.

\*ألبرت هيرشمان، ولد بألمانيا سنة 1915، درس في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شغل عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته " The strategies of Economic Development (1958)", الذي ترجم إلى 10 لغات.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص98.

✓ يرى بأن التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلا حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تصحح حالة اللاتوازن السابقة، و تحدث حالة لاتوازن جديدة، لذلك يجب أن تركز الدفعة القوية في الصناعات الرائدة و التي يكون أثرها حاسما في تحفيز الاستثمار في الصناعات الأخرى، وأن لا تشتت بين الصناعات المختلفة.

✓ ان مشكلة إستراتيجية النمو غير المتوازن هو تحديد من أين يبدأ الاستثمار، لذلك لابد من تحديد أولويات الاستثمارات و المفاضلة بين الاستثمارات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط بينها و بين المشروعات الأخرى.

### 2-3- أطروحة الحلقة المفرغة للفقير:

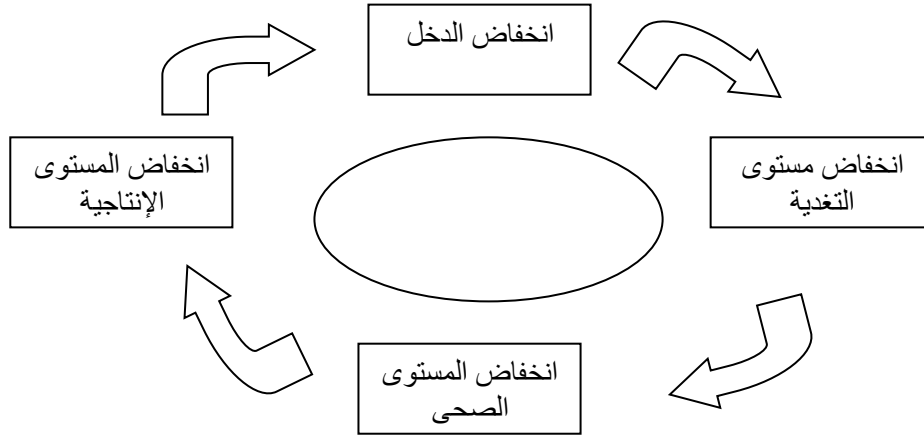
تعد الحلقة المفرغة للفقير إحدى "الحلقات المفرغة" العديدة في البلدان النامية، والتي تشير إلى أن السبب الرئيسي لانخفاض الدخل في الدول النامية هو فقرها...، يأخذ بهذه الفكرة مع التحفظ الشديد، حيث يقول البروفيسور راجنار نوركس (*Ragnar Nurkse*) أن القول بأن الدولة تكون فقيرة لأنها فقيرة قول غير صحيح. فكما يلاحظ أن الكثير من الدول النامية لم تستمر في دائرة مفرغة للفقير، ولكنها مرت بمراحل من التطور والنمو أي لم تكن دائما فقيرة<sup>1</sup>. وعليه تدور فكرة الحلقة المفرغة للفقير حول وجود مجموعة من القوى أو العوامل التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل تفاعلا دائريا من شأنه إبقاء الدول الفقيرة في حالة فقر مستمر.

ويرى نوركس\* في نظريته أنه، إلى جانب الغرض توجد قدرة ضئيلة على الادخار ناشئة عن مستوى منخفض للدخل الفعلي الذي يعكس إنتاجية عمل منخفضة التي تتحد بفعل النقص الملحوظ لرأس المال، ونقص رأس المال ليس سوى نتيجة للقدرة الضئيلة على الادخار وهكذا فإن الحلقة أغلقت على نفسها، الشيء الذي يؤدي إلى بقاء الدول النامية في حالة تخلف مستمر، ويرى نوركس أنه توجد العديد من الحلقات المفرغة، والتي تعكس علاقات ترابطية قائمة بالفعل في الدول النامية، وفيما يلي نموذج من الحلقة المفرغة.

<sup>1</sup> عبلة عبد الحميد بخاري، معوقات التنمية الاقتصادية، تنمية وتخطيط، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، منشور على الموقع: <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf>، ص 6، أطلع عليه بتاريخ 2012/12/05

\* راجنار نوركس، ولد في 05 أكتوبر 1907 في تالين، أستونيا، تلقى تعليمه في جامعة تارتو في أستونيا 1926 حتى 1928، ثم جامعة ادنبره، تخرج منها بدرجة في الاقتصاد، كما تحصل على منحة دراسية في جامعة فيينا (1932-1934)، نشر أول مقالة له تحت عنوان *cause and effects of capital movements*، ونشر أول كتاب يحمل نفس موضوع المقالة عام 1935.

شكل رقم (05): الحلقة المفرغة للفقر



المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

### 3- المتطلبات الأساسية للتنمية:

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها، تختلف من حيث النوع والأهمية من بلد لآخر، يتلخص أهمها في مدى توافر المناخ الملائم الذي يساعد على قيام المشروع التنموي ويضمن استمراره، وباعتبار التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية بشكل عام، ابتداء من عملية اقتصادية بحتة حتى شمولها المجالات الاجتماعية، الثقافية والحضارية، فإن متطلباتها هي كذلك تجاوزت العوامل الاقتصادية إلى عوامل غير اقتصادية، وأصبح الدمج بين تلك العوامل شرطاً أساسياً لتشكيل الإطار المناسب لتفعيل عملية التنمية. وإجمالاً يمكن حصر تلك العوامل في الآتي:

#### 3-1- العوامل الاقتصادية:

وتتضمن جملة من الشروط التي تشكل الأرضية الخصبة التي يبني عليها المشروع التنموي وتتلخص في:

#### 3-1-1- تراكم رأس المال:

يمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستعمل في إنتاج المزيد من الثروة، ويعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 134-135.

إن عملية تكوين رأس المال تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، فالنظم الرأسمالية يكون تكوينه بواسطة الأفراد والمشاريع الاقتصادية الخاصة، أما في النظم الاشتراكية الجماعية فالدولة هي التي تقرر طريقة تكوين رأس المال ومداه تبعاً للاستثمارات المراد تحقيقها.

كما أن عملية تكوين رأس المال لها أهمية مزدوجة، فهي من ناحية تفيد في المحافظة على رأس المال الحالي وعلى تجديده بصورة مستمرة، ومن ناحية أخرى ينشأ رأس مال جديد يساهم في تطوير رفاهية المجتمع، خاصة وأن مستوى القدم في أي دولة من الدول يتوقف إلى حد كبير على ما تملك من رأس مال (مادي أو معنوي)<sup>1</sup>.

### 3-1-2- رأس المال البشري:

لقد انصب اهتمام الفكر التنموي في بدايته على تراكم رأس المال المادي، وإحداث النمو الاقتصادي بمعدلات متسارعة. لم يلق البعد البشري الاهتمام المناسب فيه، وشهد الفكر التنموي تحولاً حينما اعتبر رأس المال البشري أداة من أدوات الإنتاج مثل رأس المال المادي، وكهدف نهائي للتنمية يتمثل في محاربة الفقر و عدالة التوزيع و إشباع الحاجات الأساسية للسكان، غير أن أزمة الديون في الثمانينات أدت لتراجع البعد البشري في التنمية حتى لا يكون عائقاً في سبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، و جاء عقد التسعينات بمعالجة أكثر شمولاً للبعد البشري لتزايد الاهتمام به، ليس باعتباره أداة أساسية للتنمية الاقتصادية بل لأنه الغاية و الهدف النهائي للتنمية<sup>2</sup>.

لقد اعتبر كارل ماركس الإنسان أثن رأس مال و كذلك ادخل ايرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأبي شيء يدر دخلاً عبر فترة من الزمن<sup>3</sup>. وربما يكون الشخص الأكثر شهرة من أنصار نظرية رأس المال البشري الاقتصادي شولتز *Schultze* الذي فاز بجائزة نوبل.

ذكر أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان، و التي تكون الوحدة الاقتصادية، و يعتقد شولتز أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع، و رأس المال البشري يختلف عن نوعين آخرين من رأس المال و هما رأس المال الطبيعي و رأس المال الآلي. رأس المال البشري طبقاً لشولتز يمثل القدرة و المعلومات التي بها قيمة اقتصادية، و رأس المال البشري يعتبر مصدراً قابلاً للتجديد و ليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال.

و أخيراً يعد العنصر البشري من متطلبات التنمية الاقتصادية و هدفها في نفس الوقت، و عليه فإن التنمية المطلوبة يجب أن توجه القدر الكافي من الاستثمارات لتنمية الإنسان من خلال دفع قدرات الخلق والابتكار لديه، بما يرفع مستوى الأداء و الكفاءة التي بدورها تعد أمراً أساسياً في زيادة الإنتاجية بصفة خاصة

<sup>1</sup> عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، ص 188.

<sup>2</sup> مفيدة خالد الزروقي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

<sup>3</sup> نافر أيوب محمد، علي أحمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية و التعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، ص 7.

والأداء الاقتصادي بصفة عامة، حيث أن زيادة الاستثمارات في المجال البشري كما و نوعا تشكل جانبا محوريا في التنمية ليس فقط من حيث القيمة البشرية بل أيضا من حيث القيمة الاقتصادية<sup>1</sup>.

### 3-1-3- الاعتماد على القدرات الذاتية:

و يعتبر ذو أهمية كبيرة في عملية التنمية كونه الأداة التي تعبر بها الدولة عن رغبتها في تجسيد استقلالها الاقتصادي بكل ما تحمله من معاني و أهداف متضمنة فيه.<sup>2</sup> كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي، فلا هذا و لا ذلك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر فضلا على أن كليهما يجانبي المنطق الاقتصادي السليم، بل تتضمن اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، و في مقدمة هذه القوى القدرات البشرية و المدخرات الوطنية.

والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، هو أن يكون الاعتماد الرئيسي في التنمية على القوى الذاتية و ذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج<sup>3</sup>، فقواعد الاقتصاد لا تقول أن تغلق و تنتج كل شيء في بلدك<sup>4</sup>. فهذا هو المعنى السلي للاعتماد على الذات حيث قد يكون الاعتماد على الذات في هذه الحالة مرادفا للركود الاقتصادي أو تحقيق مستوى متواضع من النمو و التنمية.

أما المعنى الإيجابي للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وذلك بحشد و تعبئة الموارد والعمل على تمهيتها والقضاء على الهدر و التبذير و التبديد في استخدامات الموارد المتاحة، و إعادة ترتيب أولويات توظيفها، و ذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي و على ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية و يقوي القاعدة العلمية و التكنولوجية الوطنية<sup>5</sup>.

فبذلك ترسخ أسس الاستقلال الوطني من جهة و يكون الاعتماد على الذات مصحوبا بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى فالقضية التي تواجه الدول النامية لا تنحصر في بناء اقتصاد غير تابع و إنما هي قضية مزدوجة: بناء اقتصاد غير تابع، و قادر على إنجاز التنمية في الوقت ذاته.

### 3-1-4- خلق البيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية:

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الحفاظ عليه من أهم الأدوار التي تقوم بها الدولة في أي نظام اقتصادي، ذلك أن إدارة الاقتصاد الكلي تعتبر هي حجر الأساس لتشجيع النمو الاقتصادي، و يقصد

<sup>1</sup> فنورد توماس، دروس مستفادة في التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1992، ص9.  
<sup>2</sup> رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية والضرورة والواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة والتوزيع، الكويت، 1987، ص107.

<sup>3</sup> إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة بصياغة السياسات التنموية يومي 20 و 21 مارس 2006، بيروت، ص36.

<sup>4</sup> إبراهيم سعد الدين وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، دار الفارس للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص89.

<sup>5</sup> إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص36.

بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم)، و التوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

فعند وجود اختلالات اقتصادية تظهر الحاجة إلى ضرورة تطبيق العديد من الإجراءات التصحيحية بهدف تحقيق التوازن بين الطلب على الموارد و المتاح منها.

أما إذا لم تتم الإصلاحات الفعالة في المراحل المبكرة فان عملية التصحيح تكون غير كفأة. إن التأكيد الرئيسي هنا هو أنه كلما كانت الأهداف موضوعية، واقعية و دقيقة و السياسات ملائمة وعلمية، أمكن تحقيق المتطلبات الأساسية للمجتمع، في حين يعني إخفاق السياسات الموضوعية تعثر جهود التنمية.

وكما تشير التجارب التنموية لدول شرق آسيا، من خلال نموها السريع بإتباع سياسات اقتصادية جيدة تمثلت في التركيز على الترشيد المالي، و تجنب الإفراط في تقدير سعر الصرف، و الاستجابات السريعة و المرنة لتغير الظروف الاقتصادية، ولاشك في أن سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي اختلفت بمرور الزمن وباختلاف الاقتصاديات، ويقصد هنا بالاستقرار الاقتصادي الكلي أن التضخم كان تحت السيطرة، وأن الدين الداخلي والخارجي ظل في حيز قدرة التحكم فيه، وأن الأزمات الاقتصادية الكلية التي ظهرت كانت تعالج بشكل سريع<sup>1</sup>. لقد كان الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستجابات الفورية للصدمات إحدى العوامل الكاملة لنجاح الاقتصاديات الآسيوية، وبشكل عام فالاستقرار يعد أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية، لأنه يعكس تفهم المشكلات وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول والمعالجات الملائمة لها.

### 3-2- العوامل غير الاقتصادية

إضافة إلى ما تقدم فان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى، تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، و تلخص في أدناه كالتالي:

### 3-2-1- أسلوب الحكم الرشيد:

قبل البدء، نشير إلى كثرة المصطلحات وليس المفاهيم المتعلقة بالحكم الرشيد، فهناك من يرى ذلك المصطلح على انه الحاكمية، وهناك من يراه الحكم الرشيد، دلالة على التدقيق اللغوي حسب الجوانب المعجمية للنعت أي راشد أو رشيد، فحسب وجهة نظر الدكتور صلاح الدين حافظ، يرى أن أحسن مصطلح هو الحكم الرشيد، فالمصطلح يتعلق بالإدارة الرشيدة، رغم أن الكثير من المنظرين يخلطون بين ذلك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2000، ص149.

<sup>2</sup> الأخضر أبو علاء عزي، غانم جلطي، الحكم الرشيد و خصوصية المؤسسات، مجلة علوم إنسانية، العدد 7، ص 9.

وقد عرف البنك الدولي فكرة الحكم أو الإدارة، "بأنها الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية".<sup>1</sup>

ومن الواضح أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة، كما يشمل غيرها من المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية)، وإدارة المشروعات.

إن المشاكل الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية ترجع لأسباب متباينة، أهمها ذات طابع سياسي، اتسع فيها نطاق تدخل الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتساعا كبيرا، فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا، وفسادا إداريا أضاع الكثير من مكاسب التنمية<sup>2</sup>، وهو الشيء الذي أدى إلى نفي المسلمة الأساسية التي كانت تقوم على سياسات وبرامج التنمية، والتي مفادها أولوية الاقتصاد على السياسة، وأصبح من المسلم به انه لا يمكن لأي مشروع اقتصادي وأية سياسة تنموية أن تنجح في هذه الدول إذا لم توازنها شروط ضرورية تضمن المشروعية السياسية لتلك السياسات، وكذلك لا بد من تفعيل الهيئات التي يقع على عاتقها تطبيق تلك السياسات.<sup>3</sup>

لقد تنامي في التسعينات من القرن العشرين الاهتمام بأسلوب الحكم والتنمية لما له من أهمية، ولما بينهما من ترابط، وقد تزايدت أهمية موضوع أسلوب الحكم بعد أن أظهرت<sup>4</sup> الكثير من الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي، وجود علاقة هامة بين الحكم الرشيد وارتفاع معدل التنمية والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، و تعتبر هذه المقاربة "الحكم الرشيد" مجرد تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الرشادة في تسيير الموارد، الالتزام بالقانون، الفعالية في بلوغ الأهداف، فضلا عن الخضوع لقواعد واضحة ومحددة للسلوك والمحاسبة.

وحسب جون تايلور وكيل وزارة المالية الأمريكية: " إن الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي، تظهر أن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة تتراوح بين 7% إلى 17%، مما يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الرشيد عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار. كما أن الحكم الرشيد يزيد من فعالية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل.

إن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة، يسهم في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل أموال المعونات، وذلك مثلما تساعد الشفافية والوضوح على أن الأموال لن تهدر أو يساء استخدامها، وبنفس الطريقة يضمن الحكم الرشيد استخداما أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية، إذن فلا عجب أن يكون الحكم الرشيد هو لب

<sup>1</sup> حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، الكويت، ماي 2000، ص 199 .

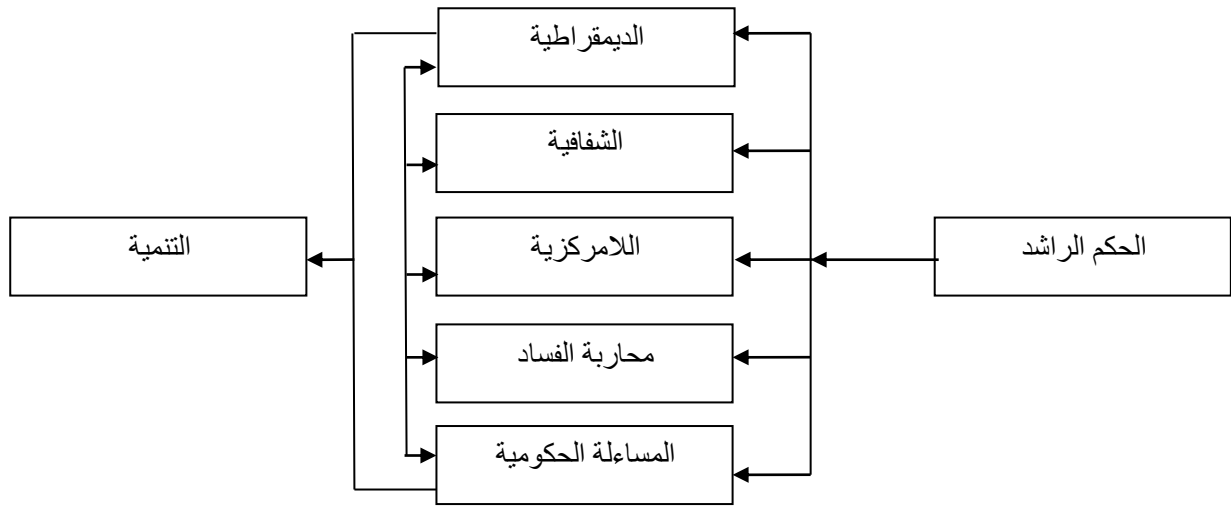
<sup>2</sup> إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>3</sup> Benjamin Boumakani, thèse de doctorat, la gouvernance et l'état en Afrique, université paris, 2001, p-p 44- 46

<sup>4</sup> علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة الجزائر، 2008، ص 90.

التنمية الدولية، والمحلية... فرشادة الحكم ومحاربة الفساد والالتزام المستدم ببناء الكفاءات والقدرات أساسي، إذا أريد النجاح...<sup>1</sup>، والشكل التالي يوضح العلاقة بين متطلبات الحكم الراشد والتنمية.

### شكل رقم (06): العلاقة بين متطلبات الحكم الراشد والتنمية



المصدر: عبد العزيز طيبة، متطلبات الحكم الراشد لتحقيق أهداف التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية، نحو واقعية في الجزائر، جامعة عنابة، 04 و05 نوفمبر 2006.

### 3-2-2- الاستقرار السياسي :

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في التنمية، لأن عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام التنمية، ذلك أن المخاطر السياسية تؤثر على بيئة الأعمال، ومن هذا المنطلق لا يمكن تصور تنمية مستدامة في ظل مناخ يتميز بالفوضى والنزاعات الإيديولوجية، ويلعب النظام السياسي في هذا الإطار دورا هاما يتمثل في تعبئة الجماهير لعملية التنمية من خلال خلق الوعي الإنمائي وترسيخه، وخلق إدارة للتغيير لدى الأفراد، إضافة إلى بعث حالة الرضا بتقديم التوضيحات لهذه العملية.

وعند النظر إلى التجربة الماليزية، جديدة بالتأمل خاصة وإنها تتميز بكثير من الدروس، فمن أهم العوامل التي ساعدت على النجاح، المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دورا مهما في دفع عملية التنمية نحو الأمام ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.

كما لا تقتصر العوامل غير الاقتصادية على الشروط السالفة الذكر فحسب، بل تشمل على عوامل أخرى محفزة (اجتماعية، ثقافية، سلوكية وسكانية...)، تعد هامة في التأثير على مسار التنمية .

<sup>1</sup> كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، العدد 25، ص 12.

## المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية والتصدير في الدول النامية

### 1- إستراتيجية تصدير المواد الأولية

لقد انتهج عدد كبير من الدول النامية هذه الإستراتيجية، وذلك وفقاً لمبدأ الميزة النسبية المتوفرة لدى كل دولة، أي أنّ هذه الإستراتيجية تتمثل في اعتماد الدول النامية على إنتاج و تصدير المنتجات والمواد الأولية الطبيعية، وهي أساساً، المواد الخام، الوقود، المعادن، بعض المنتجات الغذائية، والزراعية، وذلك سعياً منها للحصول على أسعار أعلى لصادراتها (أي جعلها أكثر قيمة)، وجعل مداخلها من هذه الصادرات أكثر استقراراً.

#### 1-1-1- مزايا و عيوب هذه الإستراتيجية<sup>1</sup>:

##### 1-1-1- مزاياها:

إن من المزايا الرئيسية الممكنة للنمو الذي يقوده تصدير المواد الأولية، أنه يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الإنتاج الموجودة وزيادة توفر عوامل الإنتاج، و انتقال الأثر إلى القطاعات الأخرى، فالإنتاج الذي يتبع طريق الميزة النسبية، يؤدي إلى زيادة كثافة استخدام العناصر الأكثر وفرة نسبياً في العملية الإنتاجية، كما أنّ توسع الصادرات التقليديّة قد يؤدي إلى توسع نطاق موارد الاستثمار الأجنبي، و الادخار المحلي، و العمالة و القوة العاملة المدربة لتكميل عوامل الإنتاج الثابتة (الأرض و الموارد الطبيعية)، و ذلك بطبيعة الحال في حالة ما إذا استغلت الإيرادات من العملة الصعبة الناتجة عن هذه الإستراتيجية التصديرية الاستغلال الأمثل.

##### 1-1-2- عيوبها:

رغم ما تحقّقه الدول النامية من مداخيل هائلة بالعملة الصعبة، نتيجة انتهاج هذه السياسة التصديرية للموارد الأولية (خاصة المصدرة للمحروقات)، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و في تغذية الإيرادات العامة للدولة، و في توليد الجانب الأعظم من حصيلة الصادرات، إلا أنّها لا تزال دون مستوى التنمية الاقتصادية، فنمو صادراتها من المواد الأولية و الذي أدى بدوره إلى نمو ناتجها المحلي الإجمالي لم يؤدي إلى أي دفعة في قطاعاتها الإنتاجية و التصديرية، و يمكن إيجاز عيوب هذه الإستراتيجية على النحو الآتي:

#### 1-1-2-1- ضعف معدل النمو الاقتصادي:

حيث أن اختيار السلع الرئيسية من المواد الأولية المصدرة، لا يجب أن يكون فقط على أساس امتلاك ميزة نسبية في هذا المجال، بل يجب الأخذ في الحساب مقدار الحصيلة الإجمالية من العملة الصعبة، الناتجة عن تصدير هذه السلع الرئيسية، وذلك لما لهذه هذه الحصيلة من دور مهم في تمويل التنمية، وعلى سبيل المثال لو تواجه

<sup>1</sup> قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص- ص23-25.

السلعة الرئيسية المصدرة منافسة قوية من جانب المنتجات الصناعية، أو طلب ضعيف أو تديني في أسعارها فإن الحصيلة الضعيفة من العملة الصعبة سوف تؤدي في النهاية إلى ضعف وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ولهذا فإن الصادرات من المواد الأولية هذه، يجب أن تضمن قدرًا كافيًا من العملة الصعبة لتمويل عملية تنمية باقي القطاعات.

### 1-1-2-2- عدم استقرار الدخل من الصادرات

ذلك أن البلد الذي لا يقوم بتنويع صادراته من المواد الأولية، ويعتمد على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، يعترض لدرجة أكبر من عدم الاستقرار في الدخل الناتج عن الصادرات، إذا ما قورن بالبلد الذي يقوم بتنويع هيكل صادراته.

وحتى يمكن القول أن الدخل من الصادرات يتمتع بالاستقرار، يجب أن تكون هناك درجة من النمو في الدخل في المدى الطويل، وهذا كما تم ذكره لا يتحقق إلا بتنوع هيكل الصادرات، وذلك بشرط أن يتجاوز هذا التنوع تصدير المواد الأولية إلى تصدير السلع نصف مصنعة أو كاملة الصنع الناتجة عن تحويل هذه المواد الأولية.

### 1-1-2-3- عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية المصدرة:

حيث تتعرض المواد الأولية في المدى القصير لتقلبات شديدة في أسعارها وحجم صادراتها، والتي بدورها تؤدي إلى تقلبات في المداخيل بالعملة الصعبة، وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب قلة مرونة الطلب الدخلية والسعرية عليها، وقلة مرونة عرضها والتي ترجع من جانب إلى عدم الاستقرار في صناعات البلدان المشتريّة، ومن جانب آخر إلى اختلاف المواسم، وبالتالي اختلاف كميات المنتجات ( في حالة المنتجات الصناعية والغذائية).

كما تتعرض المواد الأولية المصدرة في المدى البعيد إلى انخفاض أسعارها، ويعود سبب هذا الانخفاض في الطلب إلى عدة أسباب منها:

- ✓ نمو دخل الدول المتقدمة، ما يترتب عنه نمو في الطلب على السلع الغذائية للدول النامية .
- ✓ توجه الدول الصناعية إلى الصناعات التي تنخفض فيها نسب استخدام المواد الأولية .
- ✓ انتعاج الدول المتقدمة الصناعية لاستراتيجية الإنتاج الأولي، خاصة الزراعي وذلك سعياً منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

### 1-1-2-4- تراجع معدلات التبادل الدولي:

يمكن تعريف معدل التبادل لبلد معين " بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة، مقابل كل وحدة تصديرها إلى الخارج، ويمكن التعبير في إطار النقد لا المقايضة، عن ثمن أي سلعة بمبلغ محدد من

النقود، ولا يعبر عنه بوحدة من سلعة أخرى، وعلى ذلك فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين ثمن صادرات الدولة وثمان وارداتها<sup>1</sup>.

إن تراجع معدلات التبادل الدولي يعتبر عيباً آخر من عيوب هذه الإستراتيجية، ويكون هذا سبب في تناقص حجم الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على المواد الأولية وانخفاض أسعارها، ويكون اتجاه معدلات التبادل الولية في غير صالح الدول النامية، ونتيجة لذلك تجد نفسها عاجزة عن تدبير العملة الصعبة لمقابلة حاجاتها المتزايدة من واردات السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، وبما أن الصادرات تشكل نسبة مهمة من الدخل الوطني، فإن الخطورة تزيد على الاقتصاد الوطني ككل<sup>2</sup>.

## 2- إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات:

كان المنطلق الرئيسي في استراتيجيات التصنيع والتنمية في الدول النامية هو الرغبة الجادة في تصفية " البنية الأحادية" للاقتصاد الوطني، وتجاوز هذه البنية عن طريق جهاز إنتاجي أكثر تطوراً وتنوعاً وديناميكياً، وفي هذا الإطار احتلت " قضايا التصنيع" مكاناً هاماً في المناقشات الدائرة حول التنمية في الدول النامية... وتاريخ التصنيع في معظم الدول النامية هو تاريخ " نموذج الإحلال محل الواردات" وهناك خبرة تاريخية متراكمة في هذا المجال لاسيما في بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تمت عملية التصنيع هناك منذ الثلاثينات وفق نموذج " الإحلال محل الواردات"<sup>3</sup>، وانتشرت في أعقاب نجاح حركات الاستقلال بالدول النامية وساد خلال الخمسينات. حاولت الدول النامية مع بداية استقلالها عزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، أين أثرت أزمة التضخم الركودي التي عاشها النظام الرأسمالي في النصف الثاني من السبعينات تأثيراً كبيراً على تجارة المواد الأولية للبلاد النامية، حيث اعترضت هذه التجارة مشاكل عديدة من أهمها<sup>4</sup>:

✓ مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب الحماية وضعف الطلب لهذه الدول.

✓ عدم الاستقرار السعري لهذه المواد، أو مشكلة معدل التبادل الدولي.

وعليه بدأ للدول النامية أن استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات، تمثل أحسن البدائل من أجل تجاوز المشاكل التي تعترض تجارتها وأكثرها تحقيقاً لرغبتها في النمو والتنمية، إذ أصبح بإمكانها الاستغناء عن بعض السلع التي كانت تستوردها من قبل ما دامت يمكنها أن تنتج بديلاً محلياً<sup>5</sup>، عن طريق إنشاء بعض الصناعات لتمويل السوق المحلية بالسلع المصنوعة محلياً بدلاً من استيرادها من الخارج، حيث أن الهدف الأساسي لهذه

<sup>1</sup> محمد عيسى عبد الله، كتابات العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 1419 هـ، ص 105.

<sup>2</sup> قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>3</sup> محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، أبريل، 1979، ص 55.

<sup>4</sup> محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

<sup>5</sup> هناء محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص 1.

الاستراتيجية هو تخفيض حجم الواردات أو منع بعضها،<sup>1</sup> في ظل درجة عالية من الحماية الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات.

وتمر هذه الاستراتيجية بمراحل متعددة، أما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية. أما المرحلة التي تلي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع طريقين، أما الطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة (التي تنتج مستلزمات الإنتاج)، ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج... أما الطريق الثاني، تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات، ويترتب على استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النادرة، ويترتب كذلك على هذه الاستراتيجية انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية...<sup>2</sup>

## 2-1- آثار استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات:

ترتب على استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات وبالمنط المشار إليه، أثارا هامة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها هذه الاستراتيجية، يمكن إجمالها في النقاط التالية :

✓ أدت هذه الاستراتيجية إلى منتصف طريق التصنيع، فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها، وشجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تكثيف رأس المال.

✓ تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، ومن ثم عدم وجود أي دافع يدفع المنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على سمعة السلعة المنتجة أو راحة المستهلك.

✓ تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في عقد الثمانينات، شكلت أزمة عالمية أقيمت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

✓ فشله في إصلاح العجز في موازين المدفوعات، ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي، إلا أنها أصبحت بالعكس مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى ( مواد أولية، قطع غيار تجهيز، وأكثر من ذلك خدمات وفوائد الديون الخارجية).

✓ لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي، تسألته المعونة والمشورة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية، من خلال شروطه حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوي للسوق، وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، عبد المؤمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، ص290.

<sup>2</sup> جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص- ص14-15.

## 3- استراتيجية التصنيع للتصدير:

وتعني التصنيع من أجل زيادة الصادرات، ظهر هذا النمط بعد فشل نمط إحلال الواردات، وعندئذ أخذت دوائر الفكر التنموي تشهد دعوى حديثة إلى تبني استراتيجية حديثة تعتمد على التصنيع من أجل التصدير، وقد كانت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *CNUCED* عام 1964، أول مناسبة تطرح فيها الصياغة المنهجية لهذه الاستراتيجية، حيث تم التركيز على أهمية الصادرات الصناعية في سد الفجوة في الموازين التجارية والوصول إلى الأسواق المالية العالمية .

واشتدت هذه الدعوى في السبعينات وأصبحت كل المنظمات الدولية تركيها، ومن بين هذه المنظمات نجد اليونيدو *ONUDI* التي جعلت منها هدفا في دورتها لسنة 1975 بليما *LIMA* البيرو، وأعطى له اسم "هدف ليما" حيث تمحور تحليلها في هذا الشأن على أن صادرات المصنوعات تساهم في عملية التصنيع وبالتالي في عملية التنمية<sup>1</sup>.

أطلق على هذه الاستراتيجية عدة مصطلحات أبرزها مصطلح سياسة إحلال الصادرات من طرف الاقتصادي جوستاف رانيس *G.RANIS*، على اعتبار تحل صادرات السلع الصناعية كثيفة العمل محل صادرات السلع الزراعية كثيفة العمل، وأطلق عليها اقتصاديون آخرون مصطلح الاتجاه للخارج، على عكس استراتيجية إحلال الواردات المتوجهة للداخل<sup>2</sup>، وعرفت أيضا بسياسة تشجيع الصادرات، وتتمثل هذه الاستراتيجية في : ( تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية،... وتقوم هذه الاستراتيجية بداية على اختيار وانتقاء عدد محدود من الصناعات، أخذت في الاعتبار جوانب هامة منها الكفاءة الاقتصادية الموجودة لدى الصناعات، وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، والتقدم التكنولوجي وتطور فنون الإنتاج) .

وقد أكد البنك الدولي في تقريره لسنة 1987 ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات باعتبارها من أهم سياسات التنمية، وأن النمو السريع والصناعة الفعالة يقترنان عادة بالتوجه الخارجي، فقد أصبحت سياسة تشجيع الصادرات هي السياسة المثلى حسب رؤية البنك الدولي، حتى أنهم أطلقوا عليها ما يدعى بالحكمة التقليدية الحديثة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، صص 26-27 .

<sup>2</sup> احمد الكواز، أهم استراتيجيات السياسة التجارية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، منشور على الموقع : <http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-3.pdf> ، أطلع عليه بتاريخ 15-01-2013.

<sup>3</sup> قاسم محمد الحموري، عهد عبد الحفيظ خصاونة، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001، ص 3.

### 3-1- أسباب ضرورة الأخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير<sup>1</sup>:

- ✓ الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، ففتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية إلى مصدرة لمنتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الأولية.
- ✓ الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ومساعدة الدولة في عدم التجائها إلى رؤوس الأموال الأجنبية، إلا عند الضرورة الملحة.
- ✓ التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار تخفيض نفقات إنتاجها.

وأخيراً، وما يلاحظ على استراتيجية إحلال الواردات هو ضعفها إذا استمرت لفترة طويلة من الزمن دون تشجيع استراتيجية إحلال الصادرات، حيث أن لكل استراتيجية ميزات، كما أن لها عيوب وتأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني<sup>2</sup>.

إن إبراز إيجابيات وسلبيات كل سياسة، وتفضيل واحدة على أخرى يجب أن يتم بحذر وترو. ولا يمكن النظر إلى سياسة إحلال الصادرات على أنها بديل لسياسة إحلال الواردات أو العكس. إن هذا الاختيار الصعب لأحد هاتين السياستين أصبح مجال بحث ودراسة شغل أذهان الباحثين الاقتصاديين حتى عام 1987. وفي المقابل، يدل الواقع على أن المقارنة بين سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة التوجه نحو الخارج بأثما سياستان متنافستان وليس سياستان متكاملتان، وهذا يعتبر مقارنة خاطئة، فمعظم البلدان النامية استخدمت كلا الاستراتيجيتين مع درجات مختلفة من التأكيد في فترة دون أخرى. ففي الخمسينيات و الستينيات توجهت بلدان عديدة نحو سياسة الإحلال محل الواردات، إلا أنه منذ السبعينات بدأ عدد متزايد من البلدان يتابع سياسة تشجيع الصادرات كتكملة للسياسة الأولى<sup>3</sup>. ولم تطبق أية دولة السياسة الثانية، و التي تعتمد على حرية التجارة إلا بعد تمكنها من تكوين صناعة وطنية قادرة على المنافسة وعلى اختراق الأسواق، وبهذا يمكن اعتبار أن هاتين السياستين متكاملتين.

### المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخياً. كما أن هناك جملة من الدراسات القياسية تمت لتحديد مدى الترابط بين الصادرات

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص-ص 372-371.

<sup>2</sup> سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص293.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 293.

والنمو الاقتصادي، من خلال عدة زوايا مثل قيمة الصادرات، هيكل الصادرات، تركيز الصادرات. وفي هذا المطلب سنسعى إلى إبراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي اهتمت بقياسها.

### 1- تطور الاهتمام بالتصدير في الفكر الاقتصادي:

#### 1-1- الصادرات في الفكر الماركنتيلي:

يعد الفكر الماركنتيلي الذي ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخياً، حيث اعتبره كقطاع رياضي محفز للاقتصاد، وذلك في كتابات لأهم رواد هذا الفكر من أمثال "Petty" و "Mun" و "Davenant" و "Colbert"<sup>1</sup>، فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعتها هؤلاء وهي تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما أخذوا العمل بنظام الدروبك\* والمستودعات والمناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية<sup>2</sup>.

#### 1-2- الصادرات عند الاقتصاديين الكلاسيك:

انتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للاقتصاد، فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، ولقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الاقتصادي، أما الصادرات فقد أولاهها هؤلاء اهتماماً كبيراً في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية، وكذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع، وبالتالي الاستفادة من وفرة الحجم وتحقيق تزايد في الغلة، إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ودورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموماً<sup>3</sup>.

#### 1-3- الصادرات في الفكر الكينزي:

في الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في العام 1929، نشرت النظرية العامة لـ "جون ماينارد كينز"، وأصبح الأمر الشاغل للاقتصاديين والسادة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية

<sup>1</sup> معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 111.  
\* نظام الدر وبالك: هو نظام، يتيح للمصدر استرجاع ما دفعه من حقوق جمركية، كنتيجة لاستيراد مستلزمات إنتاج، وآلات تدخل في صناعة السلعة المصدرة.

<sup>2</sup> محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973، ص 87.  
<sup>3</sup> وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2002/01، ص 07.

خلق "طلب فعال" "Effective Demande"، والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة، إلى جانب المتغيرات الأخرى، الاستهلاك العائلي "C"، الاستثمار الخاص "I"، والإنفاق الحكومي "G"<sup>1</sup>. كما أبرز كينز أيضا من خلال إسهامه، الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات<sup>2</sup>.

#### 1-4- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

اختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو الاقتصادي، حيث يرى الاقتصادي "Marx" استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي، وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة، وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق<sup>3</sup>.

أما "Myrdal" فإنه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تملك صناعة قوية وتكنولوجيات حديثة متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين. ويضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام وأولية تتميز بطلب عديم المرونة.

في حين يرى "Nurkse" بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الاقتصادي، وأداة لتوزيع الموارد بشكل كفو، واستدل في نظريته هاته بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا، استراليا، جنوب إفريقيا والأرجنتين، كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة<sup>4</sup>. فهو يرى بأن الانسحاق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه، بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات،

<sup>1</sup> معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 112.

<sup>2</sup> وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 08.

<sup>3</sup> محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

<sup>\*</sup> غونار ميردال: اقتصادي سويدي ولد سنة 1898، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1974م، توفي سنة 1987م.

<sup>4</sup> وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 08.

وبالنظر أيضا لانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح "ظاهرة النمو المؤدي إلى الإفقرار" *Immiserizing growth* " <sup>1</sup>.

## 2- الصادرات ودورها كمحرك للنمو:

يعتبر "دنييس روبرت سون" <sup>\*</sup> أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي في مقال نشره العام 1940، ثم جاءت محاولة "نيركس *Nurkse*" لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثم في العام 1971 أوضح "Balassa" <sup>\*</sup> وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو، هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها <sup>2</sup>.

كما أوضح "Robert Emery" <sup>\*</sup> في دراسة أجراها سنة 1967، أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي، وهي علاقة تقوم على التأثير المتبادل أكثر من استنادها إلى مجرد التأثير السليبي من جانب واحد. فالصادرات تعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي.

وقد استخدم "Emery" في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة، وذلك للفترة ما بين 1953 و 1963، كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي قوي جدا بلغ 0.82، كما توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2,5% يترتب عنها زيادة بمعدل 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني <sup>3</sup>.

وفي دراسة أخرى للاقتصاديين "Lawrence and Einstein. 1999"، أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول.

"ويرى جيلز وآخرون 1995"، بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العالمي، هذا مقابل نمو في احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبينه عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب الأمر استيراده من الخارج. كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصديرها للدول المتقدمة، وبالتالي تسهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما

<sup>1</sup> محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 97-98.

<sup>\*</sup> دونييس هولم روبرت سون: اقتصادي إنجليزي ولد سنة 1890م، درس الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج بلندن، توفي سنة 1963م.  
<sup>\*</sup> بيلا بلاصا: اقتصادي هنغاري ولد سنة 1928م، له مؤلف بعنوان "نظرية التكامل الاقتصادي"، والذي حدد فيه مراحل التكامل الاقتصادي، توفي سنة 1991م.

<sup>2</sup> السواعي خالد محمد، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 38.

<sup>\*</sup> روبرت إمري لوكاس جينيور: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1937م، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1995م.

<sup>3</sup> محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 92-93.

تدره من عملات أجنبية، والتي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج، من خلال ما تمكن من اقتنائه من معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية.

في ذات الصياغ بين "Tyler" في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات، والتي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960-1977)، حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي، ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية. وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي 49 % حسب اختبار بيرسون و 48 % حسب اختبار سبيرمان. أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية، فقد سجل "Tyler" معامل ارتباط 55% حسب بيرسون و 50% حسب سبيرمان، كما خلص أيضا أن زيادة الصادرات بمعدل 17,5 % تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1 %، أما بالنسبة للأقطار النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18,6 % تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%<sup>1</sup>.

### 3- الآثار المضاعفة للصادرات:

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة، فهي بذلك تعد حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف<sup>2</sup>. ولتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات بالشكل التالي:

إذا افترضنا أنه يوجد بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج وبإهمالنا لنفقاته العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة.

$$Y = C + I \dots\dots\dots (1)$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots (2)$$

حيث Y: الناتج المحلي الإجمالي؛ C: الاستهلاك النهائي؛ I: الاستثمار؛ S: الادخار.

$$S = I \dots\dots\dots (3) \text{ من المعادلة (1) و (2) نجد أن:}$$

فإذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots (4)$$

بحيث: M: الواردات و X: الصادرات.

وحيث أن:  $Y = C + S$  تكون المعادلة (4) كما يلي:

$$C + S + M = C + I + X \dots\dots\dots (5)$$

وباختزال C من طرفي المعادلة نحصل على:

$$S + M = I + X \dots\dots\dots (6)$$

<sup>1</sup> السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 38-42.

<sup>2</sup> الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 89.

ومن المعادلة (6) نخلص إلى أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار، فهي تخلق مدا خيل للاقتصاد الوطني، كما أن للواردات آثار مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مدا خيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مدا خيلا للعالم الخارجي. ويتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \dots\dots\dots(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على  $(\Delta Y)$  نحصل على:

$$\frac{\Delta S + \Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I + \Delta X}{\Delta Y}$$

$$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X) \Delta Y}{\Delta S + \Delta M} \quad \text{أي:}$$

$$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{\Delta S/\Delta Y + \Delta M/\Delta Y} \dots\dots\dots (8) \quad \text{ثم}$$

حيث أن:  $(\Delta S / \Delta Y)$  و  $(\Delta M / \Delta Y)$  يمثلان الميل الحدي للادخار والاستيراد على التوالي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta I + \Delta X}{s+m} \dots\dots\dots(9)$$

وبغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض أن  $\Delta I = 0$  لتصبح المعادلة (9) كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta X}{s+m} \dots\dots\dots(10)$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{s+m} \dots\dots\dots(11) \quad \text{بمعنى أن:}$$

وعليه فإن الكسر  $\frac{1}{s+m}$  هو مضاعف التجارة الخارجية، ويفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم (PIB)، ويكون أثر المضاعف كبيرا على الدخل كلما كانت الميول الحدية للادخار وللإستيراد ضعيفة.

### المطلب الرابع: تجارب بعض الدول النامية حديثة التصنيع في مجال التصدير وأسس نجاحها

لقد حققت مجموعة من دول جنوب شرق آسيا منذ منتصف القرن العشرين معدلات نمو اقتصادي سريعة ومرتفعة، وكان الجزء الكبير من هذا النمو راجعا لاعتماد هذه الدول على قطاع الصناعة، حيث استخدم كل اقتصاد من اقتصاديات هذه الدول مزيجا من السياسات والإجراءات لتنشيط وتفعيل هذا القطاع.

1- تجربة كوريا الجنوبية:<sup>1</sup>

يتضح من تدرج تجربة التصنيع لكورية الجنوبية منذ استقلالها في عام 1948 وحتى عام 2005، أن خطوط التنمية بدأت في التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات في الخمسينيات من القرن العشرين، إلى التصنيع من أجل التصدير في الستينيات من نفس القرن، حيث أنه في أواخر الخمسينيات كانت أحد أفقر الدول الآسيوية على اعتبار أنها كانت تتلقى ما قيمته 10% من ناتجها المحلي الإجمالي في شكل مساعدات، بينما كانت مدخراتها المحلية تمثل من 02% إلى 03% من الناتج القومي الإجمالي، كما كان لديها سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته ومعدل تضخم عالي وسريع، وكان معدل النمو الاقتصادي فيها متواضعا.

وعلى الرغم من الفرص التي أتاحت لإعادة البناء بعد انتهاء الحرب الكورية، والحجم الملحوظ من المساعدات الأمريكية، إلا أن حال ميزان المدفوعات كان سيئا للغاية فقد كانت الصادرات بما أقل من نصف الواردات، زد على ذلك أن ما يقارب 88% من هذه الصادرات كانت عبارة عن مواد خام، وتغيرت الصورة في سنة 1960، حيث قامت الحكومة الكورية الجنوبية بخفض كبير في قيمة عملتها الوطنية، بالإضافة إلى توفير الائتمان التفضيلي للمصدرين، مع منحهم إعفاءات أو استثناءات من الرسوم على الواردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية، كما بدأت في وضع نظم لحوافز التصدير مع زيادتها تدريجيا عندما بدأت الصادرات في الانطلاق، وبمرور الوقت زادت أهمية سعر الصرف كأحد العوامل المحفزة لتدفقات الصادرات، وبدأت الصادرات في النمو من 03% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1960-1962 إلى 23% في المتوسط بين سنتي 1973-1975، وجاوز المعدل السنوي لنمو الصادرات في المتوسط 40%، وكانت مكونات الصادرات آنذاك كثيفة العمل وهي المنسوجات والملابس والأحذية، ومع نهاية الستينيات من القرن العشرين بدأت مهارات العمالة في الظهور وبدأت معدلات التكوين الرأسمالي في الزيادة مشيرة إلى زيادة الرأسمال المتاح لكل عامل، وبدأت صادرات الإلكترونيات تحتل مكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية، ومع بداية السبعينات من نفس القرن بدأت بعض المكونات الجديدة للصادرات مثل الماكينات وآلات النقل في الدخول إلى قائمة الصادرات، وبدأ التحول نحو الأنشطة الأقل كثافة في عنصر العمل، حيث زاد استخدام قوة العمل الموجودة (استخدمت بأكملها)، ومع نهاية سنة 1966 أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية سوف يكون أكثر مما هو متوقع إذا تم توظيف مدخرات جديدة في استثمارات جديدة، ومن ثم بدأت في الاقتراض من الخارج و بدأت في السماح للاستثمار الأجنبي الخاص بالدخول.

وقد أدت الحوافز السوقية و الدعم السياسي الذي قدمته الحكومة الكورية منذ سنة 1961 إلى نمو كبير في الصادرات وصل إلى 28% سنويا، ولفترة تزيد على 35 سنة منذ سنة 1960 وحتى سنة 1966، وفي نفس الفترة نما متوسط الدخل للفرد الكوري بحوالي 08% سنويا في المتوسط وهو أعلى معدلات النمو في العالم، وطبقا لبعض التقديرات يعزى حوالي 40% من النمو في الإنتاج القومي خلال الفترة 1955-1975 للصادرات، مع

<sup>1</sup> تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 176-180.

الأخذ بعين الاعتبار أثر الصناعات التصديرية المباشرة والآثار غير المباشرة للصناعات الأخرى، التي انتعشت نتيجة زيادة طلب المصدرين على المدخلات، وبدأت الصادرات في النمو بمعدل يقدر بـ 03% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1962 إلى معدل 28% خلال الفترة 1973-1975 ثم إلى أكثر من 30% خلال الفترة 1976-1995، إلى أن بلغ حجم التبادل التجاري الكوري الجنوبي في نهاية سنة 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة مقدارها 31% عن السنة السابقة، ثم عاودت انتعاشها بعد سنة 2002 بعد أن تجاوزت أحداث الأزمة المالية الآسيوية في سنتي 1997-1998، واعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة، حيث نمت حصته (القطاع الصناعي) في الصادرات من 17% إلى حوالي 80% في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وإلى أكثر من ذلك في منتصف التسعينات من نفس القرن، واقترن النمو السريع بالتنوع والتغيير الهيكلي، ونمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة، ونمت صناعات السلع الإنتاجية التي كانت حصتها من القيمة المضافة في بداية الستينات حوالي 15% إلى 39% في منتصف السبعينات وإلى أكثر من 40% في التسعينات من نفس القرن مشيرة إلى التنوع الصناعي، وعلى الرغم من أن معظم الصادرات في بداية النمو كانت صناعات كثيفة العمل وبخاصة صادرات الملابس والمنسوجات والأحذية، إلا أنها استطاعت مع حلول منتصف السبعينات تصدير ألواح الصلب والماكينات الكهربائية والسفن وخدمات البناء، ثم دخلت عالم الإلكترونيات في الثمانينات ثم ثورة الاتصال في التسعينات من القرن الماضي.

ويمكن ذكر أهم الإجراءات والأسس الاقتصادية التي اعتمدت عليها كوريا الجنوبية لترقية صادراتها في

الستينات فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ إعادة هيكلة الإدارة الضريبية.
- ✓ رفع معدلات الفائدة على الودائع البنكية، ووضع تنظيمات ومقاييس تشريعية لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ✓ إتباع شروط مرنة للقرض.
- ✓ منح تخفيضات ضريبية على واردات التجهيزات المستخدمة في صناعة المنتجات الموجهة للتصدير.
- ✓ خلق منطقة حرة، و تبسيط الإجراءات الجمركية.

هذا عن سنوات الستينات حيث كانت الانطلاقة، فيما بعد تم إتباع المقاييس التالية في سياسة ترقية

الصادرات:<sup>2</sup>

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية على واردات المواد الأولية و سلع التجهيز.
- ✓ منح معدلات فائدة تفضيلية للمصدرين.
- ✓ تخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية الناتجة عن عملية التصدير.
- ✓ وضع مقاييس خاصة تسمح بإهلاك متسارع لتشجيع عملية الإنتاج.

<sup>1</sup> Rapport CNUCED, Les succès de la république de Corée en matière d'exportation (1961-1982), Genève, 1984, p 10.

<sup>2</sup> Ibid, p27.

- ✓ تعويض بعض الاقطاعات الضريبية للمصدرين.
- ✓ إعانات فيما يخص تمويل الصادرات.

## 2- تجربة تايوان:<sup>1</sup>

إن نمط التصنيع في تايوان يتشابه تماما مع نظيره في كوريا الجنوبية، حيث اعتمدت صناعتها بصورة أكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما عرف القطاع الحكومي نصيب أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية، ومنذ منتصف الستينيات توجهت تايوان من استراتيجية إحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وقد نمت الصناعات التايوانية وتطورت وأصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، إلى جانب تلبيتها للطلب المحلي، وعملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا، مثل صناعات الصلب والبتروكيمياء وماكينات تصنيع الآلات والمعدات الإلكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية بإتباع سلسلة من الإصلاحات منها:

- ✓ خفض قيمة العملة.
- ✓ توحيد أسعار الصرف في سنة 1958.
- ✓ إلغاء القيود على الواردات.
- ✓ تعديل السياسة النقدية.
- ✓ إنشاء مناطق حرة للتصدير.

وكان من نتيجة هذه الإجراءات أن انخفض معدل التضخم إلى أقل من 02% سنويا خلال الخمسينيات من القرن العشرين، وقد تبع هذه الإصلاحات زيادة ملحوظة في الصادرات وفي معدل النمو الاقتصادي، حيث شكلت الصادرات 12.2% من الدخل القومي سنة 1958، بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، وارتفعت الصادرات إلى 19.6% من الدخل القومي سنة 1965، وفي سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات، وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف، بينما ارتفعت الواردات بأربعة أضعاف ونمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية والسماح بزيادة كبيرة في الواردات، وكانت هذه الأخيرة ضرورية حيث كان الاقتصاد يحتاجها في العملية الإنتاجية بدرجة كبيرة، وقد تكونت قائمة الصادرات الأولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة والمواد المشابهة، وقد توسعت قائمة الصادرات لتشمل الملابس والمنسوجات والمكينات الكهربائية وغيرها من الصناعات، وكما حدث في حالة كوريا الجنوبية ارتبطت زيادة الصادرات والدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقية.

<sup>1</sup> تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 183.

وعلى العموم فقد ظهرت السياسات المنتهجة مشابهة في معظم أدائها لسياسات كوريا الجنوبية، حيث استهدفت السياسات الحكومية تشجيع الصادرات عموماً بالإضافة إلى التركيز على تشجيع تصدير مجموعة معينة من السلع، وقدمت الحوافز بأشكال عديدة ولصور عديدة من الأنشطة الاقتصادية، وعلى العكس من كوريا الجنوبية فقد بدأت تايوان مبكراً في تشجيع رأس المال والاستثمار الأجنبي، وحاولت خلق بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب، حيث كانت تعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية.

### 3- تجربة هونغ كونغ:<sup>1</sup>

بالرغم من قلة مساحتها وقلة مواردها الطبيعية والمائية، استطاعت هونغ كونغ أن تحقق تنمية كبيرة في النشاط الصناعي والتجاري والسياحي والمصرفي، وهذا بفضل توجهها نحو الخارج وإتباعها لسياسة التصدير، مما سمح لصادراتها أن تبلغ معدلات عالمية، وأن تجد لنفسها مكانة محترمة في التجارة العالمية، وقد انعكس هذا الوضع على مستوى معيشة الأفراد، وهذا نتيجة الدور الذي لعبته الحكومة في توفير الظروف الملائمة للقطاع الخاص، وتوفير البنية الأساسية التي تشجع على النمو الاقتصادي، واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لزيادة القدرات التكنولوجية في الصناعة، والتي من أهمها:

- ✓ حرية تداول السلع والخدمات.
- ✓ عدم وجود الرقابة على الصرف الأجنبي.
- ✓ تخفيض معدلات الضرائب.
- ✓ توفير الخدمات المالية والفنية بصورة كبيرة.

ونظراً للمضايق التي واجهتها الصادرات التقليدية في الأسواق الأجنبية من جراء نظام الحصص واتجاه الزيادة في تكاليف العمل، مما أدى إلى التقليل من القدرة التنافسية للصادرات، أخذت الصناعة تتوجه نحو التركيز على المنتجات عالية الجودة والإلكترونيات، وللحفاظ على مكانة المنتجات التقليدية في الأسواق الأجنبية تم اللجوء لليد العاملة الرخيصة من الصين، كما تم إقامة مراكز للتدريب، كما لعب الاستثمار الأجنبي دوراً حيوياً وخاصة في صناعة الإلكترونيك وتوفير رأس المال ونقل التكنولوجيا.

### 4- تجربة سنغافورة:<sup>2</sup>

يعتبر التوجه التصديري هو أساس النمو السريع لسنغافورة، وقد رحبت سنغافورة برأس المال الأجنبي، وتعتبر معظم الصناعات بها من نوع الصناعات كثيفة رأس المال (مثل صناعة تكرير البترول)، وعلى الرغم من نجاح سنغافورة في تنمية سياسة التصنيع بها إلا أنها بدأت من سياسة الإحلال محل الواردات مع حلول منتصف

<sup>1</sup> بوربان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 44.

<sup>2</sup> أريج دياب، تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات، التجربة السنغافورية، مقال منشور على الموقع:

<http://www.moft.gov.ae/images/releases/280.pdf>

الستينيات من القرن العشرين، وكان الاهتمام الرئيسي أن الشركة لا تنتج إلا للسوق المحلي حتى سنة 1965، نتيجة لذلك ظلت مشكلة البطالة في سنغافورة لعدة سنوات بعد الاستقلال، يضاف إلى ذلك الأثر السيئ لسياسة الإحلال محل الواردات على الصادرات والتي ساهمت في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وفي سنة 1967 بدأت سنغافورة في تبني استراتيجية التصنيع ذات التوجه التصديري، هذا ما انعكس في إحداث التغييرات الجذرية لمجموعة سياسات التنمية الاقتصادية، ولقد شجع الهيكل الجديد لسياسات التنمية الاقتصادية على إقامة مجموعة من التجهيزات الصناعية الجديدة والتي تهدف جميعها لترويج الصادرات، ونتيجة لانخفاض معدلات الأجور مع الموقع الاستراتيجي للدولة في آسيا وكفاءة وسائل النقل والتوجه التجاري الخارجي الجديد وهيكل الاستثمار، كانت كلها عوامل جعلت من سنغافورة مركزا لجذب الشركات متعددة الجنسيات، والتي بدأت في التوسع ودخول هذه المنطقة، ولتحقيق هدف خلق الوظائف الجديدة تم تقديم عدد من الحوافز سنة 1967 في ظل قانون توسيع الحوافز الاقتصادية، منها على سبيل المثال خفض معدلات الضرائب على الدخل الناتجة عن الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، هذه السياسات (بالإضافة إلى عدد آخر من العوامل المستقلة والتي يعتبر من أهمها التوسع السريع في النظام التجاري الدولي خلال تلك الفترة، وإعادة تخصيص مصانع الغزل والنسيج من الدول الآسيوية الأخرى) يمكن النظر إليها على أنها أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الاستثمار الصناعي الكلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1968-1973 عن 2.3 مليار دولار، وقد استفادت قطاعات الخدمات الصناعية والمالية من الزيادة في الاستثمار الأجنبي، وداخل الأنشطة الصناعية كان هناك توسع في الإلكترونيات، تكرير البترول، قطع غيار السفن، قطاعات المنسوجات، وهو الأمر الذي ساعد على استيعاب عدد كبير من القوى العاملة الموجودة.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية فقد كان لإقامة البنك الأمريكي - الآسيوي دور كبير في إنشاء مجموعة من التسهيلات التمويلية الدولية للعمل في سوق الدولار الآسيوي، والذي يميز المرحلة الأولى من النمو السريع في هذا السوق هو ظهور سنغافورة كمركز مالي دولي رئيسي، أما النجاح الذي حققته سنغافورة في المرحلة الثانية للتنمية فيمكن أن يعزى ليس للزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي والصادرات فقط، ولكن أيضا للنمو الحاد في التوظيف الذي أدى إلى تحول سنغافورة من اقتصاد يتمتع بفائض عمالة منخفضة الأجر إلى اقتصاد يكتظ بالعمالة المرتفعة الأجر.

## 5- تجربة ماليزيا:<sup>1</sup>

لقد نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987-1993 حيث وصلت إلى 47 مليار دولار أمريكي، وقد استمرت ماليزيا في انتهاجها لاستراتيجية التصنيع، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية 71% من إجمالي هذه الصادرات سنة

<sup>1</sup> تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 185-186.

1993، واستمرت في هذا الاتجاه إلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هذا بعد أن كان البترول الخام عمود الصادرات الماليزية، بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار.

ومن بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية، حيث بلغت مساهمتها حوالي 60% في صادرات ماليزيا الصناعية، يليها من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن، وقد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر إلى اليابان 17% من صادراتها الإجمالية، كما تصدر للاتحاد الأوروبي حوالي 16% من صادراتها وتتلقى الولايات المتحدة منها ما يقارب 15%.

وقد مثل الاستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في العصر الحديث، وقد أفاد هذا الاستثمار الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط إنتاجهم سواء الأمامية أو الخلفية، ومكّن الاستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، وتعتبر صادرات الإلكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا منذ مطلع حقبة التسعينيات من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي هناك عاملا آخر أدى إلى تفعيل الصادرات الماليزية، والمتمثل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للإنتاج الموجه للصادرات، وقد أدى هذا النهج كذلك إلى زيادة في تسهيل نمو الصادرات الماليزية على نطاق واسع، حيث قدمت ماليزيا حوافز لكل من المنتجين والمصدرين في المناطق غير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة أو المستثمرين في المنتجات غير التقليدية، وعلاوة على ذلك فقد قدمت الحكومة الماليزية دعما للصادرات عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات والحوافز، والتي من بينها ما يلي:

- ✓ 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
- ✓ إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 05% من قيمة الصادرات.
- ✓ إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات متضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة.
- ✓ استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، لاحظنا أن موضوع التجارة الخارجية يحظى بأهمية بالغة، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف الدول، ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف النظريات التي تتناول موضوع التجارة الخارجية (النظرية الكلاسيكية، والنظرية النيوكلاسيكية، بالإضافة إلى النظريات الحديثة)، والتي تبناها مختلف الاقتصاديين وسعوا من خلالها إلى تفسير الغاية من قيام التبادل الخارجي، ومختلف العوامل المساعدة على قيام هذا التبادل والتي يعتبر أساسها مبدأ التخصص الدولي.

هذا وقد حظيت سياسة التوجه نحو الخارج باهتمام كبير في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة التي تعرف مزيدا من تدويل الأنشطة الإنتاجية و التسويقية، حيث تؤكد للدول النامية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها للمستجدات الدولية و ما تطرحه من تحديات كبيرة، و أصبح التصدير من أهم القضايا الرئيسية، و محورا رئيسيا في خططها التنموية و سياساتها الاقتصادية، لاسيما في ظل احتياج اقتصاديات الدول النامية إلى النقد الأجنبي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وعلى ضوء التجارب الناجحة للدول النامية حديثة التصنيع، التي درسناها بدقة وتعرفنا على نقاط قوتها، وأهم الإجراءات والسياسات التي اتخذتها هذه الدول من أجل تنمية وتفعيل صادراتها، تؤكد لنا بما لا شك فيه، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، لذلك سنحاول الاستفادة قدر الإمكان من هذه التجارب الناجحة، والتي على ضوءها سنقدم الحلول الفعالة من أجل النهوض بقطاع الصادرات الجزائرية.

## الفصل الثاني:

واقع التنمية الاقتصادية الجزائرية

على ضوء قطاع المحروقات

## مقدمة الفصل:

تعتمد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج من تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والتربوية... الخ. فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الربح البترولي يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر كمجتمع واحد وسلطة مهيمنة ودولة ذات سيادة في الآجال المتوسطة، بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة الذي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة.

كما أن الاحتياطي الوطني من هذه المادة تعرف تراجعاً، بل آيلة إلى النضوب والزوال في المدى المتوسط، فماذا فعلت الجزائر كدولة من أجل الاستعداد لمواجهة الكارثة على بلادنا؟ وماذا حققت في مجال السياسة الاقتصادية من حلول واقعية لإيجاد مصدر، بل مصادر متنوعة أخرى خارج مجال تصدير المحروقات؟

للإجابة على هذا الإشكال حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التجربة التنموية الجزائرية ونتائجها الاقتصادية.

المبحث الثاني: النفط ومخاطره على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل الصادرات.

## المبحث الأول: التجربة التنموية الجزائرية ونتائجها الاقتصادية

### المطلب الأول: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر

يمكن الوقوف اقتصاديا عند المراحل الأساسية التالية:

#### 1- مرحلة الانتظار:

في هذه الفترة لم تظهر دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية، ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

كما أن الوضع الذي واجهته الحكومة كان وضعاً صعباً للغاية، حيث أن سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية، خاصة سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين.

فالنقص في الكفاءة العلمية والإنتاجية والوصول بالاقتصاد إلى ما هو أفضل، أدى بصانعي القرارات الاقتصادية آنذاك إلى البحث عن تنظيمات اقتصادية معادية للرأسمالية، بالرغم من أن الجزائر عرفت استعماراً امبريالياً وليس رأسمالياً، وبهذا المفهوم الملتوي للمرحلة قد وقع الاختيار على المبادئ الاشتراكية بدافع الانتقام من الرأسمالية التي بدت لهم أنها تجسدت في الاستعمار<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة محاض وتحويلات اجتماعية، لأن الظروف التي لازمت هذه المرحلة تميزت بثلاثة أوضاع عسيرة :

- ✓ الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن حرب التحرير
- ✓ مواجهة العجز المالي الذي خلفه الاستعمار عند خروجه، بفعل ممارسته تخريب المؤسسات الاقتصادية وتخريب أموالها ونهب خزائن المؤسسات المالية.
- ✓ تعويض الإطارات الإدارية والفنية الأجنبية التي تعمدت ترك الثغور في الجهاز الإداري الاقتصادي للجزائر، مما أدى إلى إثارة البلبلة وفرض واقع سياسي معاد للاستقلال.

ويلاحظ إلى جانب الظروف المرتبطة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والفني التي خلفها الاستعمار الفرنسي وجود واقع سياسي، يتمثل في عدم الاستقرار حول رؤية سياسية موحدة لتنظيم بناء المجتمع، ومن ثم الانطلاق في مسار

<sup>1</sup> حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيوولوجي، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع عشر، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، خريف-شتاء 2002، ص-ص 198-199.

التنمية الشاملة، وذلك بالرغم من وضوح التصورات العامة لبناء المجتمع المحددة في طرابلس 1962<sup>1</sup>، وكذلك في ميثاق الجزائر 1964.

كما تعد هذه المرحلة مرحلة ركود على الصعيد الاقتصادي، رغم القرارات السياسية المتمثلة في تأميم رأس المال الأجنبي في ثلاثة نشاطات كبرى: أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، المصارف 1966-1967، بالإضافة إلى مجموعة غير متلاحمة من المؤسسات، كالأماك الشاغرة وبعض القطاعات الصناعية التحويلية<sup>2</sup>، فضلا عن احتلال العمال للمزارع والممتلكات التي تركها المعمرين بصورة مفاجئة وجماعية كمبادرة قاعدية (جماهيرية) تلتها محاولة الدولة تقنينها في إطار ما يسمى بالتسيير الذاتي<sup>3</sup>.

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي كان يمثل أولويات اهتمام القائمين على الاقتصاد الجزائري من حيث العمل على تطويره، وذلك بالاعتماد على أساليب تنظيمية وإجراءات اقتصادية مكنت من سد بعض الفجوات والاختلالات، جراء الفراغ الإداري والتنظيمي اللذين أحدثتهما هروب الكفاءات الفرنسية بعد الاستقلال السياسي مباشرة<sup>4</sup>.

## 2 - مرحلة الاقتصاد المخطط:

تعد هذه المرحلة انطلاقة جديدة متميزة في تاريخ المسار التنموي في الجزائر، تجسدت في ارتباط القرار السياسي بالسعي الاقتصادي، إذ تمكنت الجزائر من إعادة النظر في الملكية والوسائل الإنتاجية، وتبني أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه عملية التنمية وتنظيمها، فكان ذلك بمثابة نقطة التحول، حيث دخلت الجزائر تجربة صياغة استراتيجية شاملة لبلوغ التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، تقوم هذه الاستراتيجية على إزالة الاختلال والتشوه الذي خلفه الاستعمار في البنية الاقتصادية، وبالتالي محاولة تنفيذ خطة تتميز بالانتقال النوعي إلى اقتصاد قوي قادر على تخطي مظاهر التخلف اعتمادا على التخطيط في ضبط الوسائل وتحديد الغايات<sup>5</sup>.

إن استراتيجية التخطيط في الجزائر المصادق عليها سنة 1966، حددت ضرورة تدخل الدولة في إعادة بناء الهيكل الاقتصادي المنشود، وإعطاء الأولوية لحل المشاكل المترتبة عن مخلفات الاستعمار عند خروجه من الجزائر، فالفرد الجزائري خرج من عهد الاحتلال بثلاث خصائص هي<sup>6</sup>:

✓ إنسان مستغل، إما كمجرد عامل، وهو الغالب، وإما كمجرد مالك تابع.

✓ إنسان جاهل على صعيد التعليم والتكوين الدراسي.

✓ إنسان جائع بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه والتراكم الأولي للرأسمالية الاستعمارية.

<sup>1</sup> للمزيد من الاطلاع يرجى قراءة، جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص 19.

<sup>2</sup> عبد القادر جغلون، تاريخ الجزائر دراسة سوسولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 1982، ص 181.

<sup>3</sup> محمد السويدي، التسيير الذاتي، المؤسسة الوطنية للكتاب، للجزائر، 1986، ص 142.

<sup>4</sup> حميد خروف، مرجع سبق ذكره، ص 200.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 200.

<sup>6</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مميزات التنمية في الجزائر المستقلة، مجلة المجاهد، العدد 1300، الجزائر، جويلية 1985، ص-ص 18-19.

من هذا المنطق أصبح تدخل الدولة والاستناد إلى أسلوب التخطيط شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة، والتحكم في مسارها، ويلاحظ أنه في نطاق هذه الاستراتيجية عمدت الدولة إلى إعداد مجموعة من المخططات التنموية، بدءا بالمخطط الثلاثي (1969-1974)، فالمخططان الربيعيان الأول والثاني (1970-1977)، إضافة إلى المخططين الخماسيين الأول والثاني في عشرية الثمانينات (1980-1989)، وفي مايلي سنوضح استراتيجية التنمية التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة بشيء من التفصيل:

### 2-1-1- الاستراتيجية الجزائرية للتنمية الطويلة المدى (1966-1980):

إن نقطة الانطلاق للاستراتيجية الجزائرية للتنمية الطويلة المدى، ما هي إلا فرضية جامعة للتنمية الخمسة عشر سنة (15 سنة)، والناجمة عن خلاصات مستقاة من رسم تخطيطي طويل الأمد و المعروف كنموذج "نصف عام"، بحيث تمثل هذه الفرضية و التحاليل و الأبحاث في هذا المجال إحدى المحاور الرئيسية للمخططين الجزائريين، ولم يكتمل نموذج النمو الاقتصادي الجزائري ويأخذ محتواه النهائي، إلا ابتداء من سنة 1966 مدعما بسياسة استثمارية منسقة.

### 2-1-1- الآفاق السباعية (1967-1973):

كانت الغاية الأساسية للآفاق السباعية، هي معرفة في المدى المتوسط المراحل الأولى لبناء الاقتصاد الوطني المبرمج لغاية 1980، كما وضعت أربعة محاور لكشف النقاب عن المشاكل و العقبات الرئيسية، ووضع أسس للاقتصاد هي: البحث عن تكامل النشاطات من خلال تنوع و تكثيف المبادلات ما بين الفروع، زيادة طاقات التراكم، تكييف جهاز التكوين لاحتياجات الاقتصاد و توزيع جديد للدخل، بالإضافة إلى معرفة ووصف التوازنات المرجوة لسنة 1973، والتطور خلال هذه الفترة للمحاور الاقتصادية الكبرى كهيكل ووتيرة الاستثمارات لكل قطاع و فرع (تطور وهيكل الإنتاج)، والتجارة الخارجية والاستهلاك، وتطور الدخول لكل الطبقات الاجتماعية.

### 2-1-2- نص المديرية العامة للخطة و الدراسات الاقتصادية (1967):

لقد صدر هذا النص في فيفري 1967 عن المديرية العامة للخطة و الدراسات الاقتصادية تحت عنوان "آفاق التخطيط و استراتيجية التنمية"، كان يهدف إلى طرح استراتيجية التنمية التي ينبغي أن تشكل إطار السياسة الاقتصادية المخططة بالنسبة للخمسة عشر سنة القادمة أي لغاية 1980، و تعرض هذا النص إلى ثلاث نقاط رئيسية هي: الأهداف الاستراتيجية، وظائف الصناعة، و المسألة الزراعية.

وكان الهدف الأساسي الذي تدور حوله الأهداف الأخرى يرمي إلى إقامة اقتصاد مزدهر و متكامل وقادر على تلبية كل احتياجات السكان، كما تهدف الاستراتيجية إلى تخفيف حدة البطالة و الاستخدام الجزئي في عام

1980، وكذلك إلى تحسين مستوى حياة السكان الأكثر حرمانا، أي أن المقصود هو تحقيق تحولات عميقة في الاقتصاد خلال الفترة المقبلة من التخطيط<sup>1</sup>.

### 2-1-3 - المخططات التنموية (1967-1977):

#### 2-1-3-1 - المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) :

جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، بالنظر إلى الانخفاض الكبير في الموارد المالية وتدهور حاد في مستويات الإنتاج الوطني، لضعف التحكم في الجهاز الإنتاجي بسبب انعدام الإطارات الكفأة والمعدلات المرتفعة للبطالة، و لذا فانه من بين الأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها هو خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف و في حدود ما تسمح به المر دودية العامة للمؤسسة، بالإضافة إلى الرفع من حجم الصادرات الوطنية وإشباع الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة بشكل يتحقق فيه إحلال الواردات في المستقبل<sup>2</sup>. إن ما يمكن تأكيده هنا أن المهمة الأساسية لهذا المخطط هي إعداد المقدمات الضرورية للمخطط الرباعي، أي أنه عبارة عن محاولة لتحديد بعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية في السنوات الموالية، حيث أعطيت الأفضلية في المخطط إلى الهياكل الصناعية القاعدية و قطاع المحروقات<sup>3</sup>.

#### 2-2-3-1 - المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

مثل الانطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط، تبنت خلاله استراتيجية النمو غير متوازن، أي النمو بزيادة قطاع واحد هو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى، لعبت فيه الصناعة القاعدية (صناعة و سائل الإنتاج) دور القطاع الرائد في هذه الاستراتيجية.

#### 2-3-3-1 - المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

أعد كمخطط مكمل للمخطط الرباعي الأول وأهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة، إذ استحوذ هذا القطاع على نسبة 61 % من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان، و الجدولان التاليين يلخصان المخططات الثلاث السابقة من حيث الفترات، و الأهداف الرئيسية و الوسائل و حجم الاستثمار المقرر:

<sup>1</sup> عاشور كتوش، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 209.

<sup>2</sup> عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية مقارنة- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص 95.

<sup>3</sup> للمزيد من الاطلاع يرجى قراءة:

جدول رقم (01): حجم الاستثمارات و أولويات المخططات التنموية خلال الفترة (1967-1977)

المخطط	الفترة	الأهداف الرئيسية و أولويات المخططات والوسائل	حجم الاستثمار المخطط (مليار د.ج)
الثلاثي التمهيدي	(69-67)	استثمارات موجهة للجبهات المحرومة، ويندرج في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي.	11.08
الرباعي الأول	(73-70)	انطلاق برنامج لتصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط	27.74
الرباعي الثاني	(74-77)	- تثمين الموارد الطبيعية - تكثيف النسيج الصناعي - إتقان تقنيات التخطيط - تحديد الآجال	110.22

Source: Abdelatif BENACHENHOU, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), OPU, Algérie, 1982, p 48.

جدول رقم (02): بنية الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1977)

المخطط	(69-67)		(73-70)		(77-74)		(79-78)	
	القيمة (مليار د.ج)	%	القيمة (مليار د.ج)	%	القيمة (مليار د.ج)	%	القيمة (مليار د.ج)	%
مجموعة الصناعة	5.4	56	20.8	57	74.2	61	66	62
منها المحروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	-	-
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	5	3.2	3
هياكل قاعدية	2.7	28	11.3	30	40.8	34	36.8	35
مجموع الاستثمارات	9.7	100	36.7	100	120.8	100	106	100

Source: Ibid. p 49.

(-) بيانات غير متوفرة.

إن المعطيات المدونة في الجدولين توضح عدة حقائق مهمة منها على الخصوص:<sup>1</sup>

✓ إرادة المخطط الجزائري تسريع عملية التصنيع للخروج من دائرة التخلف بأقصر وقت ممكن ، من خلال الجهود الاستثماري المعتبر الذي سجل ابتداء من عام 1967 ، حيث يلاحظ أن حجم الاستثمار في المخطط الرباعي الثاني يساوي 10 مرات حجم الاستثمار في المخطط الثلاثي الأول، و هي نقلة كبيرة تتجاوز حتى إمكانيات التخطيط (من حيث الإعداد، الرقابة ، المتابعة الإنجاز....)، سواء على مستوى المؤسسات أو الإدارات.

✓ هيمنة الصناعة و صناعة المحروقات من حيث حجم الاستثمارات المخصصة لها ، حيث مثلت حصة الصناعة ما متوسطه 60 % من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (67-79)، في حين نصيب الزراعة ظل في انخفاض ، فبعدها كان يمثل 16% من مجموع الاستثمارات في الفترة (67-69) لم يعد يحظى سوى بـ 5% من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الثاني، وهي نسبة ضعيفة تؤكد عدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع الذي يعد حساسا في تلبية الطلب الاستهلاكي الوطني، و يمثل تناقضا صارخا مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية .

✓ ضعف نصيب القطاعات (الغير الصناعية) من إجمالي الاستثمارات، كالسكن، الصحة، التربية، والتكوين و الزراعة و الري.

## 2- إستراتيجية التنمية و التوجيهات العامة خلال (1980-1990) :

في عام 1980 اجتمع مؤتمر استثنائي لجهة التحرير الوطني يدعو إلى جودة أفضل ، و قد تبعه مخطط خماسي أول (1980-1984) معلنا بداية الإصلاحات الجذرية، كون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف، فقد كانت المؤسسات مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة خلال السبعينات لم ترقى لمستوى الطموحات<sup>2</sup> ، ثم يليه مخطط خماسي ثان (1985-1989) ، وكان الهدف من تلك المخططات هو التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الإداري و الاقتصادي والاجتماعي، الذي يشكل المحور الأساسي لكل الأنشطة، سواء منها ما كان بصدد التنفيذ ، أو ذاك الذي ينتظر بداية التنفيذ<sup>3</sup>.

كما تهدف إستراتيجية التنمية الوطنية خلال العشرية 1980-1990 إلى استمرارية التنمية في ظل الاختيار الاشتراكي، وإلى بذل الجهود و الإرادة في إعادة توازن وتيرة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للجزائر استنادا على عدة أهداف.

<sup>1</sup> موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 22.

<sup>2</sup> أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993، ص 53.

<sup>3</sup> موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

و كانت تتمثل الغاية لتلك التوجيهات العامة للتنمية في التغطية الكاملة و الحسنة لاحتياجات السوق المحلية من مختلف السلع، خدمة للتنمية الشاملة و الاكتفاء الذاتي و التحرر الاقتصادي، وبالتالي يمكن سرد هذه التوجيهات العامة من خلال جملة من المواقف و القرارات الاقتصادية و السياسية ، و التطرق إلى أهمها باختصار فيما يلي :

## 2-1- المخطط الخماسي (1980-1984) :

مثل نقلة نوعية في سياسة التنمية إذ أنه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة ، كما أنه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية، ورافق ذلك مجموعة من الإصلاحات التي مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي<sup>1</sup>، حيث بلغت حصة القطاع الصناعي بشكل عام نسبة 38.5% من إجمالي الاستثمارات ، منها حوالي 50% مخصصة لما تبقى إنجازه ، 40% لقطاع المحروقات لما يكتسبه من برامج جديدة تترجم السياسة الجديدة خلال هذا المخطط و المتمثلة على الخصوص في تنمية حقول البترول والغاز والتنقيب وتجديد التجهيزات .

## 2-2- القطاع الخاص الوطني:<sup>2</sup>

اعتمادا على المكانة التي أقامها الميثاق الوطني للملكية غير المستغلة والتي تندرج ضمن الاختيار الأيديولوجي، والتميز الذي أقامه بين القطاع الخاص الذي يندرج ضمن الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص الطفيلي، تندرج أهمية هذا القطاع الفعال في مختلف الميادين ودوره ومكانته في التعجيل بتنمية الاقتصاد الوطني وتلبية سائر حاجيات البلاد والجماهير، بصفته الأداة المكتملة للقطاع مع احترام أهداف مخططات التنمية الوطنية وضرورة دمج نشاطه وتنميته في المخططات الإنمائية .

ولقد تركزت فعلا هذه الاهتمامات بصدور القانون الخاص بالاستثمار الاقتصادي للقطاع الخاص الوطني رقم 82-11 المؤرخ في 16 / 08 / 1982، لاغيا بذلك كل الإجراءات المتعلقة بالأمر رقم 66-284 الصادر بتاريخ 16 / 09 / 1966 الخاصة بالاستثمارات، وكذا القانون رقم 88-25 بتاريخ 12 / 07 / 1988، والذي ميز بين القطاعات ذات الأولوية.

ومن بين الأهداف الأساسية لهذا القانون، المساهمة في توسيع الطاقات الإنتاجية الوطنية، رفع مستوى التشغيل، تعبئة الادخار، تلبية حاجيات الجماهير من السلع والخدمات، والمساهمة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة. كما أكد هذا القانون على إدخال الاستثمارات الخاصة الوطنية في إطار المخططات السنوية والمتوسطة الأمد في إطار نظام التخطيط و وضع إجراء خاص يهدف إلى ضمان التنسيق بين مبادرات الاستثمار الخاص وبين أولويات وأهداف المخطط الوطني للتنمية.

<sup>1</sup> Hocine BENISSAD, Algérie: restructurations et réformes économique 1979-1993, OPU, Alger, 1994, p 6.

<sup>2</sup> عاشور كنوش، مرجع سبق ذكره، ص 215.

## 2-3- المخطط الخماسي (1985-1989) :

بعد المناقشة و الدراسة العريضة للتوجيهات الكبرى من خلال المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير في ديسمبر 1983، وبعد الإثراء والتحديد خلال الدورة الثانية عشر للجنة المركزية للحزب في ماي 1984، صودق على مشروع المخطط الخماسي الثاني من قبل المجلس الوطني في ديسمبر 1984، الذي يؤكد مرة أخرى على الحرص الشديد و الأهمية الكبرى لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر .

واعتبارا للعلاقات الاقتصادية الدولية المضطربة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، و مراعاة لضرورة تسجيل أعمال المخطط القادم في أفق التنمية الشاملة على المدى البعيد، تندرج أهداف هذا المخطط كباقي المخططات السابقة التي تؤكد على ضرورة المحافظة على التوازنات العامة للاقتصاد الوطني و التكفل بالاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، وذلك مع نمط استهلاكي مكيف مع الإمكانيات الوطنية ومع الضغوط الاقتصادية الخارجية، وكذا العمل على استخراج جزء متزايد الأهمية من الإنتاج الوطني وتخصيصه للتراكم قصد توزيع القواعد المادية للتنمية، ومحاولة التخفيض التدريجي من حصة المحروقات في التراكم الخارجي، والنهوض الفعلي بالصادرات وبصورة أولوية انطلاقا من تنمية قدرات الإنتاج المخصصة لتغطية السوق الداخلية، و تعزيز تأطير أنشطة القطاع الخاص الوطني و تسجيلها بصورة أدق في مسار التخطيط، و توفير الشروط الملائمة لتعبئة طاقتها و تشجيعها و متابعتها و مراقبتها.

وعلى غرار العناية الخاصة الممنوحة لتطوير قطاع الفلاحة والري، يهدف المخطط لتطوير النشاطات الصناعية و نشرها نحو تغطية الحاجيات الوطنية من الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك كما يمنح الأولوية في تنظيم الأعمال، لتكثيف المبادلات بين القطاعات و تعويض الواردات و تفضيل استثمارات إعادة الهيكلة. كما يوجه هذا القطاع إلى سد الحاجيات الأساسية للسكان وتحقيق التكامل الاقتصادي و المشاركة في تراكم وسائل الدفع الخارجي و احترام التهيئة العمرانية و المساهمة في خلق مناصب الشغل. و كانت حصة هذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العمومية المبرمجة تمثل حوالي 32 % ، أي ما يعادل 174.2 مليار دينار جزائري، منها 39.8 مليار دينار موجهة لقطاع المحروقات و 11.1 مليار لقطاع البتر وكيماويات.

و قد حدثت خلال مرحلة تنفيذ هذا المخطط أزمات حالت دون إتمامه؛ الأولى خارجية سببها انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، والثانية داخلية نجمت عن توترات اجتماعية لسنة 1988، مما جعل السلطات السياسية تعيد النظر في السياسات المتبعة و تبني إصلاحات شاملة مست جميع القطاعات.

2-4- استقلالية المؤسسة و الفائض الاقتصادي:<sup>1</sup>

كان لانخفاض أسعار المحروقات ابتداء من 1986 والتراجع الملموس للاقتصاد الوطني، أثر عميق في تغيير المعطيات وظهور مفهوم إنتاج الفائض الاقتصادي من جديد، لتعويض العجز المالي بعد انخفاض مدا خيل المحروقات و إنشاء استراتيجية ذاتية.

ومن أجل تدارك الموقف، ومسح عميق للاقتصاد الوطني، سارعت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج أسلوب التغيير في النظام الإنتاجي وظهور خلق فائض اقتصادي بإعطائه الأولوية في 1988 للقطاع الفلاحي والإنتاجية الصناعية، ومواجهة تشدد القيد الخارجي. هذا التغيير الذي دخل الساحة الاقتصادية تحت مصطلح "استقلالية المؤسسات" مدعما بستة قوانين سارية المفعول ابتداء من أول جانفي 1988، والمتعلقة أساسا باستقلالية المؤسسات العمومية بتجزئة المستثمرات الزراعية العمومية، بتكليف نظام البنوك و القروض وبالإجراءات الجديدة للتجارة الخارجية.

إن الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مستقل نسبيا.

## 3- مرحلة التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي:

بقي النمو الاقتصادي جامدا خلال الفترة 1980-1985 نتيجة موارد المحروقات المرتفعة (13.5 مليار دولار/السنة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات)، غير أن الصدمة البترولية لسنة 1986 بالاشتراك مع تدهور قيمة الدولار، قد أدت إلى انخيار الطاقة الاستيرادية مبينة بذلك هشاشة النظام الإنتاجي وضعفه في تحمل الصدمات الخارجية. هذه الوضعية نتجت عنها انعكاسات عدة منها مشاكل التموين الخارجي بالمنتجات الغذائية، انخيار الاحتياطي من العملة الصعبة، تدهور إيرادات الميزانية (نتيجة نقص موارد المحروقات)، وكذا اتساع هوة عدم توازن في ميزان المدفوعات، مع الارتفاع المفاجئ لخدمة الدين.

ظهور ظاهرة الأزمة الاقتصادية بهذه الحدة أجبر المحيط السياسي إلى التوجه نحو تعديل مقصود بتمويل خارجي قصير الأمد ومرتفع التكاليف، واضعا حد لكثير من التصرفات الاجتماعية والاقتصادية التي أضرت بالبلاد، الأمر الذي سمح بنوع من عدم الاستقرار السياسي.

وفي ظل هذه الظروف وبشكل سري أبرمت الجزائر في البداية اتفاقيتين (*Stand by*) مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (*BIRD*)، الأولى في 1989/05/30 والثانية في 1991/06/03، ثم اتفاقية ثالثة مدتها سنة خلال شهر ماي 1994، تهدف عموما إلى ضرورة تحديد الأهداف العامة المرغوبة من قبل السلطات العامة، والسبل والإجراءات الواجب تنفيذها من أجل سيرورة فعالة للاقتصاد وفقا لقواعد السوق، مع وضع إطار

<sup>1</sup> عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص-ص 216-217.

اقتصادي مستقر يسمح بتحقيق توحيد سوق السلع وسوق العملات الأجنبية، مع ضمان لحد ما تحويل الدينار سواء محليا أو خارجا، وتنظيم التوازنات الداخلية والخارجية<sup>1</sup>.

اتباع بعد ذلك بعقد اتفاق من نوع تسهيلات التمويل الموسعة سنة 1995، وفرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات، تهدف لإعادة التوازنات المالية الكبرى ودمج البلاد في اقتصاد السوق العالمي، بالإضافة إلى خلق احتياطي من العملة الصعبة بهدف التمكن من إرجاع الديون في مرحلة أولى، وتحريك عجلة الاقتصاد وعودة الاستثمار في مرحلة ثانية.

وقد تضمن برنامج التعديل الهيكلي الإجراءات التالية<sup>2</sup>:

- ✓ خفض النفقات العمومية خاصة منها الاجتماعية.
- ✓ خفض أو إلغاء الدعم عن أسعار المواد الأساسية.
- ✓ خفض قيمة الدينار.
- ✓ تحرير الأسعار.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ رفع الدعم عن المؤسسات العمومية، وفتح المجال أمام خصوصتها.
- ✓ تسريح العمال.

أما في مطلع الألفية الثالثة فقد تميزت هذه الفترة بعودة للتوازنات المالية الكلية، حيث شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا منذ بداية عام 2000، بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي، وقد سمح هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004.

إن ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفا أساسيا، فبخصوص تعزيز إطار الاقتصاد الكلي أنعشت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن نموها الاقتصادي، من خلال إطلاق برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي يغطي الفترة 2001-2004 ثم برنامج آخر من اجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005-2009<sup>3</sup>.

### - برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525

مليار دينار جزائري، منها ما يفوق 74% تدرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث يستند هذا البرنامج إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد. والتي تميزت بمايلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص- ص 218-219 .

<sup>2</sup> فضلية عكاش، الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول، حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد يومي 10/11 ديسمبر 2005، ص: 89.

<sup>3</sup> صايب إبراهيم، الاقتصاد الجزائري من الربيع الزراعي إلى الربيع النفطي، مجلة المعرفة، العدد 176، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 8.

- ✓ مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي.
- ✓ نسب نمو غير كافية.
- ✓ ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية، في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من العشرية السوداء ومخلفات الأزمة الأمنية، إضافة إلى المناطق المتضررة بفعل الجفاف.

#### - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا:

وقد خصص لهذه البرامج ميزانية بقيمة 200 مليار دولار، خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي، من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

### المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية ومراحل تطورها

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال تبعية لاقتصاد استعماري، لأن أغلب المبادلات التجارية في ذلك الوقت كانت تتم مع السلطات الفرنسية. وهذا ما جعل تلك المرحلة تتميز بالسيطرة والتبعية الاقتصادية شبه الكاملة للجزائر اتجاه فرنسا. وللخروج من هذه الأزمة، انتهجت الجزائر سياسة حكومية تهدف إلى ضمان الاستقرار، فكان لا بد عليها أن توجه اهتماماتها إلى دراسة مشكلات التجارة الخارجية والمتمثلة فيما يلي: "إن صادرات الجزائر لم تتغير اتجاه فرنسا، فقد تمت بنفس الكيفية التي كانت عليها سابقا إبان الفترة الاستعمارية، بمعنى قيام مبادلات بين الجزائر وفرنسا، دون قيود جمركية. كما أن البترول لم يكن له أية مكانة في المعاهدات التجارية. بما أن الأمر يتعلق باقتصاد تتمتع فيه فرنسا بالامتياز"<sup>1</sup>

فأدرت الجزائر أنه عن طريق التجارة الخارجية يمكن لها الحصول على الجزء الكبير من الموارد المالية التي تستغل لتنفيذ البرامج الاستثمارية واستيراد السلع والخدمات الضرورية لعملية التنمية. وهذا يكون برسم سياسة اقتصادية محكمة تتماشى مع الأوضاع والضغط.

لقد مر تنظيم التجارة الخارجية بداية من الاستقلال بثلاث مراحل أساسية:

- الأولى: فترة المراقبة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 1969 .
- الثانية: فترة الاحتكار الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1989.
- الثالثة: فترة تحرير التجارة الخارجية ابتداء من 1990.

<sup>1</sup> Inga BRANDELL, les rapports franco-algériens depuis 1962 : du pétrole et des hommes, 1981, p32.

### 1- مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1963-1969):

تميز التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة ما بين 1963 إلى غاية 1970 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع<sup>1</sup>، إذ تمثلت هذه العناصر في وسائل حامية تقليدية اتخذت ثلاثة أشكال؛ يتعلق الأمر بمراقبة الصرف، التعريف الجمركية، بالإضافة إلى تحديد إطار لحصص الواردات من السلع.

#### 1-1- مراقبة الصرف:

ظهرت الرقابة على الصرف في الجزائر، نتيجة خروج رؤوس الأموال بقوة وبحرية مطلقة، والسبب في ذلك انتماءها غداة الاستقلال إلى منطقة الفرنك الفرنسي، وأن أغلبية المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم داخل هذه المنطقة،<sup>2</sup> إضافة إلى ذلك تصاعد الحالة الاقتصادية من جهة ونقص احتياطات العملة الصعبة من أجل الاستيراد من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس وفي 1963 تم وضع حد لحرية التعاملات داخل منطقة الفرنك، بعدها ظهرت الرقابة على الصرف بشكلها الجديد بداية من أكتوبر 1963 بعد صدور قانون 63-144 لـ 13 أكتوبر 1963، حيث دعمت التجارة الخارجية من أكتوبر 1963 بنظام مراقبة الصرف يسمح بمراقبة التدفقات النقدية والمالية من خلال سعر صرف واحد، من شأنه تقليل خروج رؤوس الأموال، وهكذا تتمكن الدولة من التحكم في العملة الصعبة<sup>3</sup>.

#### 1-2- التعريف الجمركية:

أما فيما يخص الإجراء الثاني، والمتمثل في التعريف الجمركية، فنجد أول تعريف جمركية كانت بموجب المرسوم المؤرخ في 23 أكتوبر 1963<sup>4</sup>، والذي صنف السلع حسب طبيعة ومقصد السلعة، وكذلك حسب منشئها. التصنيف الأول: حسب طبيعة ومقصد السلعة، نجد أن هناك ثلاثة تصنيفات لتطبيق التعريف الجمركية وهي:<sup>5</sup>

✓ سلع التجهيز والمواد الأولية، تخضع لتعريف جمركية قدرها 10 %

✓ السلع نصف المصنعة، تخضع لتعريف جمركية محصورة بين 5% و 20%

✓ السلع النهائية، تخضع لتعريف جمركية محصورة بين 15 % و 20 %

ما يسجل على نظام التعريف الجمركية، أنه يعطي نوع من التشجيع فيما يخص استيراد السلع التجهيزية، حيث يفرض عليها ضرائب جمركية منخفضة، وبالمقابل نجده يفرض ضرائب جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية وبالضبط غير الضرورية منها، لهدف حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، والحد من السلع التي لا تتناسب مع عملية التنمية الشاملة.

<sup>1</sup> Nachida BOUZIDI, le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur: l'expérience Algérienne (1974-1984), OPU, 1988, p 112.

<sup>2</sup> Ali TOUATI, le contrôle des changes en Algérie, Finances et développement au Maghreb N°14 et 15, 1994, p 66.

<sup>3</sup> M.E.BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie (1962-1978), 2ed, OPU, 1982, p 167.

<sup>4</sup> Journal officiel N°80 du 29/10/1963, p1080.

<sup>5</sup> Nachida BOUZIDI, Op cit, p 118.

أما فيما يخص منشأ ومصدر البضاعة، فإن التعريف الجمركية تميز بين أربعة مناطق جغرافية متباينة بحسب امتيازاتها المتعاقد عليها وهي:<sup>1</sup>

- ✓ تعريف جمركية تفرض على السلع ذات المنشأ الفرنسي.
  - ✓ تعريف جمركية تفرض على السلع ذات المنشأ الأوروبي باستثناء فرنسا.
  - ✓ تعريف الحق العام، تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأكثر رعاية.
  - ✓ تعريف عامة، تطبق على بقية دول العالم، ذات معدلات مرتفعة.
- إن تطبيق التعريف الجمركية بذلك الشكل، يعمل على توطيد العلاقات التجارية مع فرنسا خاصة، مما يؤثر على علاقاتها مع الدول الأخرى، وهي حديثة الاستقلال.
- لم تعمر هذه التعريف طويلا، فبعد خمس سنوات، وبالضبط في 1968<sup>2</sup>، صدر الأمر رقم 35-68 الصادر بتاريخ 02/02/1968 المتضمن تعديل الضرائب الجمركية عند الاستيراد، بحيث أبقى إلا على ثلاثة مناطق جغرافية، تخضع لضرائب جمركية جديدة مرتفعة نوعا ما، والتي يجري العمل تطبيقها على سلع الاستيراد. ويمكن ذكر المناطق الجغرافية الثلاثة وهي:
- ✓ المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا، تخضع إلى تعريف جمركية امتيازيه.
  - ✓ الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية، تخضع لتعريف الحق العام.
  - ✓ باقي الدول الأخرى، تخضع للتعريف العامة.
- وهكذا استمر العمل بهذه التعريف إلى أن تم إلغاء هذه الامتيازات عام 1973، وشرع في تطبيق تعريف واحدة مشتركة لكافة دول العالم.
- منذ ذلك الحين، تأسست تعريف جمركية مبنية على أساس التمييز بين سلع التجهيز و سلع الاستهلاك، بحيث تستفيد الأولى من ضرائب مخفضة، بينما الثانية تخضع لضرائب عالية، هذا ما يبرزه الجدول الموالي:
- جدول رقم (03): توزيع معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة**

نوع السلعة	سلع نهائية	سلع قابلة للتحويل
سلع استهلاكية ضرورية	30 % إلى 50 %	20 % إلى 40 %
سلع استهلاكية كمالية	100 % إلى 150 %	20 % إلى 30 %
سلع التجهيز	30 %	20 %

المصدر : M. E. BENISSAD, Economie du développement de l'Algérie, 2ed, OPU, 1982, p 177.

<sup>1</sup> Ibid, p120.

<sup>2</sup> Journal officiel N°11 du 06/02/1968, relatif à l'ordonnance n°68-35 du 02/02/1968, p110.

إن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو تصحيح الاختلالات الهيكلية بمعنى التصنيع. فالتصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية، فباتساع القاعدة الصناعية تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وهكذا يتحول الاقتصاد الوطني بموجبه من اقتصاد يسوده الهيكل الزراعي الإنتاجي إلى اقتصاد يسوده الهيكل الإنتاجي الصناعي، مما يدعو إلى خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج الوطني، مستخدمين في ذلك إما التعريف الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى.

### 1-3- نظام الحصص:

أما بخصوص الإجراء الثالث، والمتمثل في تحديد حجم الواردات، بعبارة أخرى نظام الحصص، الذي نص عليه المرسوم رقم 63 - 188 المؤرخ في 16<sup>1</sup>/05/1963 و المتضمن تحديد إطار حصص السلع عند الاستيراد لاسيما المادة 5 منه، والذي يعتبر شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد. إن إجراء تحديد حجم الواردات يعتمد أساسا على تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقا، مع تعيين المنطقة الجغرافية التي يتم منها الاستيراد، ومن أهداف هذا النظام عموما<sup>2</sup>:

- ✓ توجه جديد فيما يخص الاستيراد، هذا يتجلى في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية، أي تنوع مناطق الاستيراد كما كانت عليه من قبل.
- ✓ حماية المنتج الوطني، وتحديد من استيراد السلع الكمالية.
- ✓ تحسين وضعية الميزان التجاري.
- ✓ تحديد الواردات الكمالية والاقتصادية في العملة الصعبة.

دائما في مرحلة المراقبة، نتعرض إلى الهيئات التي تمارس الرقابة على التجارة الخارجية، فنجد مع نهاية عام 1963، أنشأ ولأول مرة بعد الاستقلال ما يسمى بالديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO)، إذ كلف بمهمة تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع كالقهوة، السكر، الزيت... الخ. ولهذا الغرض فوضت الدولة رقابة على التجارة الخارجية عامة أي على الواردات وعلى الصادرات، لكن بتطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر والذي يفرض تدخل الدولة في التجارة الخارجية، ظهر في سنة 1964 ما يسمى بتجمعات المهنية للشراء. (G. P. A)

### 2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 - 1989):

اتسمت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي من طرف الدولة للتجارة الخارجية، وذلك عن طريق مؤسساتها العمومية، بهدف تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية لاسيما الواردات، هذا الاحتكار تجسد عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم ومن بينها:

<sup>1</sup> Journal officiel N°36 04/06/1963, décret N°63-188 du 16/05/1963, p 582.

<sup>2</sup> M.E.BENISSAD, Op cit, p 165.

✓ الأمر رقم 74 - 14 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد.

✓ الأمر رقم 74 - 12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بشروط استيراد البضائع.

✓ قانون رقم 02 - 78 المؤرخ في 11 فبراير 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

✓ مرسوم رقم 84-390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984 والمتعلق بممارسة الدولة للتجارة الخارجية.

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه.

كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

وفي سنة 1978 صدر القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978، والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية<sup>1</sup>، وهو القانون الذي جاء ليكرس سياسة الاحتكار على التجارة الخارجية المخولة للدولة فقط، فهذا القانون يهدف لتحقيق مبادئ وإجراءات عديدة لتنظيم التجارة الخارجية، وضمان بلوغ الأهداف المرسومة.

لقد اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات عديدة في مجال تطوير التجارة الخارجية، إلا أن النتائج المحصل عليها كانت مخيبة للآمال، الشيء الذي دفع بها وكمعظم الدول الاشتراكية الأخرى إلى دخول مرحلة جديدة تجلت في سلك نظام اقتصاد السوق، الذي يضع قطاع التجارة ضمن أولوياته لإنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق توفير جو جديد للتجارة الخارجية الجزائرية، بإدخال تعديلات جوهرية عليها تتمثل في تحريرها من القيود المفروضة عليها بقوة القانون.

### 1-3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية ابتداء من 1990:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.

ومن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل:

- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ رفع الدعم عن الأسعار.
- ✓ تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير.
- ✓ رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات.

<sup>1</sup> Journal officiel N°17 du 14/02/1978, p144.

### المطلب الثالث: النتائج الاقتصادية للتجربة التنموية الجزائرية

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد المحروقات كمصدر شبه وحيد للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي، جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار المحروقات الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 22.33% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963، إلى حوالي 40% من هذا الناتج سنة 1993، وهذا ما عبرت عنه بوضوح أزمة تدهور أسعار المحروقات سنة 1986، التي أفرزت عددا من الأزمات، كتفاقم معدلات التضخم، وتدهور معدلات النمو الحقيقية للناتج الداخلي الخام، ومنه أزمة البطالة. ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أهم النتائج الاقتصادية التي نتجت عن التجربة التنموية الجزائرية:

#### 1- الميزانية العامة:

تمثل الميزانية العامة أهم أدوات السياسة المالية التي تحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل والثروات عن طريق التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، ومن خلالها تقوم الدولة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، وعليه تعتبر الميزانية العامة للدولة جوهر النظام المالي.

وفي هذا الإطار، عرفت الميزانية العامة للجزائر عجزا مستمرا كان له تأثير كبير على التوازنات الاقتصادية، بسبب انخفاض الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية سنة 1986، وذلك لاعتماد السياسة الضريبية بالجزائر وبشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 7.24% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1980، 1970، 1981 نظرا لارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه السنوات أين بلغت 35 دولار و39 دولار على التوالي. وبالمقابل عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 6.33%، وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، غير أن انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 (من 29 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 15 دولار سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990.

ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازي من فائض بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985، إلى عجز يبلغ حوالي 2.7% من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990.<sup>1</sup>

بالنسبة للسياسة الإنفاقية وما يلاحظ من خلال مراحل التنمية، والذي تم تناوله في المطلب الأول من هذا المبحث، أن الجزائر قامت خلال مراحلها الأولى بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه بارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من الناتج سنة 1986.

وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة، حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك.

ورغم الإنجازات والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة أخرى، حيث يلاحظ عودة العجز للميزانية خلال سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، وانخفاض سعر البرميل من 19 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 13 دولار سنة 1998، انخفضت معها إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28% مما أحدث عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 108.1 مليار دينار جزائري سنة 1998.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003. في حين تميزت الفترة 2003-2006 بزيادة وتيرة إيرادات المحروقات وذلك كان تماشيا بطبيعة الحال مع تطور أسعار المحروقات في السوق الدولية، هذه الزيادة يمكن لمسها من خلال تحسن الرصيد الإجمالي للميزانية الذي انتقل من 436.2 مليار دينار سنة 2004 إلى 1150.7 مليار دينار سنة 2006.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Abderrahim CHIBI, Mohamed BENBOUZIANE and Sidi Mohamed CHEKOURI, The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: an empirical study, ERF, First published, Egypt, 2010, p-p 6-7.

<sup>2</sup> Ibid, p 9 .

## 2- ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلاد تجاه العالم الخارجي، ولقد كانت وضعية الجزائر تتميز بنوع من التوازن، إذ حقق ميزان الحساب الجاري فائضا قدر بـ 249 مليون دولار سنة 1980 و85 مليون سنة 1981، وذلك نتيجة لتحسن أسعار المحروقات وتحقيق فائض في حساب الميزان التجاري، لكن الوضع انقلب خلال عامي 1982-1983 جراء انخفاض أسعار المحروقات ليسجل ميزان الحساب الجاري عجزا قدر بـ 184 مليون دولار أمريكي سنة 1982، و85 مليون دولار سنة 1983، ولكن هذا العجز لم يستمر طويلا حيث تحسن رصيد ميزان المدفوعات الجارية سنتي 1984-1985، إلى غاية 1986، وجدت الجزائر نفسها في ورطة مالية مع انخفاض حصيلة الصادرات، والفشل في تحقيق استراتيجية التنمية المتبعة من قبل، حيث ظهر عجز الحساب الجاري بمقدار 2.2 مليار دولار سنة 1986، بعد أن كان قد سجل فائضا قدره مليار دولار سنة 1985، وعلى الرغم من الضغط الذي مارسه السلطات على جانب الواردات في السنة الموالية، إلا أن هذا العجز تفاقم واستمر في السنوات 1988 و1989 بحيث سجل عجزا قدره 2.04 و1.08 مليار دولار على التوالي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

### جدول رقم (04): تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1971-1989)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الميزان التجاري	174-	97-	191-	1277-	951-	528-	188-	953-	1678-
ميزان الحساب الجاري	43	124-	447-	176-	661-	887-	2322-	3538-	1631-
ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل	2-	147	1015	529	1395	1742	1897	3652	2433
ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل	64-	52-	116	1173-	30-	119	160-	90	57

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات البيان
1162	954	2413	185	4223	3557	3226	3620	4024	4056	الميزان التجاري
- 1080	2040-	141	2230-	1015	74-	85-	184-	85	249	ميزان الحساب الجاري
-	-	-	346-	36-	404-	848-	945-	6	989	ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل
-	-	-	226	85-	193	319	157	10	57	ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع الآتية:

- تقديرات الفترة 1982-1971: صندوق النقد الدولي.
- تقديرات الفترة 1989-1983: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربي 1982-1992، صندوق النقد العربي، أبوصبي، 1993، ص-ص: 41-42.

### 3- رصيد المديونية الخارجية:

إن الملحق رقم (01) يعطي صورة معبرة عن تطور المديونية الخارجية وخدماتها خلال الفترة (1967-1995)، حيث شهدت المديونية الخارجية للجزائر تزايدا واضحا خلال هذه الفترة، فقد ازدادت من 1.4 مليار دولار سنة 1967 إلى 31.573 مليار دولار سنة 1995 أي تضاعفت بأكثر من 22 مرة.

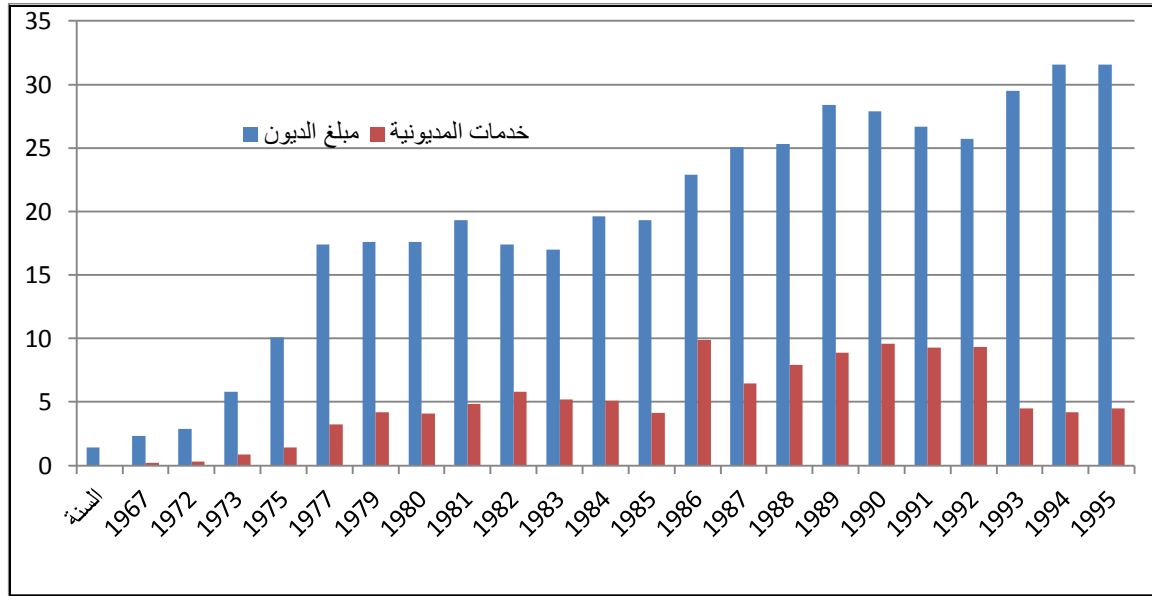
وبالطبع فإن هذا المستوى المرتفع الذي بلغته المديونية ما هو إلا حصيلة التجاء مكثف للجزائر إلى طلب القروض من العالم الخارجي خلال الفترة 1973-1979 قد تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات، هذه القروض كانت موجهة لتمويل الخطط التنموية الطموحة التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات، ونموذج التصنيع الجزائري المعتمد على الصناعات المصنعة جعل حجم المديونية الخارجية للجزائر يتراكم بسرعة، حيث بلغت نحو 2.9 مليار دولار سنة 1973، ثم نمت بشكل مطرد إلى أن بلغت 17.4 مليار دولار عام 1979 أي أنها تضاعفت بمقدار 6 مرات، وزاد من وطأة ذلك السقوط الحر لأسعار المحروقات لسنة 1986، كما عرف الدولار انخفاض في قيمته، كونه وحدة الحساب الرسمية لأسعار المحروقات، هذا الذي قد أثر على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، "بحيث خسرت الجزائر ما يفوق 45% من حصيلة إيراداتها السنوية من صادرات المحروقات خلال الفترة (1986-1988)"<sup>1</sup>.

وبدأ ثقل المديونية يطرح مشكلا للسلطات إلى الحد الذي وصل فيه الاقتصاد الجزائري إلى وضعية شبه توقف عن الدفع سنة 1994، دفعته إلى التفاوض لإعادة جدولة هذه الديون مقابل التزامها ببرنامج استقرار

<sup>1</sup>Abdelmadjid BOUZIDI: les années 90 de l'économie algérienne, ENAG éditions, Alger, 1999, p 32.

وتعديل هيكلية معدوم من قبل المؤسسات الدولية، الوضع الذي ترتب عليه زيادة متواصلة في خدمة الدين الخارجي، فقد عرفت هي الأخرى تزايدا سريعا، حيث ازدادت من 0.189 مليار دولار سنة 1972 لتصل إلى 3.207 مليار دولار سنة 1979، ثم إلى 9.5 مليار دولار سنة 1991، كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل رقم (07): تطور المديونية الخارجية وخدماتها للفترة (1967-1995)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

لتنخفض لأول مرة إلى حدود 4.5 مليار دولار أمريكي سنة 1994، أي نسبة 47 %، بمعنى أنها تقلصت تقريبا إلى النصف بعدما كانت تراوح 9 مليار دولار خلال الفترة (90-93) أي بنسبة تقارب 75 %، هذا الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين أعقبت عملية إعادة الجدولة التي كانت لها أثر مباشر، لتسجل ارتفاعا نسبيا عام 1998، حيث بلغت خدمة الدين 5.2 مليار دولار و 5.1 مليار دولار سنة 1999 كما هو موضح في الجدول الموالي، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين<sup>1</sup>:

- الأول: هو انخفاض أسعار المحروقات.
- والثاني: ارتفاع أقساط الدين المستحقة للدفع، وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998.

<sup>1</sup> علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، أوت 2008، ص 202.

## جدول رقم (05): تطور المديونية الخارجية للفترة (1996-2001)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	7.33	2.31	5.30	3.28	3.25	3.22
خدمة الدين	3.4	5.4	2.5	1.5	5.4	5.4

المصدر: علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح لاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، أوت 2008، ص 202.

## 4- النمو الاقتصادي:

تعتبر نسبة النمو الاقتصادي المسجلة عن مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة داخل بلد معين، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة من سنة إلى أخرى دل ذلك على نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة، وكلما كانت منخفضة دل ذلك على تعثر هذه السياسات، ويعتمد قياس النمو الاقتصادي على التغير في حجم ناتجه الداخلي الخام أو في الدخول الحقيقية لمقيمه.

لقد كان الدخل المباشر للجزائر خلال المرحلة الأولى (1965-1967 إلى 1979) مرحلة التصنيع المتسارع، معطية أولوية إلى الصناعات القاعدية منبع لنمو اقتصادي سريع معبرا عنه بتطور الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ معدل النمو 0.8% سنة 1980، ليرتفع إلى 3% سنة 1981، ليتزايد بمعدلات مرتفعة ليصل إلى 5.6% سنة 1984.

غير أن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريني السبعينات والثمانيات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار المحروقات سنة 1986 لتبلغ 0.4% ثم -1% سنة 1987، بإدخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن النمو الاقتصادي المسجل كان وما يزال أقل من الإمكانيات المتاحة، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1995، حيث ارتفعت النسبة إلى 3.8%، والملحق رقم (02) يوضح ذلك بشيء من التفصيل.

## أما الفترة 1995-1998:

حاولت خلالها الدولة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج إصلاحات اقتصادية جديدة "برنامج التعديل الهيكلي" امتد لأربع سنوات 1994-1998 بمساعدة صندوق النقد الدولي، يهدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة، إن الإجراءات التي طبقتها الدولة ضمن هذا البرنامج قد أدت إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو إيجابية قدر متوسطها بـ 3.52%، وتعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له

منذ سنة 1986، إذ وصل إلى 5.1% (أنظر الملحق رقم 02)، رغم ذلك لا يزال غير كافيا بالنظر إلى الجهود المبذولة.

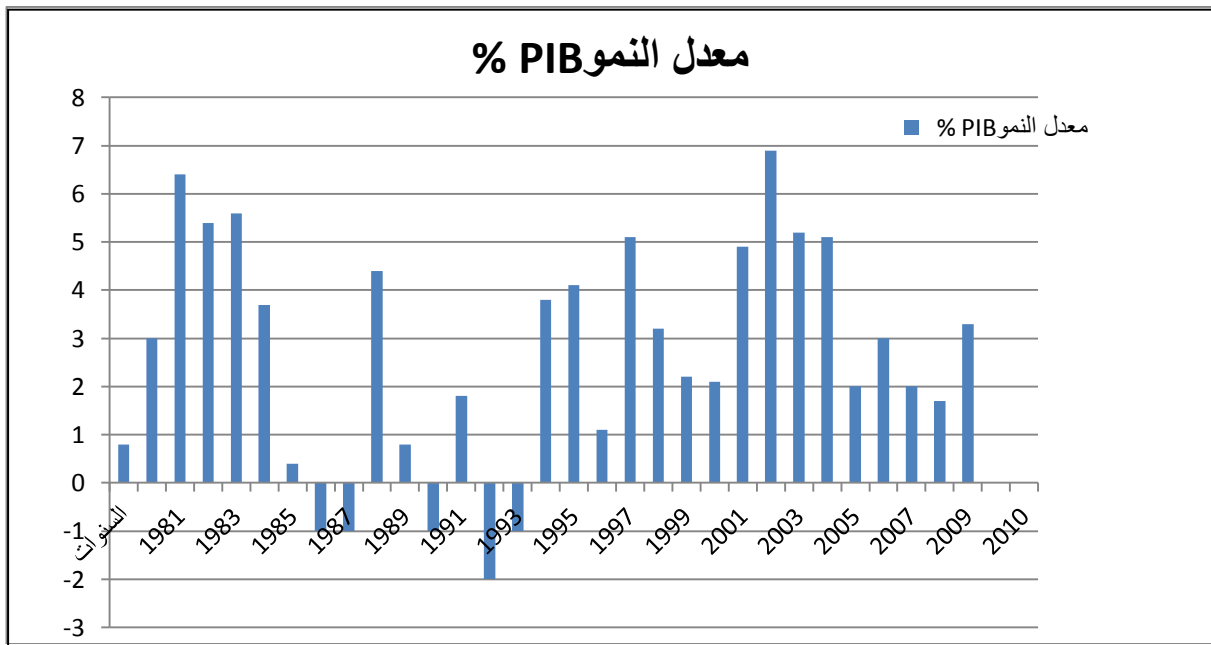
### فترة 1999-2010:

أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة، حيث قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.7% خلال نفس الفترة، وهو ما مثل انخفاضا قدره 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر البرميل الجزائري إلى 28.5% دولار أمريكي خلال سنة 2000 وهو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991.

وقد سمح هذا الانفراج المالي بمباشرة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي على فترة تمتد من سنة 2001 إلى 2010 الذي يرمي إلى ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، إنشاء مناصب الشغل، ومكافحة الفقر.

لكن يبقى الأداء ضعيفا في معدلات النمو الاقتصادي، يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي، وهو ما يبدو واضحا من الشكل الموالي:

### شكل رقم (08): تطور معدلات النمو PIB في الجزائر خلال الفترة (1980-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02).

## 5- البطالة:

إن المتتبع لتطور ظاهرة البطالة في الجزائر يمكن أن يميز بين فترتين مختلفتين:

## الفترة الأولى 1962-1985:

وفيها شهدت معدلات البطالة انخفاضا من سنة لأخرى وهو ما يوضحه الجدول التالي:

## جدول رقم (06): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1966-1985)

السنة	1966	1977	1982	1983	1984	1985
معدل البطالة %	32.9	22	16.3	13.28	8.7	9.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات أخذت من موقع الديوان الوطني للإحصائيات، -/http://www.ons.dz EMPLOI-ET-CHOMAGE-، أطلع عليه بتاريخ 23/10/2012.

الملاحظ أن معدل البطالة انخفض بنسبة 50% بين سنتي 1966 و1982 حيث انتقلت من 32.9% سنة 1966 إلى 16.3% سنة 1982، ثم انخفضت إلى نسبة 9.7% سنة 1985، ويعود هذا الانخفاض إلى تبني الجزائر الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه الجزائر على القطاع الصناعي، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة، غير أن السياسات الحكومية المتبعة خلال هذه الفترة والمتمثلة في زيادة نسب التشغيل في القطاع الصناعي والإداري دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية لهذين القطاعين في مجال التشغيل، ساهمت في انخفاض معدل البطالة من جهة، وظهور نوع جديد من البطالة تمثلت في البطالة المقنعة من جهة أخرى.

## الفترة الثانية 1986-2010:

إن أزمة سنة 1986 كان لها الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، وعليه تدهورت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة<sup>1</sup>. حيث يلاحظ أن ارتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات بل بدأ مع الأزمة الاقتصادية سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 19.2% سنة 1988، أي بزيادة قدرها 9.5%، ثم عرفت تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث بلغ المعدل 18.1%، وابتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 بنسبة 29.5%، (أنظر الملحق رقم 03).

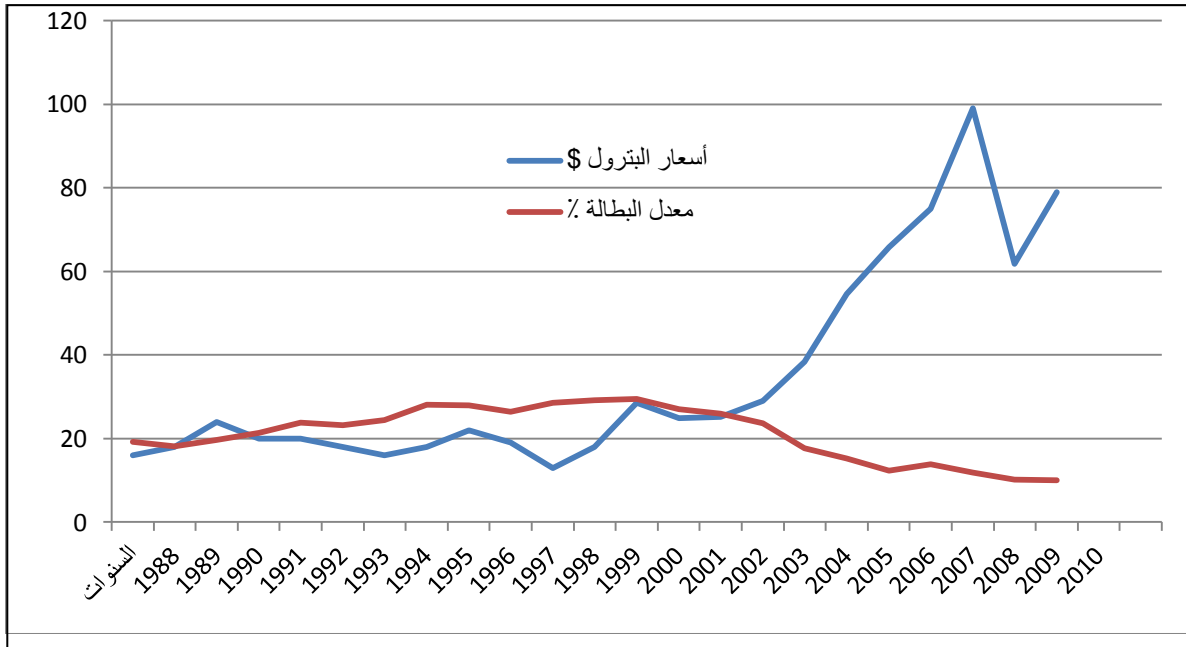
<sup>1</sup> عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، يوم 17-18 مارس 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 17.

كل ذلك يعني أن أسباب البطالة في الجزائر تعود لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى مساهمة الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي دعمت بتطبيق "برنامج التعديل الهيكلي" خلال الفترة 1994-1998 في رفع معدلات البطالة، من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية، التي عانت من حالة عجز هيكلية ومالي، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل عبر عنه ارتفاع مستويات البطالة ابتداء من سنة 1994.

غير أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات في الخمس السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وانخفاض نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2010 نسبة 10% مقابل 29.5% سنة 2000.

وبذلك يمكن القول أن العلاقة عكسية بين أسعار المحروقات ومعدلات البطالة في الجزائر، فأى ارتفاع في الأسعار يقابله انخفاض في معدل البطالة والعكس يحدث في حالة انخفاض الأسعار، ويظهر ذلك جليا في الشكل الموالي:

شكل رقم (09): تطور كل من أسعار البترول ومعدلات البطالة للفترة (1988-2010)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الملحقين رقم (02) و (03).

خلاصة القول أنه من أهم العوامل التي أثرت سلبا على خلق مناصب عمل وخفض نسبة البطالة في الجزائر، هو ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وهيمنة القطاع العام، حيث يتمثل ضعف الاقتصاد الجزائري في ارتباطه بعائدات المحروقات وعدم تنوعه.

## 6- التضخم

من بين الإختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، يظهر التضخم كظاهرة اقتصادية ومالية وأيضا كظاهرة اجتماعية لما يخلفه من نتائج على الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا. إن إعطاء تعريف دقيق للتضخم صعب، إذ ليس لكلمة تضخم معنى واحدا أو مفهوما محددًا لدى جميع علماء الاقتصاد، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو "الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف) للأسعار، وهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار"<sup>1</sup>. حيث عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم ظاهرة التضخم، فالجزائر في فترة السبعينات (1970-1979) ونظرا لقلّة الادخار الخاص، قد مولت الاستثمارات الكبيرة التي كانت تقوم بها (إنشاء المصانع) بإصدار النقود، مما أدى إلى ارتفاع سافر في الكتلة النقدية من جهة، وضعف القدرة الإنتاجية من جهة أخرى. سبب آخر يتمثل في البنية الديموغرافية التي عرفت نموا متزايدا أثر على الطلب الاستهلاكي ودفعه نحو الارتفاع، فحدث تفاوت بين الطلب والعرض لأن البلاد كانت تعاني عجزا في الإنتاج الزراعي والصناعي. وبمجرد حدوث أزمة المحروقات سنة 1986، عرفت مستويات التضخم ارتفاعا كبيرا، فبعدها كان يقدر معدل التضخم بـ 10.5 % سنة 1985 قفز إلى 31.7% سنة 1992، ويرجع هذا إلى ما عرفه النصف الثاني من سنوات الثمانينات من ارتفاع كبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتزامن هذا الارتفاع مع ما عرفه الجهاز الإنتاجي من عجز في تلبية هذا الطلب (أنظر الملحق رقم (04)).

بعد سنة 1993 واصلت معدلات التضخم ارتفاعها، حيث سجلت 29 % 29.8 % في السنتين 1994 و 1995 على التوالي، بعد أن كان 20.5 % سنة 1993، إلا أنه ما لبث أن تراجع ليسجل 18.7% و 5.7 % سنتي 1996 و 1997 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الصرامة الكبيرة في إدارة الطلب، من خلال تطبيق برامج تحقيق الاستقرار والتصحيح الهيكلي التي بدأت عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث انخفض التضخم بأكثر من 20 % في عام 1994 إلى 1.42 % في عام 2002.

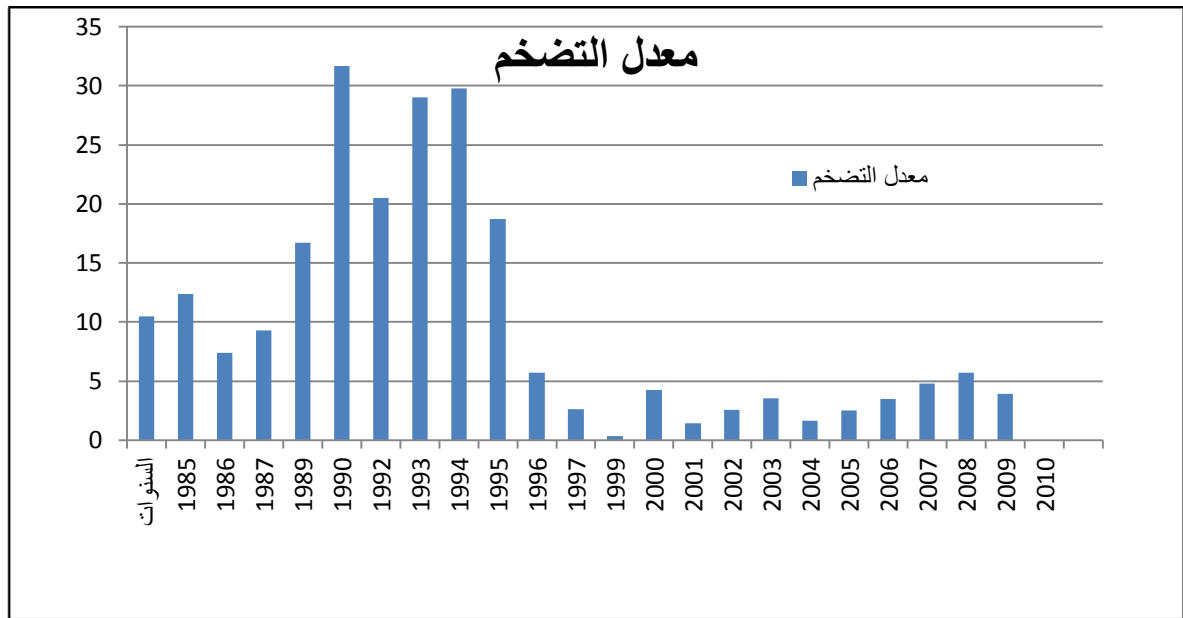
## الفترة 2003-2010:

ارتفع معدل التضخم سنة 2003 إلى 2.59%، وكان ذلك نتيجة تطور الائتمان المحلي، وواصل الارتفاع سنة 2004 ليبلغ 3.56 %، وفي عام 2005 انخفض معدل التضخم إلى 1.46%، ويعود ذلك إلى انخفاض

<sup>1</sup> مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظرات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص 177.

الأسعار في أسواق الجملة للمنتجات الزراعية، كما سجلت مجموعة المنتجات الأخرى تغييرات معتدلة في الأسعار أو حتى سلبية باستثناء قطاع النقل والاتصالات التي شهدت زيادات قوية في الأسعار. في عام 2006 ، بلغ معدل التضخم نسبة 2.53 % لينتقل إلى 3.51 % سنة 2007، و3,9% سنة 2010، ويرجع هذا الاتجاه التصاعدي في هذا المجال، نتيجة تظافر ظاهرتان تسببا في دفع الأسعار نحو الارتفاع؛ نمو أسعار المواد الغذائية خاصة المنتجات الزراعية من جهة، ونمو أسعار السلع المستوردة بكثرة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى، ويبين الشكل الموالي تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1984-2010.

شكل رقم (10): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-1984)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04).

## 7- سعر الصرف

لم تلق سياسة الصرف في الجزائر اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية، فكان سعر الصرف يحدد ويثبت ليلائم استراتيجيات التنمية، لذا سوف يتم عرض المراحل الرئيسية التي مر بها الصرف في الجزائر.

بعد الاستقلال مباشرة، أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم. فبالفعل تمت مراقبة كل عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا إنشاء الديوان الوطني للتجارة. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية "الدينار" في أبريل 1964، والذي تم تحديده بـ

180 ملغ من الذهب الخالص، فحل الدينار الجزائري محل الفرنك. ونظرا لاعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف وأحادية أسعار الصرف.

وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973). تميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل... الخ)، كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار (قانون الاستثمار 1969).<sup>1</sup>

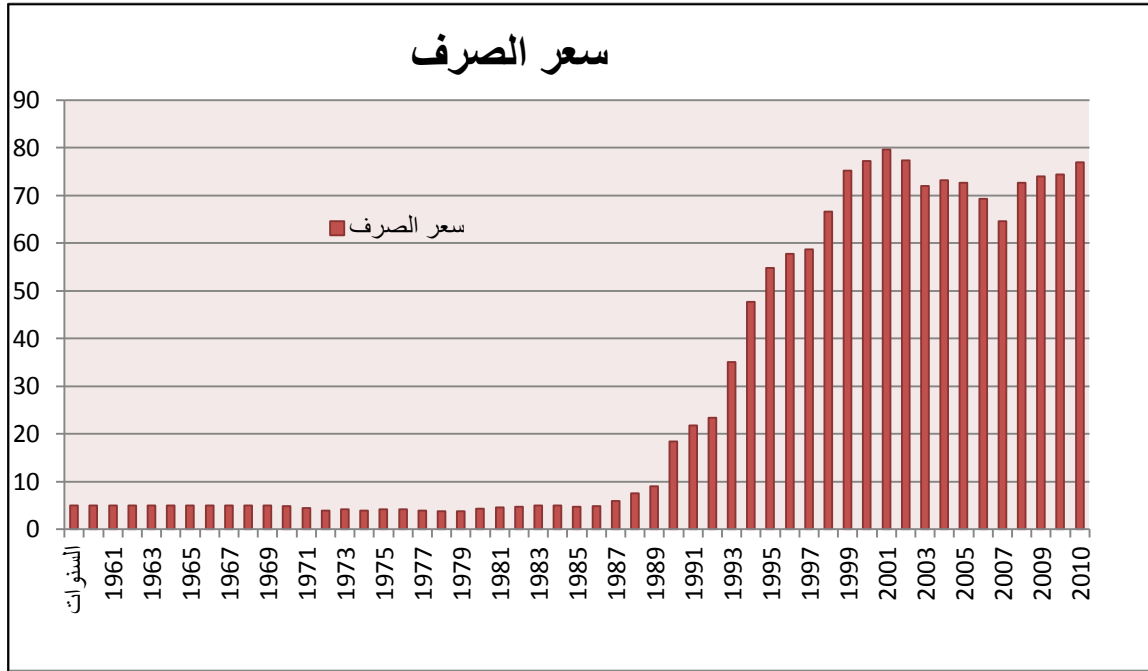
أصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة، فأصبحت الواردات خاضعة لما يسمى بـ الترخيص الإجمالي للاستيراد (*AGI Autorisation globale d'importation*) أو لإيجارات الاستيراد (*Licence d'importation*). أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف وهذا ابتداء من سنة 1974، حيث ما فتئ سعر صرف الدينار بها يفوق نظيره في السوق الرسمية.

وأمام الاضطرابات في موازين الاقتصاد الكلي، واعتبارا بأن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تجر ورائها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كهروب العملة الصعبة، وأنحيار النظم الضريبية، وتوسع ازدهار السوق الموازية، وكنتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية<sup>2</sup>، ولذلك شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية بنسبة 45%، والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> محمد بن بوزيان، الطاهر زيان، الأورو وسياسية سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، يوم 21-22 ماي 2002، ص 192.

<sup>2</sup> محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات، الشلف، يوم 14-15 ديسمبر 2004، ص 347.

شكل رقم (11): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة (1978-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (05).

وأمام ضغوطات المؤسسات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض قيمة الدينار، وعليه أنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار ما بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وقد تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازي<sup>1</sup>، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، حيث كان يهدف إلى جعل 1 دولار يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقاً من سبتمبر 1991، واستقر سعر الصرف حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994، غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يتفق مع الظروف الاقتصادية أنداك<sup>2</sup> والتي شهدت معدلات تضخم مرتفعة، ولذلك ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، كما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر في السوق الموازية و السعر الرسمي بحلول 1994 إلى أربعة أضعاف<sup>3</sup>.

وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي (بتاريخ 94/04/10)، وبدون سابق إعلان أجرى تعديل طفيف يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض الدولي (بتاريخ

<sup>1</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، جوان 2006، ص 245.

<sup>2</sup> علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 119.

<sup>3</sup> مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/ 2005، ص 385.

1994/04/10)، وذلك بنسبة 40.17%، وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد، وفي انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف وابتداء من سبتمبر 1994 ألا وهي تقنية جلسات التسعير، تم الاتفاق في إطار البرنامج على السماح "بانزلاق" ليصل سعر الدينار إلى 40 دينار مقابل الدولار الواحد. ولقد استمر العمل بتقنية جلسات التسعير إلى غاية 1995، والتي تميزت بنجاح بنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات.

كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار، نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة، ونفس الإجراء اتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك في أواخر 1995، وهو ما شكل أحد الأهداف الهامة لبرنامج التعديل الهيكلي، وقد أقيمت هذه السوق فعلا، وباشرت نشاطها ابتداء من جانفي 1996.

ما بين 1995-1998، تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأكثر من 20% واتبع بتدهور بـ 13% ما بين 1998 و 2001، و بعد 16 شهرا من التثمين الحقيقي منذ 2002 بسبب تثمين الأورو مقابل الدولار الأمريكي، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني في سنة 2003 بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002 بدل مستواه الذي كان سائدا في نهاية سنة 1995.

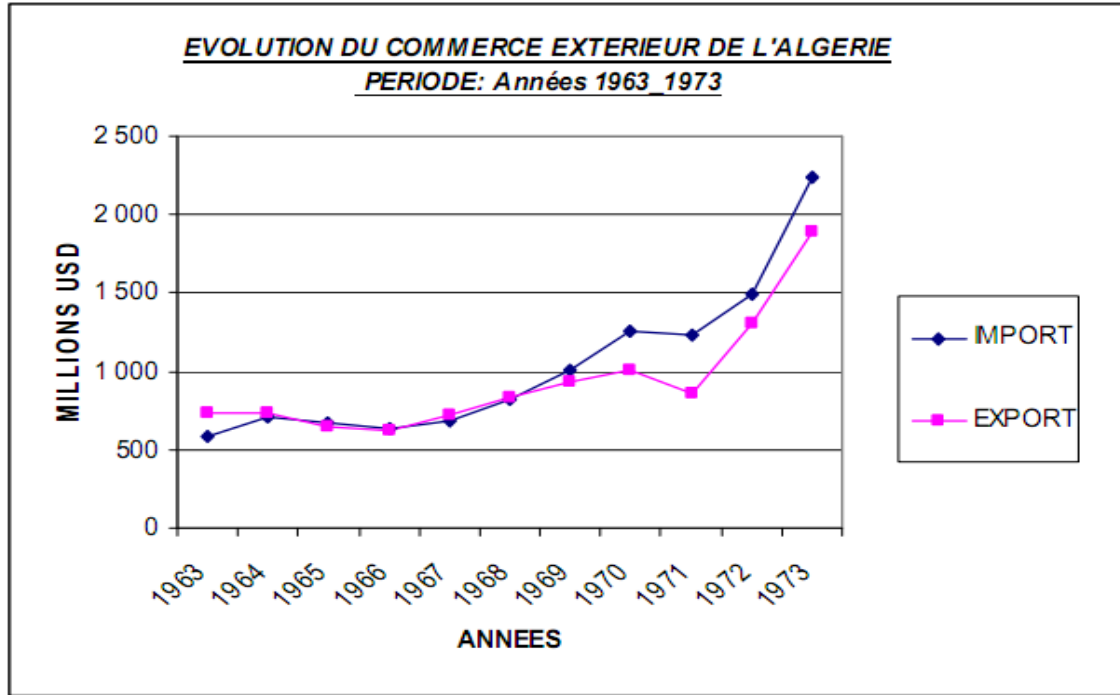
ويمكن الإشارة إلى أن المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي، وبالخصوص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي ساهمت بعد سنة 2003 في الاستقرار النسبي للدينار، وقد كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر<sup>1</sup>.

### 8- تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر تطورات في الواردات والصادرات خلال الفترة (1963-2010)، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية: الأولى، والتي تمتد على مدى أحد عشر عاما (1963-1973)، حيث عرفت التجارة الخارجية في الجزائر (الواردات والصادرات) معدل نمو بطيء نوعا ما، وفي بعض الأحيان انخفاض ضئيل نسبيا. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

<sup>1</sup> إبراهيم بلقعة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

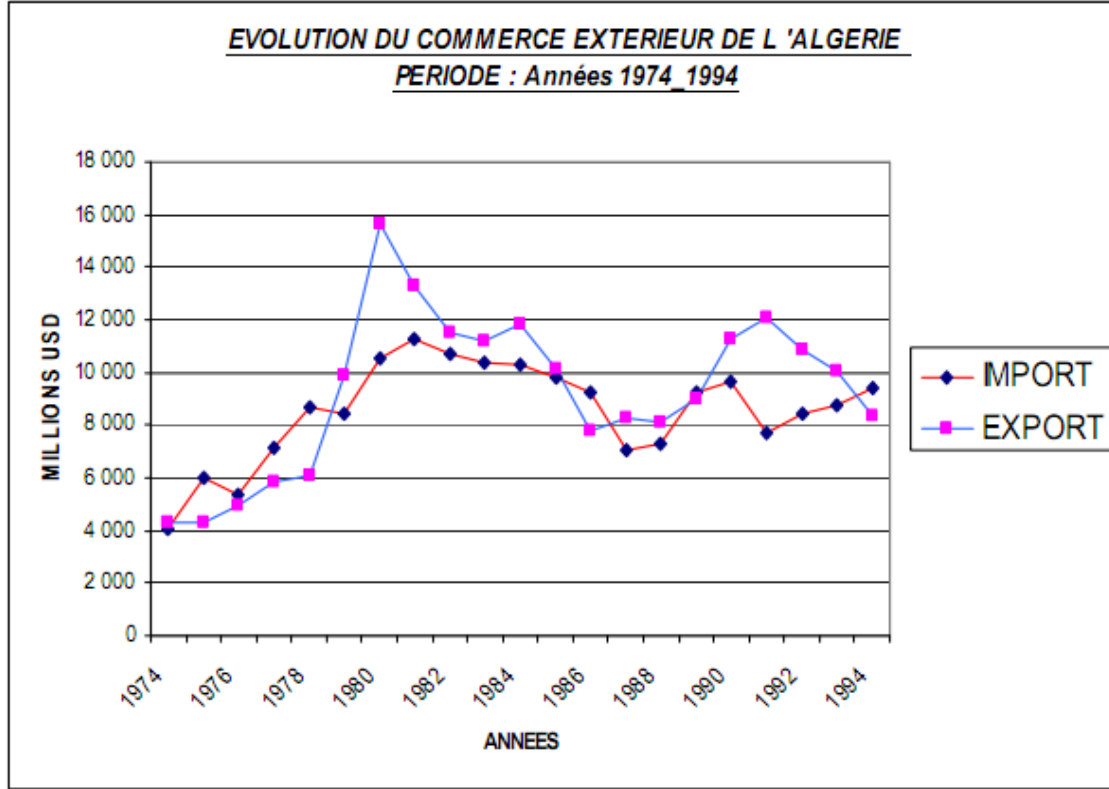
شكل رقم (12): تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1963-1973)



**Source:** Rapport de la Direction Générale Des Douane, Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie ( période 1963-2010), p 1.

الثانية، وهي الفترة التي تمتد من (1974-1994)، حيث نلاحظ تطور ملحوظ خاصة في الفترة (1974-1981) والتي ترجمت بارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، ثم يليها انخفاض سنوي ما بين (1982-1989) وذلك بسبب الأزمة البترولية لعام 1986، كما نلاحظ ارتفاع وانتعاش للتجارة الخارجية الجزائرية في نهاية هذه الفترة. ويمكن توضيح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

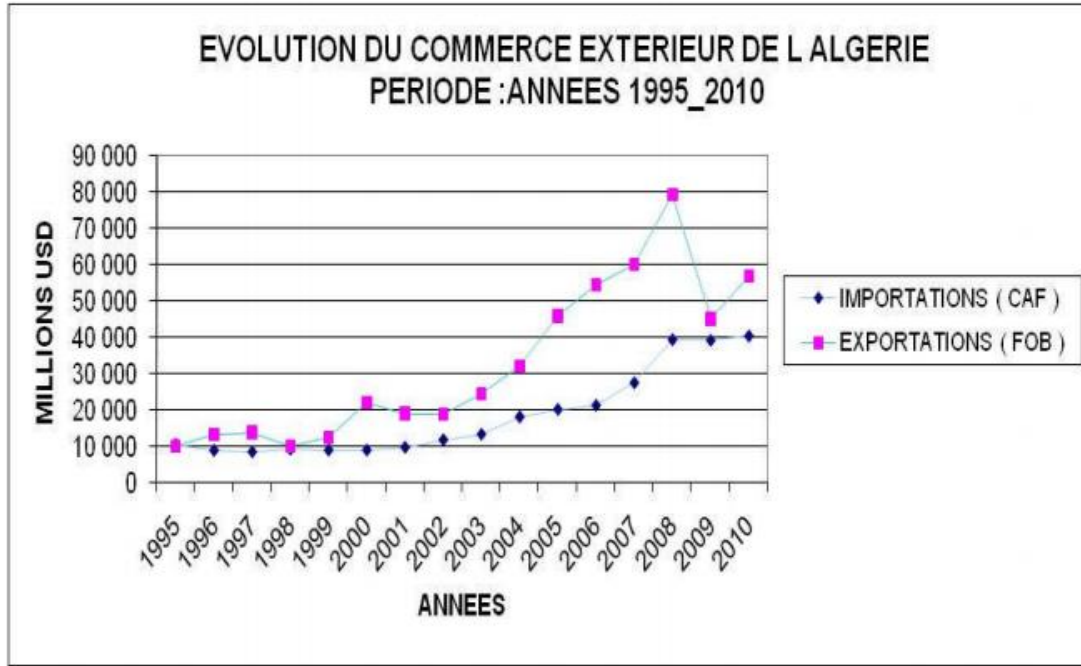
شكل رقم (13): تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1974-1994)



**Source:** Rapport de la Direction Générale Des Douane, Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie (période 1963-2010), Op cit, p3.

الثالثة، وهي الفترة التي تمتد من (1995-2010)، حيث تم تسجيل ارتفاع في عمليات الاستيراد والتصدير خاصة من بداية العام 2004، ويمكن تفسير ذلك جزئياً بتحرير التجارة الخارجية منذ 1995، وكذلك إلى برامج الدعم والإنعاش والتحفيز التي طبقتها الدولة الجزائرية. ويمكن توضيح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

شكل رقم (14): تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1995-2010)



**Source:** Rapport de la Direction Générale Des Douane, Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie (période 1963-2010), Op cit, p5.

لقد اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات عديدة لتنمية وتطوير وإنعاش التجارة الخارجية، إلا أن النتائج المحصل عليها كانت مخيبة للآمال، حيث أن الدولة ألحت على ضرورة تطوير وتنشيط الصادرات وتقليل الواردات، ولكن حدث عكس ما خطط له، بحيث أن الواردات بقيت ترتفع من سنة إلى أخرى، بينما الصادرات تشهد تطورا طفيفا، باستثناء صادرات المحروقات الذي يشكل المورد الأساسي.

لقد أفرزت السياسات التي مست التجارة الخارجية عيوباً ومساوئ كثيرة من أهمها: غياب استراتيجية وطنية محكمة واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الدولة، هذه النقائص برزت بمجرد مواجهة الجزائر لأزمات اقتصادية ومالية حادة.

إن اعتماد الجزائر على المحروقات كمورد أساسي وشبه مطلق في عملية التصدير؛ أمر في غاية الخطورة، وذلك لما ينتج عنه من مشاكل وأضرار اقتصادية واجتماعية وغيرها، خاصة عند انخفاض أسعارها، وهو الأمر الذي سنحاول توضيحه في المبحث الموالي من هذا الفصل.

## المبحث الثاني: النفط و مخاطره على الاقتصاد الجزائري

### المطلب الأول: الأزمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري

أدت الانخفاضات الكبيرة والمفاجأة في أسعار النفط في السوق العالمي لسنوات 1986 و1998 إلى إحداث ضرر سلبي بالغ على الاقتصاد الجزائري، المعتمد وبصفة شبه مطلقة على الإيرادات من الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حد إحداث شلل شبه كلي في الاقتصاد.

#### 1- تأثيرات أزمة النفط لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانحيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون دينار جزائري. هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

#### 1-1- الميزانية العامة:

وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دينار جزائري من الجباية البترولية. تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دينار جزائري بإرادات جباية تقدر بـ 29 مليار دينار جزائري، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج<sup>1</sup>.

#### 1-2- الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6589.45 مليون دج، إذ أن نسبة 97.47% من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20.06% موارد غذائية. وحقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986<sup>2</sup>، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Abderrahim CHIBI, Mohamed BENBOUZIANE and Sidi Mohamed CHEKOURI, Op cit, p 7.

<sup>2</sup> Ibid, p 9.

جدول رقم (07): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1985-1990)

الوحدة: مليار دج

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	15 -	0.3	10.9-	11.8-	0.76-

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مجلة المجاهد، العدد 1390، الجزائر، جويلية 1993، ص 29.

قدر رصيد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5.17 مليار دينار جزائري، أما في عام 1986 فقد حقق رصيده عجزا كبيرا قدر بـ 15 مليار دينار جزائري بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0.76 مليار دينار جزائري.

### 3-1 - المديونية:

قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17.5 مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986، لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولار.

ارتفع حجم الديون بشكل ملحوظ خلال الفترة 85-87، حيث أنه خلال سنة واحدة ارتفعت بـ 4 مليار لتصل إلى 21 مليار دولار، وارتفعت بنفس الحجم في السنة الموالية، لتصل 24 مليار دولار عام 1987، يرجع هذا إلى تقلص العوائد النفطية، ولجوء الجزائر للاستدانة من الخارج. بقيت مديونية الجزائر مستقرة خلال الفترة 1987-1991 ما بين 25 و26 مليار دولار<sup>1</sup>.

### 2- تأثيرات أزمة النفط لسنة 1998:

بالرغم من التحول في النمط الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، والانتقال من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي القائم على تحرير الاقتصاد والاحتكام إلى قواعد السوق الحرة، إلا أن الأداء الاقتصادي ظل يتسم بالضعف، وفي هذا الإطار شهد السوق النفطي أزمة انخفاض في الأسعار سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد إلى ما دون 13 دولار، وقد انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر في منظمة "OPEC" بهدف إعادة التوازن للأسعار، وقد ترتب عن هذا الإجراء انخفاض في عوائد الصادرات من النفط، بعد أن تراجع إنتاج الجزائر من النفط بنسبة 3.3% سنة 1998، ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا و11.4%، أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997. نتيجة لذلك تراجعت العوائد النفطية بنسبة

<sup>1</sup>Abdelmadjid BOUZIDI, Op cit, p 9.

<sup>2</sup> نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول، حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أيام 4 و5 ديسمبر 2006، ص 130.

32%، حيث تقلصت إلى 5.970 بليون دولار سنة 1998، بعد أن كانت تقدر بـ 8.8 بليون دولار سنة 1997.

وأما على صعيد الاقتصاد الكلي فقد كان لهذه الأزمة آثار وخيمة على مؤشراتته، ونذكر فيما يلي بعض هذه الآثار<sup>1</sup>:

### 2-1- الميزانية العامة:

أدت هذه الأزمة إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة قدر بـ 2.871 مليون دولار، مما جعل هذه الأخيرة تستقر عند إجمالي 13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997، وفي المقابل لذلك بلغت النفقات العمومية قيمة 15.027 مليون دولار، مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1.849 مليون دولار، وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.89%.

### 2-2- الميزان التجاري:

سجلت الصادرات انخفاضا بحوالي 34 % سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط، والجدول التالي يوضح ذلك:

### جدول رقم (08): تطور الميزان التجاري للفترة (1997-1998)

الوحدة: مليون برميل

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة الفائض في م.ت إلى ن.م.إ
1997	13.820	8.130	5.690	11.9%
1998	10.150	9.190	1.020	2.2%
نسبة التغير	-34%	+10.9%	-82%	/

المصدر: محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص 6.

أما بالنسبة للواردات فقد واصلت في منحنى تصاعدي منذ عام 1995، حيث ارتفعت بـ 10.9% خلال عام 1998.

<sup>1</sup> محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص- ص 4-8، بتصريف.

وكنتيجة لما سبق تأثر الميزان التجاري، حيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82 % سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، أما نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت إلى 2.2 % سنة 1998، بعد أن بلغت 11.9 % في العام 1997، ويرجع هذا الانخفاض المسجل إلى انخفاض أسعار النفط، وارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة).

### 2-3 - ميزان المدفوعات:

عرف ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 1998 عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن كان قد سجل فائضا سنة 1997 لأول مرة منذ سنة 1993، حيث عرفت حسابات ميزان المدفوعات تدهورا مقارنة بسنة 1997، إذ تحول الفائض في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 والمقدر بـ 3450 مليون دولار، إلى عجز قدره 1220 مليون دولار العام 1998. نفس الشيء حصل مع ميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

ونتيجة لذلك، انعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز على الاحتياطات الرسمية، فانخفضت هي الأخرى خلال عام 1998 بحوالي 15 %. وبالتالي تراجعت نسبة تغطيتها للواردات إلى 2.9 % مقابل 11.9 % سنة 1997، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وإلى ارتفاع معدل خدمة الدين، حيث سجل سنة 1998 نسبة 47 %.

### المطلب الثاني: مخاطر اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر، وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام، فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تشبع رغبات وحاجات المجتمع.

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر. فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة، يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة له، ويظهر أثر ذلك جليا على الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه الكلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات، وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة

من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها، وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير.

هذه المخاطر والتي سنأتي على ذكرها، تصور عمق الإشكال بالنسبة للاقتصاد الجزائري والتي كانت إحدى الأسباب التي دفعتنا للقيام بهذه الدراسة.

### 1- مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية:

إن الاعتماد على ربيع الصادرات سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج، هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد خطر كبير يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من النفط، وتحليل سعر النفط الخام نجد أنه أمر غاية في التعقيد، لكونه يتضمن عوامل عديدة؛ منها الطلب العالمي على النفط وموقف دول منظمة أوبك، واحتياجات التنمية في البلدان النفطية، إضافة إلى التضخم العالمي وأسعار الطاقة البديلة للنفط، إضافة إلى عوامل أخرى تقنية واقتصادية وسياسية، غير أن أهم محددات سعر النفط هو الطلب العالمي وسياسة الإنتاج، وأسعار بدائل النفط.

كما تعتبر صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة، حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية في الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد استخراج النفط، ذلك لأن النفط يندفع طبيعياً في البداية إلى السطح نتيجة ضغط الغازات، ثم وفي مرحلة متقدمة من الاستخراج لا بد من استخدام وسائل صناعية للضغط ورفع الزيت إلى السطح، أي أن الشركة المستغلة للحوض سوف تتحمل تكاليف إضافية من جراء ذلك، وبالتالي ينخفض هامش الربح المحقق في ظل عدم القدرة على تحديد سعر البرميل من النفط وخضوع ذلك لمتغيرات خارجية<sup>1</sup>.

### 2- مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:

ترتبط سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية، وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك، حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.

فقد فشلت محاولة رئيس وزراء إيران في تأمين النفط الإيراني العام 1951، كنتيجة للضغوط التي مورست عليه من قبل جهات متمثلة في الدول الصناعية الغربية وشركاتها النفطية التي تكون كارتلا نفطياً عالمياً، ومن جهة أخرى عدم وجود السند السياسي الكافي من سلطات البلد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رسن سالم عبد الحسن، إقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص 85، بتصرف.  
<sup>2</sup> عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 15.

أما بالنسبة للاقتصاديات العربية، والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دوراً أساسياً، هذه الصناعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الإنتاج والتصدير في ظل المداخيل المحققة والإنتاج والتكاليف المسجلة<sup>1</sup>. لكن استقراء واقع الدول العربية يقول بان هذه الأخيرة لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى، التي ومن خلال شركاتها الكبرى تسيطر على إنتاج وتسعير الزيت الخام، وهو أمر مكنها من تخفيض أسعاره مرات عدة، وكمثال على ذلك لما وقعت الأزمة النفطية الأولى في المنطقة العربية عند إغلاق قناة السويس إبان حرب السويس الأولى 1956، ونتيجة لذلك شهدت الاقتصاديات العربية تراجعاً كبيراً لكون أن 75% من وارداتها النفطية تأتيها من الشرق الأوسط شرق قناة السويس، ولم يكن يمثل استخدام طريق رأس الرجاء الصالح حلاً مناسباً، إذ وبالنظر لكون أن الأسطول البحري آنذاك كان مستغلاً بشكل شبه كلي، فأياً زيادة في متوسط طول الرحلة من شأنه أن ينقص من الإمدادات النفطية للدول الغربية. أمام هذا الوضع أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة تحت إشراف الحكومة الأمريكية، وتضم ممثلين عن الحكومة والشركات النفطية الأمريكية التي لها استثمارات في الخارج، كما أنشئت لجنة مقابلة في أوروبا تحت إشراف كل من حكومة بريطانيا، فرنسا، هولندا وضمت أهم الشركات الأوروبية ومندوبين عن الشركات الأمريكية، وتفرغ عن هاتين اللجنتين لجان محلية في كل دولة، وكان الهدف من هذه اللجان هو العمل على تنسيق الجهود بين الدول المشتركة لضمان تحقيق أكبر فائدة من الإمدادات النفطية المتاحة عالمياً. وبالفعل تمكنت هذه اللجان من امتصاص أثر الصدمة وتوزيعها فيما بينها، كي لا تتضرر الدول ذات الموقف النفطي الأضعف<sup>2</sup>.

لم يكن لإنشاء منظمة "أوبك" كتنظيم يحمي مصالح الدول المصدرة للنفط، ونجاحها في تثبيت أسعار النفط من حيث القيمة النقدية الاسمية خلال عقد الستينات، دور كبير على مستوى ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدول النفطية والاستفادة المثلى من هذه الثروة، فلقد شهدت القيمة الحقيقية لسعر النفط (*price* *in real terms*) بدلالة معامل التبادل (*terms of trade*) بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له تدنياً كبيراً، فالدول المصدرة للنفط تنفق جزءاً كبيراً من العوائد النفطية على استيراد السلع والخدمات من الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط، والتي تعرف ارتفاعاً في أسعارها بفعل التضخم النقدي، وعليه ظلت الدول النفطية تعتمد على إيراداتها من سلعة لا تتحكم في أسعارها في السوق الدولي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان، دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 144.

<sup>2</sup> عبد الله، حسين مرجع سبق ذكره، ص- ص 16-17.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص- ص 18-19.

## 3- مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:

تقسم موارد الطاقة من حيث قدرتها على النمو والتجدد إلى قسمين:

✓ **مصادر طاقة غير متجددة (قابلة للنضوب):** وهي تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون

متناقض وتشمل جميع المعادن والخامات، خاصة وأن تشكل هذه الموارد يتطلب ملايين السنين، والمعروض من هذه الموارد في الطبيعة هو ثابت، وهذه الموارد هي معرضة للنضوب في فترة زمنية محددة، لذا يتوجب الاستهلاك الأمثل والعقلاني لهذه الموارد. وتنقسم هذه الموارد إلى موارد تستهلك نهائيا بالاستخدام مثل البترول والغاز، ومواد يتم إعادة استخدامها مجددا مثل المعادن، وذلك بفضل التكنولوجيات الحديثة.

✓ **المصادر الطاقة متجددة:** وهي تلك المصادر التي تزداد وتنمو عبر الزمن ولا يؤثر معدل

استهلاكها واستخراجها المستقبلي، بل تبقى احتياطاتها قائمة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية (طاقة الرياح)، والحرارة الجوفية (*geothermal*) وطاقة أمواج المحيطات أو الكهرباء المتساقط المائية<sup>1</sup>.

أما إنتاج النفط فهو يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية، وتحول فيها إلى عوائد مالية، وتبعاً لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينجم عنه نقصان في كمية الاحتياطي، فقد تناقصت الاحتياطات العربية من النفط في السنوات السبعينات كنتيجة لرفع حجم الإنتاج من النفط، ومن جهة أخرى تتأثر الاحتياطات النفطية إيجابياً بعمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة. وتفصيلاً فيما سبق، ومن الجانب الإنتاج النفطي يكون ذلك لسببين اثنين، إما للاستهلاك المحلي أو الإنتاج لغرض التصدير.

يرتبط الإنتاج لغرض الاستهلاك المحلي بحجم وحركية القطاع غير النفطي، ومن خلال معدل إنتاجية الطاقة أي الكميات المستهلكة في اقتصاد ما من النفط الخام لإنتاج وحدة نقدية من القطاع غير النفطي، ومن المرشح أن تنخفض نسبة إنتاج الطاقة كلما تحسنت نسبة رأس المال إلى كل عامل. أما إنتاج النفط من أجل بيعه في الأسواق الخارجية، فيخضع لقرارات غاية في التعقيد ترجع بعضها لعوامل داخلية محلية وبعضها لعوامل خارجية دولية والبعض الآخر يرجع لعوامل تقنية.

وتتمثل العوامل التقنية لاستخراج النفط الخام، في العلاقة بين نسبة الاستخراج وعدد السنوات التي يستمر فيها الاستخراج، وترتبط هذه النسبة بمضاعفين اثنين، المضاعف الأول يتمثل في القدرة الاستيعابية للاقتصاد، والمضاعف الثاني هو السعر بحيث يؤثر السعر علي مستويات الإنتاج، وبما أن إنتاج النفط الخام هو عامل مهم

<sup>1</sup> آل شيخ حمد بن محمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 69.

جدا في الاقتصاد المعني، فضلا عن كون الاحتياطات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية. وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكانه، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجرى من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في كثير من الأحيان. وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس الأموال طائلة لتحقيق ذلك.

#### 4- مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تقسم مصادر الطاقة من ناحية درجة استخدامها إلى مجموعتين<sup>1</sup>:

✓ **مصادر طاقة أساسية:** وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة، مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة.

✓ **مصادر طاقة بديلة:** وهي مصادر طاغوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج، والمد والجزر، والزيت الثقيل، ورمال القطران، والوقود الصناعي، وهي مصادر قليلة الاستخدام حاليا. غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصادر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.

وقد كان للانتقاد الذي تعرضت له "OPEC" أثارا على الاقتصاد العالمي، فسياساتها غير العقلانية التي دفعت بأسعار البترول الخام في الأسواق الدولية إلى الارتفاع بوتائر متصاعدة، أدت إلى ظهور ما يعرف بأزمة الطاقة في الدول الغربية التي أثرت على مختلف نواحي الحياة، خاصة على أسواق المركبات وبدائلها وعلى استهلاك الطاقة وتكاليف المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية المعتمدة على النفط كوقود، كما أثرت على الموارد المالية للدول، هذا الواقع سرع من عملية ظهور تحولات تكنولوجية هامة أسهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة. وقد انتشر بعضها سريعا وعلى مجال واسع، مثل الطاقة الشمسية بالإضافة إلى زيادة إحلال الغاز والفحم والمصادر النووية محل النفط الخام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> آل الشيخ حمد بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 69.  
<sup>2</sup> معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 84.

### المطلب الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية

إنه وأمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط، فإن الضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية إحداث تغييرات هيكلية لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي. وفي هذا المطلب سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

#### 1- دوافع ومبررات تنمية الصادرات غير النفطية:

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية، لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية. الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها. وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات الجزائرية، هذه العوامل نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1-1- النزعة الحمائية:

كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتھا الدول المتقدمة سنوات الثمانينات، وكنتيجة أيضا للركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم، نزعت الدول المتقدمة والصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية. كما اتجهت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت "الجات" "GATT" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، وذلك منذ منتصف السبعينات، ويرجع هذا التوجه المتنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، بيد أن هذه التقنيات والفنيات الإنتاجية والاختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى قد تكون أقل تقدما. وأمام حافز وفرة عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج هذا المنتج، يتم إنتاجه محليا في هذه الدول وتصديره إلى الأسواق الخارجية، وهنا تتعرض الدول صاحبة الاختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل وحتى في سوقها الداخلي، وهو ما يدفع بهذه الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة.

#### 1-2- معدل التبادل:

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية، ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الارتفاع

<sup>1</sup> بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص-ص 123-125.

الشديد. في حين وفي الجهة المقابلة اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع هذا التديني في أسعار المواد الأولية الخام إلى تراخي الطلب العالمي عليها كنتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة. وهو ما ساعدها على الاقتصاد في الموارد الأولية المستوردة والتي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

### 1-3- الدين الخارجي:

إن الاختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل تحاول اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما سبب لها عجزا في الحساب الجاري، وقد تعمق هذا العجز كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض، مما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول غير النفطية منها.

أمام هذه الأزمات الخائقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات، بات لزاما على هذه الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، ويعتمد هذا المصدر بالأساس على تطوير القدرة التصديرية والاهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي. وأمام السرعة الرهيبة الحاصلة في مجال الاختراعات والتكنولوجيات الحديثة والتي انعكست على التحسن في مستوى جودة السلع، استوجب الأمر وضع استراتيجية قوية لتنمية الصادرات غير النفطية، مما يكسبها القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية.

### 2- دواعي تسطير استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية:

يعد التعديل الهيكلي الذي قامت به الدولة الجزائرية والذي مس العديد من القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية، الممهد الأساسي لميلاد نمط جديد من التنظيم المحلي للتجارة الخارجية، في ظل السعي من أجل الانفتاح على السوق الدولي، وقد كان هذا النمط ضرورة حتمية لما سبقه من محاولات تنظيم للتجارة الخارجية. فقبل فترة التعديلات عرفت الجزائر فترة الانتقال من نمط الاحتكار للتجارة الخارجية إلى نمط الاستقلالية على تغيير الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار خاص هيمن عليه الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة. غير أن هذا التغيير لم يكن في مستوى التطلعات من أجل تحقيق التنمية المنشودة، أين انصب غالب تركيزه على الاستيراد، ولم يساهم ولو بمجهود قليل في تنمية الصادرات، حيث كان ذلك كافيا لإضعاف مصداقية هذا النموذج الفاشل الذي حول السوق الوطني إلى سوق رائج بالسلع الأجنبية، وتعمقت مشاكل هذا النموذج خاصة مع تديني إيرادات الدولة من العملة الصعبة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عجة جيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص 248.

إن جملة الأنظمة المطبقة سابقا والتي كانت ذات أثر محدود على نمو التجارة الخارجية، كانت السبب الدافع الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى البحث عن منهجية جديدة لتعديل التجارة الخارجية تعمل على ترقية الصادرات، أو على الأقل إحداث توازن بينها وبين الواردات، وتقوم هذه المنهجية على فكرتين أساسيتين هما:<sup>1</sup>

✓ البحث عن ترقية الصادرات غير النفطية من جهة.

✓ البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق العالمي من جهة أخرى.

إن هذه المنهجية الجديدة والمتمثلة في تنمية الصادرات غير النفطية تعد اختيارا قديما نسبيا، وكانت حلما لطالما راود أغلب الحكومات، حيث أدرجته سلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة وصفه بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، مثل ما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية. ومع تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لجأت إليها السلطة الجزائرية كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور سوق النفط العالمي، واستمر منحى رد الاعتبار لهذه الفكرة أو المنهجية غداة تطبيق برنامج الاستقلالية والذي اعتمد على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير، غير أن غياب الإطار المؤسسي والقانوني لفكرة تنمية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها. لذلك حاولت سلطة التعديل الهيكلي تجاوزه من خلال التركيز على أمرين إثنين وهما:<sup>2</sup>

✓ استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات غير النفطية.

✓ منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

## المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل الصادرات

### المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بتمويل الصادرات

من أجل تحقيق غاية ترقية الصادرات هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي من شأنها أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق ذلك، ونجد من بينها الإجراءات المتعلقة بتمويل الصادرات. وستتناول هذا الجانب في إطار هذا المبحث، وذلك انطلاقا من قواعد تمويل الصادرات مروراً بتأمين قروض الصادرات وصولاً إلى أهم الهيئات المختصة في عملية تمويل الصادرات.

### 1- قواعد تمويل الصادرات:

إن عملية تمويل الصادرات تكون إما بالاعتماد على القدرات والموارد الذاتية وهذا يسمى بالتمويل الذاتي، أو التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى المؤسسات المالية والبنكية المختصة، وذلك مقابل أسعار فائدة معينة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 248.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 249.

تحدد على أساس المنافسة، بالإضافة إلى وجود نوع آخر من التمويل والمتمثل في المساعدات المالية وهو خاص بثلاث عمليات يتركز عليها نشاط التصدير<sup>1</sup> وهي:

### 1-1-1- عملية البحث عن الأسواق الخارجية:

إن هذا النوع من البحث يمثل في الغالب بالنسبة للمؤسسات المصدرة تكاليف إضافية وعقبة أمام رفع وزيادة صادرات هذه المؤسسات، ومن أجل تجاوز هذه العقبة يتم تقديم مساعدات للمؤسسات المصدرة وذلك بهدف تمكينها من تقليص جزء من التكاليف الموجهة لعملية البحث هذه، ومن أمثلة هذه المساعدات نذكر تأمين المعارض التجارية في الداخل والخارج والصالونات الدولية،... الخ. وبهذه المساعدات تكون المؤسسات المصدرة قد تفادت بعض أخطار التصدير وذلك لعدم اعتمادها على مواردها الذاتية في عملية البحث بشكل تام.

ويمكن توضيح أهمية البحث عن الأسواق الخارجية وكيفية فيما يلي:

- ✓ دراسة السوق الخارجية من كل النواحي كعادات أفراد الدولة المستوردة وأذواقهم الاستهلاكية... الخ.
- ✓ وضع ممثلين في الخارج مقابل أجور تدفع لهم، مهمتهم تمثيل هذه المؤسسات المصدرة وتزويدها بالمتغيرات داخل هذه الأسواق الخارجية من حين لآخر.
- ✓ دراسة تقنية وعلمية لتكييف المنتج مع كل تغير في الظروف المحيطة بالسوق الخارجي.
- ✓ المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية بهدف الترويج والإشهار للمنتج.

أما فيما يخص المساعدات المقدمة في مجال أنشطة التصدير فإنه توجد هيئات متخصصة في ذلك والتي سنتطرق لها لاحقاً، حيث تشرف على متابعة العمليات والأنشطة التصديرية ومراقبتها، وتقوم بدراساتها وتمحيصها قبل الموافقة على تقديم الدعم لها من عدمه، حيث يوجد خبراء ومختصون في كل جانب من الجوانب المتعلقة بالتصدير يقومون بهذا العمل.

### 1-2-1- عملية تحضير المنتج الموجه للتصدير:

حيث أنه عند إتمام عملية البحث عن الأسواق الخارجية وترسيم هذه العملية عن طريق إمضاء عقد، فإن المؤسسة أو الشركة المصدرة تقوم بتقديم طلب تمويل صناعة المنتج الموجه للتصدير، ويتخذ هذا النوع من التمويل عدة أشكال أهمها:

#### 1-2-1-1- تمويل الصنع:

تحتاج المؤسسات الصناعية المصدرة على اختلاف أنواعها وحجمها إلى هذا النوع من التمويل حيث تقوم هذه المؤسسات من خلاله بتقديم طلب للقطاع البنكي، لغرض تمويل عملية الإنتاج ويكون ذلك بإبرام عقد بين

<sup>1</sup> La Chambre Algérienne de Commerce et de l'Industrie (CACI), le financement des exportations, Mutation.N° 18, 1996, p-p 24-26.

الطرفين للاستفادة من القرض (يطلق عليه كذلك اسم التمويل المسبق)، في إطار هذا العقد تبين القيمة النقدية المستحقة وطبيعة المنتجات المصنعة.

### 1-2-2- تمويل الاستثمارات:

ويرتبط هذا التمويل بعدة جوانب من بينها:

- ✓ تمويل التنشئة عن طريق خلق فروع ووحدات في الخارج تكون تابعة للمؤسسة الأم في الداخل.
- ✓ تمويل عملية المقاصة التي تقوم بها المؤسسات بالخارج.

### 1-2-3- تمويل المخزون في الخارج:

وهو عبارة عن تسبيق يمنح من طرف الخزينة للمؤسسة أو الشركة المصدرة والتي ترغب في إقامة مخزون في الخارج، وذلك ما يسمح لها بزيادة مبيعاتها وهو يقدم في غالب الأحيان للمؤسسات والشركات المصدرة التي تتميز بتجربة طويلة في مجال التصدير بالأسواق الخارجية.

### 1-3-1 طرق تمويل عملية التصدير:

إن عملية تصدير المنتج بدورها تحتاج إلى عملية تمويل، ويكون ذلك بطريقتين أو نوعين رئيسيين من القروض وهما:

#### 1-3-1-1 قروض التصدير القصيرة الأجل:<sup>1</sup>

هذا النوع من القروض يمنح للمصدرين الذين أقاموا عقدا مع المستورد في الخارج لا يتجاوز 18 شهرا للتسديد، حيث أن هذا القرض يمنح للمصدر على أساس أن المستورد يعاني عجز مالي، فيتدخل بنك المصدر لصالح المستورد حتى يبيع المصدر سلعته، حيث يتحصل هذا الأخير على جزء من إيرادات صادراته بالإضافة إلى تحصيله على قرض من بنكه حتى استرجاع المبالغ المستحقة التي سيدفعها له الزبون الأجنبي، وهذا النوع من القروض يطبق عادة على الصادرات الخاصة بالسلع الاستهلاكية، ونتج عن تقديم بنك المصدر قروض لزيونه في انتظار التسوية المتابعة للمستورد قرضين:

✓ قرض منحه المصدر للمستورد.

✓ قرض منحه البنك للمصدر.

حيث أن القرض الممنوح للمصدر من طرف البنك ينجر عليه ثلاث اتفاقيات هي:

✓ عقد البيع بين المصدر والمستورد محددًا لخصائص الطلبية.

✓ اتفاق بين المصدر ومؤسسة خاصة بالتأمين من أجل تأمين قرض التصدير.

✓ اتفاق بين المصدر والبنك حول تعهد هذا الأخير بتمويل الصفقة.

<sup>1</sup> نعيبي فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ويبقى المصدر محتملا لمخاطر عدم تسديد المشتري (المستورد) في المدة المحددة، بحيث يطلب البنك من المصدر إعادة القرض الذي منحه إياه دون انتظار رد فعل مؤسسة التأمين.

### 1-3-2- قروض التصدير الطويلة والمتوسطة الأجل:

لا يختلف هذا النوع عن الثاني إلا من جانبي المبلغ والآجال المحددة في إطار عقد التصدير (حيث آجاله عادة ما تكون من 5 إلى 20 سنة بالنسبة للمتوسطة الأجل وفوق 20 سنة بالنسبة لطويلة الأجل)، وأنواعه هي:<sup>1</sup>

#### 1-3-2-1- قرض المورد (المصدر):

وهي عبارة عن تسبيق بمنح للمصدر الذي أعطى للمستورد مدة طويلة أو متوسطة من أجل التسديد التام، وهو يعطى مباشرة بعد تسليم البضاعة أو القيام بخدمة متفق عليها، وذلك طبقا لبنود العقد.

#### 1-3-2-2- قرض المشتري (المستورد):

يسمح هذا القرض للمستورد أن يدفع فورا للمصدر بحيث يقتض من بنك المصدر مباشرة، وهكذا يكون المصدر معفيا من أي قرض، ولهذا يعتبر هذا النوع من القرض خيرا لضمان للمصدر وذلك نظرا لضعف احتمال عدم التسديد. وعادة عندما يتم تمويل عملية التصدير بهذا النوع من القروض، فإن هذا الأمر يتطلب إعداد عقدين هما:

✓ عقد تجاري يحدد التزامات كل من المصدر والمستورد، وينص على كيفية الدفع الفوري التي يقوم بها المشتري مباشرة.

✓ عقد قرض يسمح للبنوك بوضع تحت تصرف المستورد، في الوقت الضروري وبشروط معينة المبالغ اللازمة لاحترام التزام المستورد لصالح المصدر والمتعلق بالدفع الفوري.

#### 1-3-2-3- قروض التمويل المسبق:

وهي عبارة عن قروض مفتوحة يمنحها البنك الوسيط لرجال الأعمال الصناعيين، وذلك لغرض تمكينهم من تمويل أهم احتياجاتهم الخاصة بالتصدير.

#### 1-3-2-4- بروتوكولات التمويل:

وتتم باتفاقيات مع الحكومات أو ما بين بنوك مختلفة، فتجري في هذه الحالة دراسة تنبؤية أو تقديرية للإطار المالي لمستوى بعض الأنشطة التجارية.

وينبغي في الأخير الإشارة إلى أنه تم في الجزائر إنشاء صندوق مختص في تمويل الصادرات، وذلك بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 77.

المسجلة في برامج وزارة التجارة وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات (على مراكز العبور) عند القيام بالعرض، فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات، وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال، والضرائب المباشرة... الخ.

## 2- تأمين قروض الصادرات

### 2-1- تعريف تأمين القرض عند التصدير<sup>1</sup>:

"هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية، تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين (قد تكون حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، في مدة حتى ولو كانت يوما واحدا، كما يعتبر أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير".

ومن خلال هذا التعريف نستخلص النقاط التالية:

- ✓ تأمين القرض عند التصدير يدخل ضمن دائرة تأمينات التجارة الخارجية.
- ✓ تأمين القرض عند التصدير يعتبر وسيلة من وسائل تمويل الصادرات.
- ✓ تأمين القرض عند التصدير أداة لتنمية الصادرات.
- ✓ يختلف تأمين القرض عند التصدير عن التأمينات العادية، لأنه يؤمن القرض وليس الشيء المصدر.

### 2-2- الحاجة لتأمين القرض عند التصدير<sup>2</sup>:

وتتمثل فيما يلي :

- ✓ حماية المصدر من أخطار عدم الدفع في صفقات التصدير.
- ✓ تؤدي وثيقة التأمين إلى تحريك تمويل الصادرات، وذلك عندما لا يكون المصدر في مركز يسمح له بتمويل صفقات بنفسه، وتزداد رغبة أو استعداد البلد التجاري لمنح القروض أو تقديم تسهيلات الخصم إلى حد كبير، لضمان حرية المصدر ضد فشل عملائه من الخارج في السداد.
- ✓ وثيقة التأمين ترفع من جودة كميالية التصدير، وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان الذي يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.

<sup>1</sup> سعدي وصاف، نظام تأمين القرض عند التصدير، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 40.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص- ص 40- 44.

**2-3- تأمين قرض الصادرات في الجزائر:**

إذا تناولنا حالة الجزائر في إطار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن الإجراءات المتبعة عند تأمين القرض الخاص بالصادرات كان من اهتمام شركة التأمين (La CAAR) المطبق سنة 1988، وذلك لتفادي بعض الأخطار الناشئة أثناء عملية التصدير، ولتوضيح ذلك لدينا نموذج عن شركة أنشأت لهذا الغرض حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-205 مكلفة بتسيير نظام تأمين قرض الصادرات، والمسماة بالشركة الوطنية لتأمين و ضمان قرض الصادرات (CAGEX)، وهي شركة تمتاز بحقل واسع للتدخل في ميادين القرض (كاستخراج الوثائق التعويضية، التغطية، الإعلام التجاري ... الخ)<sup>1</sup>.

**2-3-1- المبادئ الأساسية في التأمين:**

وتتمثل في أربعة عناصر رئيسية هي: تقييم الخطر، عدم مقدرة سداد الديون من طرف المدين، التغطية الإجمالية، المعلومات التجارية.

ويمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر يقوم بتصدير سلع وخدمات، أن يكتتب في هذه الشركة والتي تعمل لأجل ما يلي:

- ✓ تعويض المؤمن عن الخسائر المتوقعة جراء تغطية ديونه، بدفع ثمن السلع والخدمات المصدرة.
- ✓ تعويض الخسائر المترتبة عن الانقطاع المحدد لسوق التصدير.
- ✓ التغطية الجزئية للمصاريف والنفقات المتوقعة عند عملية البحث عن الأسواق الخارجية.

إن وثيقة التأمين المتضمنة لقرض الصادرات تكون لصالح الذي يتحمل الأخطار التالية:

- ✓ المصدر الذي يدفع في حالة قرض المورد.
- ✓ البنك في إطار قرض المشتري.

**2-3-1-1- الأخطار المغطاة:**

حسب المادة (01) من الأمر 96-06 فإن تأمين قرض الصادرات يتضمن الحقوق المرتبطة بالأخطار التجارية والسياسية، عدم التحويل والكوارث مع العلم أن هناك أخطار أخرى.

**2-3-1-2- الأخطار المعفاة:**

وهي التي لا تدخل في عملية التأمين وتتمثل في:

- ✓ كل خسارة ناتجة عن خطر غير مغطى من طرف عقد التأمين.
- ✓ جزء من الخطر متروك على عاتق المؤمن (القسم غير المؤمن).
- ✓ الأخطار المترتبة عن عدم توافق العملية مع التنظيم والقانون المطبق في بلد المصدر أو المستورد.

<sup>1</sup> CACI, le financement des exportations, Op cit, p-p 10-18.

✓ الخسائر الناجمة عن الخلافات بين المصدر والمستورد.

### 2-3-1-2- مدة التغطية من خطر الحادث:

وتوجد فيها حالتين:

✓ **الحادث المغطى قبل عملية التصدير:** وهذا يكون بسبب إلغاء العقد من طرف المستورد قبل وصول السلعة أو الخدمة.

✓ **الحادث المغطى بعد عملية التصدير:** المصدر يجري عليه خطر عدم التغطية من الديون الناشئة في تنفيذ العقد، ويتعلق الأمر هنا بحادث خطر عدم الدفع.

### 2-3-1-3- طرق تعويض الحوادث:

إن الجزء المؤمن الخاص بالعقد من طرف الشركة الوطنية لتأمين وضممان قرض الصادرات (CAGEX)، يتغير حسب نوعية الأخطار (تجاري، سياسي)، حيث يكون محدد كحد أعلى بنسبة 90% في الخطر السياسي و80% بالنسبة للخطر التجاري. كذلك إن الأجل القانوني للحادث والمدة السارية في دفع التعويض محددة بـ: 06 أشهر كأجل استحقاق حسب المادة (11) من المرسوم التنفيذي 96-235، ويمكن لهذا الأجل أن ينخفض في حالات خاصة.

أما بالنسبة لحساب التعويض فإننا نجد حالتين في حسابه وهما:

✓ في حالة الحادث الناشئ عن الفسخ، يحسب التعويض على أساس السعر المرجعي، أي حسب قيمة النفقات المحددة في الالتزام.

✓ في حالة الحادث الناشئ عن عدم الدفع، فالتعويض يحسب على أساس المجموع (الإجمالي) غير المدفوع من الدين المضمون.

### 2-3-1-4- طرق احتساب الأقساط:

عند حساب الأقساط نجد أن معدلاتها تتغير تبعا لعدة اعتبارات والتي ترتبط بقيم الخطر الناجم مع مراعاة

ما يلي:

✓ نوعية الضمان المقترح.

✓ قدرة المستورد على الدفع.

### 2-3-2- أشكال التأمين:

هناك عدة أشكال يعتمد عليها المصدرون في تأمينات قروض صادراتهم ومنها:

**2-3-2-1- التأمين الإجمالي:**

ويخص تأمين الصادرات المتتالية للسلع الاستهلاكية الجارية، أو الخدمات التي يكون فيها القرض لا يتعدى 180 يوما ضد أخطار عدم الدفع الناتجة عن:

- ✓ عدم قدرة المستورد على الدفع.
- ✓ خطر سياسي أو خطر الكوارث أو عدم التحويل.

وبالمقابل فإنه في عقد التأمين الإجمالي، يضع المؤمن أو الشركة إجراءات ملائمة تتميز بتسعيرات مشجعة لصالح المصدر.

**2-3-2-1- التأمين الخاص:**

وهو متعلق بتغطية العقود الخاصة لسلع التجهيزات أو سوق الأشغال أو الدراسات، والتي يكون فيها القرض يتعدى مدة سنة، ويستعمل هذا التأمين في تغطية الأخطار المتعلقة بانقطاع الأسواق أو خطر الإنتاج، وبخصوص دفع القسط في هذه الحالة، فهو يكون كاملا ومسبقا، كما أن معدل القسط في هذه الحالة يتجاوز قليلا معدل القسط في التأمين الإجمالي.

**2-3-2-2- تأمين قرض المشتري (المستورد):**

ويكون مستخلصا لصالح البنك لضمان تعويض القرض الناشئ عن المشتري الأجنبي بدفع امتيازات هذا التأمين، وتتمثل في استفادة المصدر من قبض مدفوعاته المتعلقة بالسلع المباعة أو الخدمات المقدمة دون التعرض للخطر من جهة، ومن جهة أخرى فإن البنك يكون مؤمنا أيضا ضد خطر عدم الدفع من قبل المستورد.

**2-3-2-3- تأمين البحث:**

ويجربى هذا البحث لصالح المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية، أو يجمع المؤسسات التي تقبل البحث عن الأسواق الخارجية والغرض من وراء ذلك هو:

- ✓ تشجيع البحث عن أسواق جديدة للتصدير.
- ✓ ترقية المنتجات الوطنية في الخارج.
- ✓ تعويض الخسائر في حالة عدم نجاح نشاط البحث.

**2-3-2-4- تأمين المعارض:**

وتتضمن تغطية نشاطات التصدير ضد أخطار رجوع السلع المعروضة وعدم تصديرها، وعموما فإن الامتيازات المستخلصة من وراء هذه العمليات هي تأمين التوظيف الكامل والأحسن للمؤسسات، وتفادي المشاكل والعقبات الخاصة التي تقع على خزينة المؤسسة باستعمال وسائل الضمان المختلفة وتسهيل التمويل.

**3- أهم الهيئات المختصة في تمويل الصادرات وأهدافها:****3-1- أهم الهيئات المختصة في تمويل الصادرات:**

إن التمويل الفعال والجيد للصادرات يعتبر عاملا مهما لتنميتها وهناك هيئات مختصة بعملية التمويل والتي ويمكن استعراض أهمها فيما يلي:

**3-1-1- البنك المركزي:**

إن البنك المركزي يتمتع بامتياز إصدار العملة والتوزيع الائتماني ومراقبة الصرف، وهو الرقيب على التحويل الخارجي وذلك عن طريق ما يسمى بنظام التوطين، وتمثل رقابة البنك المركزي في التقارير التي تقدمها البنوك التجارية والتي تخص الحركات المالية<sup>1</sup>.

**3-1-2- المؤسسات العمومية المختصة :**

هذه المؤسسات هي أعلى الهيئات في الدولة، مثل وزارة المالية والتي تهتم بقضايا مالية، وكذا وزارة التجارة التي تهتم بإعطاء تقارير حول التجارة الخارجية.

**3-1-3- المؤسسات المالية التجارية:**

تمثل هذه المؤسسات في البنوك التجارية والتي تقوم بتمويل العمليات التجارية وكذا منح قروض للمتعاملين التجاريين.

**3-1-2- تجمعات المصدرين:**

وهي تقوم بدور قسم التصدير المشترك لمجموعة من المؤسسات التي تعمل لحسابها، وهذا يخلق هيكلًا دائمًا للتصدير يكافئ عادة معاملات تكون ثابتة في الغالب، ويسمح للمؤسسات بالاتفاق فيما بينها لتحقيق أهدافها.

**3-2- أهداف هذه الهيئات:**

يمكن تلخيص أهم أهداف هذه الهيئات فيما يلي:

- ✓ أولوية تقديم القروض المتعلقة بالتصدير أو النشاطات الموجهة للتصدير.
- ✓ تشجيع منح القروض للمصدرين بفضل تسهيلات الخصم التي يوافق عليها البنك المركزي.
- ✓ وضع مبالغ بالعملة الوطنية والأجنبية في متناول المصدرين لتمويل مشاريعهم.
- ✓ وضع نظام عملي يضمن تحويل القروض في أي وقت محدد بشروط معقولة.
- ✓ التغطية المخصصة للمخاطر المتعلقة بالتصدير والعمليات البنكية وذلك من خلال إنشاء شركة تأمين متخصصة في ذلك.

<sup>1</sup> شاكر القر ويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 58.

## المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بالجباية وسعر الصرف والإجراءات الجمركية:

إن للنظام الجبائي أهمية كبيرة من جانب تأثيره على نشاطات التصدير، وذلك عن طريق عدة امتيازات جبائية سواء تعلق الأمر بالنظام الجبائي للقانون الموحد أو التشريعات المتعلقة بالقانون الأوسع<sup>1</sup> (ترقية الاستثمارات).

### 1- نظام الإعفاء.

وينقسم إلى قسمين هما<sup>2</sup>:

#### 1-1- النظام الموحد:

ويشمل الامتيازات المستخلصة من القانون الجبائي الخاص بنوعين من الرسوم هما: الرسم على رقم الأعمال (TAP) والرسم على القيمة المضافة (TVA).

- ✓ الرسم على رقم الأعمال (TAP): حيث تكون قيمة المبيعات من السلع الموجهة نحو التصدير معفاة من هذا الرسم، مع العلم أن الإعفاء لا يخص الخدمات المصدرة.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة (TVA): بالنسبة لهذا الرسم فإن مصدري السلع والخدمات يستفيدون من إعفاء هذه الرسوم، ليتحقق لهم تخفيض تكاليف السلع والخدمات الموجهة للتصدير.

#### 1-2- القانون الموسع (خاص بالاستثمارات):

أما بالنسبة لهذا القانون، فيه مجموعة من الامتيازات الجبائية وذلك حسب مدة نشاطات الاستثمارات، ففي هذا الجانب هناك نظامان للامتياز هما:

#### 1-2-1- نظام الامتياز العام : ويتعلق بالامتيازات الخاصة بالمرحلتين التاليتين:

- ✓ مرحلة الإنجاز: إن الاستثمارات المحققة في إطار نشاط التصدير تستفيد انطلاقاً من تاريخ صدور قرار من وكالة الترقية ودعم الاستثمار من بعض الامتيازات، مثل إعفاءات على الرسم العقاري والرسم على القيمة المضافة، بالنسبة للحصول على السلع والخدمات محلياً أو عن طريق الاستيراد.
- ✓ مرحلة النشاط: خلال مرحلة النشاط (الاستغلال)، فإن المصدرين يستفيدون من إعفاء تام ودائم من الضرائب على أرباح الشركات (IBS)، والدفع الجزائي (VF)، والرسم على رقم الأعمال (TAP)، وكذلك إعفاء من كل الحقوق والرسوم المتعلقة بالمشتريات في السوق المحلية والمشتريات المستوردة لتموين الإنتاج المصدر.

<sup>1</sup> CACI, les Exportations Algérienne hors hydrocarbures, Mutation. N° 09, 1994, p-p 21-23.

<sup>2</sup> عبد القادر مولاي، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007، ص-ص 90-91، بتصرف.

**1-2-2- نظام الامتياز الخاص:**

للحصول على امتيازات خاصة، فإن قانون الاستثمار يعمل على أساس نظام الامتياز الخاص بالتمييز بين الاستثمارات المحققة في المناطق الحرة، والاستثمارات المحققة في المناطق الخاصة.

✓ **المناطق الحرة:** الاستثمارات المحققة في المناطق الحرة حسب نشاطاتهم، تعفي كلياً من الضرائب والرسوم حسب النظام الجبائي وكذلك من الحقوق الجمركية.

✓ **المناطق الخاصة:** والتي تشمل مناطق الترقية والتوسع والنمو الاقتصادي، والتي تساهم في تطوير الامتيازات المتعلقة بالنظام العام في المرحلة الأولى، إلا أنه في المرحلة الثانية تختلف مدة الإعفاء بالنسبة للرسم العقاري وذلك لمدة تتراوح من 05 إلى 10 سنوات فقط، على العكس في المناطق الحرة يعطى الامتياز للمؤسسات دون قيد أو أجل محدد للإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزائي، والرسم على النشاط الصناعي.

**2- حقل تطبيق الإعفاء (بالنسبة للمؤسسات المصدرة)<sup>1</sup>.****1-2- المؤسسات المعنية:**

المؤسسات الخاضعة لقانون (IBS)، في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة لتدابير قانون 138 المعدل لقانون 12 فإنها تعفي الأرباح الخاصة بـ :

✓ النقل البري، البحري والجوي.

✓ شركات إعادة التأمين والبنوك.

وذلك لأن هذه الخدمات تدخل ضمن نشاطات التصدير.

**2-2- العمليات المعنية بالإعفاء :**

وتخص عمليات بيع المنتجات والخدمات المصدرة بمعرفة ما يلي :

✓ ما هي المواد والبضائع والحاجات المملوكة أو المنتجة محلياً والمرسلة إلى الخارج؟

✓ ما هي الخدمات المقدمة إلى الخارج؟

**2-3- شروط الاستفادة من الإعفاء :**

للاستفادة من الإعفاء بالنسبة للمؤسسة أو الشركة المصدرة، يجب توفر بعض الشروط وهي :

✓ بيع منتجات وخدمات مع تبرير ذلك بواسطة تقديم الوثائق.

✓ أن يعاد استثمار الأرباح المعفية المحققة في التصدير في نفس المدة، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة 172 من قانون الضرائب المباشرة مع العلم:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 93، بتصرف.

- ✓ تحويل هذه الأرباح إلى استثمارات منقولة وغير منقولة.
- ✓ الحيازة على محاسبة قانونية.
- ✓ الإشارة بتصريح النتائج السنوية والأرباح المعفاة.
- ✓ منح قائمة الاستثمارات المحققة للمصالح مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وسعر تكلفتها.
- ✓ حيازة هذه الاستثمارات لمدة 05 سنوات ضمن ممتلكات المؤسسة.

### 3- الإجراءات المتعلقة بسياسة سعر الصرف:

تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم، وذلك بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته، ويعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقات بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات في آن واحد وبشكل مباشر، دون إثقال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية<sup>1</sup>.

لجأت الجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، إلى تخفيض قيمة الدينار ثلاث مرات (تم التطرق لها بشيء من التفصيل، في المطلب الثالث للمبحث الأول من هذا الفصل)، ومن أسباب اللجوء لهذه التخفيضات يمكن أن نذكر:<sup>2</sup>

- ✓ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- ✓ تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية.
- ✓ تحرير الأسعار الداخلية للكثير من المنتجات المدعمة والتي لا تعكس في الواقع السعر الاقتصادي (التوازي).

✓ محاولة تقليص العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق إعطائها الحرية التامة في تسعير منتجاتها.

### 4- الإجراءات الجمركية :

إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها، لهذا لا بد من التنظيم الحسن لهياكل هذا النظام، وذلك بالكيفية التي يصبح معها مرنا وقادرا على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية.

<sup>1</sup> سعبيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 149.

<sup>2</sup> سعبيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 165.

**4-1- أهداف النظام الجمركي:**

إن توجه الجزائر اليوم نحو اقتصاد السوق ومرافقة التحول الاقتصادي يفرض عليها انفتاح حدودها على المبادلات الخارجية، والتميز بين الاقتصاد الداخلي والخارجي وهذا التغيير ينحط على آليات جديدة هي ترقية الصادرات، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، البحث عن التكيف الأفضل لمتطلبات السوق<sup>1</sup>، وبالتالي فإن المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الاقتصادية والتطلع إليها بجد، وباعتبار أن الإدارة الجمركية هي إحدى أعمدة التجارة الخارجية فهي تتركز على محاور رئيسية وأهمها:

- ✓ التحكم في آليات التجارة لتسهيل المبادلات.
  - ✓ التكيف مع المحيط الاقتصادي.
  - ✓ المساهمة الفعالة والنشطة في القرار الاقتصادي، وذلك عن طريق إحصائها للمعلومات الاقتصادية.
  - ✓ التنظيم الحسن لهاكلها وحسن المعاملة مع الاقتصاديات الخارجية، وذلك مع المتعاملين الاقتصاديين والموظفين بصفة عامة.
  - ✓ إعادة الحيوية وعصرنة النظام لترقية الصادرات.
- ومن هذا المنطلق يسعى النظام الجمركي لتحقيق بعض الأهداف تتلخص فيما يلي:
- ✓ خلق مناصب الشغل لتخفيض نسبة البطالة.
  - ✓ تحقيق مداخيل بالعملة الصعبة بغية تقليل عجز الميزان التجاري، والرفع من مستوى احتياطات الصرف.
  - ✓ تحقيق تحول ونقل تكنولوجي وأساليب تعميمية على باقي الاقتصاد.

**4-2- وظائف النظام الجمركي:**

يعمل النظام الاقتصادي الجمركي حاليا على تغطية وظائف رئيسية أهمها:

**4-2-1- وظيفة التخزين:**

ويتلخص في نظام الإيداع والذي يسمح للسلع المستوردة بأن تكون موجودة في أماكن التخزين تحت الجمركة، وبالنسبة للمدة والإقامة القانونية فإن الإيداع الخارجي لا يتعدى السنة الواحدة، أما بالنسبة للخواص فالمدة المحددة هي سنتان، كذلك فإن السلع يمكن أن تتلقى نظاما جديدا والمعروف بإعادة التصدير.

**4-2-2- وظيفة الاستعمال (السلع المستوردة والمصدرة مؤقتا):**

بالنسبة لعمليات الاستيراد يسمح بقبول مؤقت حسب المادة 174 من قانون الجمارك الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم والضرائب، وفق السياسة التجارية الموجهة لإعادة التصدير في الحال، وذلك بعد الاستعمال (حالة السلع المستوردة مؤقتا لحاجيات العرض والتظاهرات التجارية...)، كذلك العكس بالنسبة للسلع المصدرة حسب المادة 193 الموجهة لكل الدول المشاركة في المعارض التجارية في الخارج.

<sup>1</sup>CACI, les Exportations Algérienne hors hydrocarbures, Op cit, p-p 26 -27.

**4-2-3- وظيفة التحويل (الاستيراد - التصدير):**

دائما في إطار نفس المادتين السابقتين (174-193) من قانون الجمارك، يتم الإعفاء من الواردات الموجهة لإعادة التصدير في آجال محددة بعد إجراء تحويلات عليها، كإدخالها في عملية التصنيع أو تكملة لليد العاملة، يسمح القانون بتصدير مؤقت للسلع من أجل إدخال تحويلات عليها في الخارج أو تصنيع أو إتمام لليد العاملة وإعادة استيرادها، فهنا يتم الإعفاء الجزئي للحقوق والرسوم (بالنسبة للقيمة المضافة لهذه السلع فهي تخضع لدفع الحقوق والرسوم الواجبة في الخارج).

**4-3- أنواع الأنظمة الجمركية في التصدير.**

نجد في النظام الجمركي الاقتصادي عدة أشكال من التصدير ينص عليها القانون ومنها نظام التصدير النهائي ونظام التصدير المؤقت.

**4-3-1 نظام التصدير النهائي:**

وهو النظام الأكثر بساطة، حين تصدر المؤسسة منتجات أو خدمات نهائيا.

**4-3-2 نظام التصدير المؤقت:**

وتنص عليه المادة 193 من قانون الجمارك، حيث يسمح هذا النظام بخروج المنتج المحلي من الإقليم الجزائري إلى الخارج، وذلك لإجراء بعض التحويلات أو الإصلاحات أو تقديم خدمة من أجل العرض أثناء المعارض أو التظاهرات، كما يمكن للمنتج المصدر مؤقتا أن يعاد تصديره بصفة نهائية من خلال المكان الموجود فيه أثناء العملية، وهذا في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها وإعادة استيرادها، وهذا بإعفاء كلي أو جزئي من حقوق الاستيراد الجمركي.

والقيمة لدى الجمارك عند التصدير، هي القيمة المصرحة للسلع في نقطة الخروج من الإقليم الوطني بإضافة تكاليف النقل حتى الحدود وهناك عدة حالات:

قيمة (FOB) أو (CAF) بميناء الشحن في حالة النقل البحري.

قيمة (FCA) بمطار الشحن في حالة النقل الجوي.

قيمة (DAF) في الحدود الإقليمية في حالة النقل البري أو بالسكك الحديدية.

**4-4- الإجراءات المتعلقة بكل من النقل والمنتج في مجال التصدير.****4-4-1- الإجراءات المتعلقة بالنقل:****4-4-1-1- التعبئة ونقل البضائع:**

وتعني عمليات نقل وشحن السلع من مكان إلى مكان قصد الإرسال، فهناك تخفيض بنسبة 50% للمنتجات أو المواد التي تكون داخل حاويات السلع، كذلك بالنسبة للمواد الزراعية، أما المواد المعدنية أو

الفضلات والمهملات التي يعاد تحويلها في الداخل أو الخارج فتكون بنسبة 20%، بالإضافة إلى هذا التخفيض يمكن التفاوض مع المتعاملين ضمن هذا الإجراء قصد رفع نسبة التخفيض في حالة نقل السلع بكميات كبيرة.

#### 4-4-1-2- النقل البحري للبضائع:

بالنسبة للنقل البحري هناك أيضا تخفيض بنسبة 50% كتسعيرة لكل السلع ذات الأصل الوطني الموجهة نحو التصدير، والدفع في هذه الحالة يتم بواسطة الدينار الخاص بالعقود المحررة (Coût et Fret, CAF)، أما إذا كان العقد المتمم بـ (FOB) فإن المستلم الأجنبي يدفع بالعملة الصعبة في ميناء الوصول. كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك أنواع أخرى من العقود في حالة التصدير على عكس الاستيراد.

#### 4-4-1-3- النقل الجوي:

فيما يخص إجراءات النقل الجوي فقد تم تخفيض التسعيرة الخاصة بالصادرات، حسب هذا النقل وتشكل التسعيرة في هذا الصدد بنسبة 50% من المعدل المتوسط للتسعيرات العالمية<sup>1</sup>.

#### 4-4-2- الإجراءات المتعلقة بالمنتوج:

##### 4-4-2-1- مراقبة السلع:

إن مراقبة السلع تسمح للمتعامل بإنهاء كل المشكلات الجمركية من طرف الإدارة، وتشمل (مراقبة السلع، وثيقة التصريح، التأشيرة، استخراج سند الشحن... الخ).<sup>2</sup>

##### 4-4-2-2- إيداع التصريح مع إرسال السلع:

السلع يمكن التصريح بها وبخصوصيتها قبل وصولها إلى مكتب الجمارك، وتكون عادة في الاستيراد أكثر من التصدير. الفائدة من هذا الإجراء هو الاحتياط من بعض السلع الخطيرة والتي تكون فاسدة أو قديمة... الخ، والمصرح لا بد أن يدي بكل العناصر والمعلومات التي تخص سلعته.

##### 4-4-2-3- إلغاء شهادات التصدير:

إن عمليات التصدير لا تكون إلا بقبول مسبق، فهناك بعض المنتجات لا يجري عليها التصدير، فهي لا تدخل بذلك ضمن النشاط ومن مجمله.<sup>3</sup>

✓ الأشياء ذات الأهمية الوطنية في تاريخ الفن والآثار.

✓ المرجان الخام أو النصف معالج.

✓ منتجات تاريخية (آثار).

<sup>1</sup> CACI, le financement des exportations, Op cit, p 19.

<sup>2</sup> CACI, le financement des exportations, Op cit, p-p 22-23.

<sup>3</sup> CACI, les Exportations Algérienne hors hydrocarbures, Op cit, p -p 17-18.

أما المنتجات التي لا يسمح بتصديرها إلا في إطار تبادل المنتج التقني مع إعفائها النهائي من الحقوق والضرائب هي: التمور (دقلة نور)، منتجات بتروكيماوية، الأسمدة، الخمور، معادن الحديد. بالإضافة هناك إجراءات تتعلق بـ:

- ✓ المقايضة الحدودية، والتي تتناول الصادرات ذات الأصل الجزائري والتي تشغل المناطق الجنوبية.
- ✓ التصدير المباشر، هناك بعض السلع التي تخضع للرسم على القيمة المضافة كالكتب، والأشياء ذات الطابع الفني، الأحجار الثمينة.
- ✓ كما أن هناك المنتجات المنقولة عبر السكك الحديدية، ومن مجملها (مواد محترقة، مواد غذائية، منتجات صيدلانية... الخ)، وهذه الأخيرة تعفى من الحقوق والضرائب.

### المطلب الثالث: أهم الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

بالإضافة للإجراءات المتخذة من قبل الدولة لترقية الصادرات قامت كذلك بتشجيع القطاع العام والخاص على حد سواء، وذلك من خلال توفير الإطار القانوني عن طريق إنشاء هيكل وظيفية بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين بالقيام بكل الخطوات اللازمة في عملية التصدير. وستناول من خلال هذا المطلب في بداية الأمر الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات، ثم بعد ذلك الهياكل المستحدثة لترقية الصادرات.

#### 1- الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات:

##### 1-1- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX<sup>1</sup>:

هي شركة عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة التجارة، أنشئت بانضمام من المركز الوطني للتجارة الخارجية والديوان الوطني للمعارض بمقتضى المرسوم 87-63 المؤرخ في 03 مارس 1987، وكانت في تلك الفترة تحت اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير (*Onafex*)، وفي 24 ديسمبر طرأت تعديلات على هذا الديوان ليصبح تحت اسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (*Safex*)، والغرض الأساسي من إنشاء هذه الشركة يدخل ضمن ترقية الصادرات غير النفطية من أجل المساهمة في تنمية ودفع مستوى المبادلات التجارية، وذلك عن طريق ترقية الصادرات وعقلنة الواردات، كما تعمل على تنظيم وتنشيط التظاهرات الاقتصادية في الوطن وفي الخارج من أجل أكثر حرية لصادراتنا.

خصصت الشركة *Safex* هيئة تتمثل في مديرية الجودة، بغرض منح رخص لكل المنتجات الموجهة للتصدير، وبالموازاة توفر الشركة عدة نشاطات في مجال ترقية الصادرات ومن أهمها:

- ✓ تنظيم نشاطات الأعوان الاقتصاديين سواء في البلاد أو خارجها.
- ✓ تقديم استشارات لوكلاء الأعوان الاقتصاديين عند طلبهم، من أجل إنجاز عمليات التصدير.

<sup>1</sup> La lettre d'information de la chambre algérienne de commerce et de l'industrie, 1997.

✓ تنظيم المعارض والتظاهرات التجارية وهدفها ترقية المنتجات المحلية نحو الخارج.

### 1-2- المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية<sup>1</sup>:

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 90-135 المؤرخ في 20 شوال 1410 الموافق لـ 15 مايو 1990 ومن أبرز المهام التي يقوم بها المركز نجد ما يلي:

✓ رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرافية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

✓ توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

### 1-3- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI<sup>2</sup>:

أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية وزارة التجارة، وهي تقوم بمهمة التمثيل والاستشارة والإدارة والتوسع الاقتصادي على مستوى الدوائر الإقليمية، ومن مهامها أيضا:

✓ تقديم المعلومات والآراء والاقتراحات المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية.

✓ تعرض على السلطات العمومية بالتنسيق مع الوزارة المعنية بالتجارة، كل التوصيات والاقتراحات المتعلقة بمجال التشريع والتنظيم التجاري والصناعي والجبائي والجمركي خصوصا.

✓ تنجز كل الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

### 2- الهياكل المستحدثة لترقية الصادرات:

#### 1-2- الشركة الجزائرية لتأمين وضممان خدمات الصادرات CAGEX<sup>3</sup>:

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضممان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، وهي على التوالي: البنك الوطني الجزائري، البنك الجزائري الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الشركة الجزائرية لتأمين النقل، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، الصندوق المركزي لإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات (بما فيها الصناعية)، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى اقتحام الأسواق الدولية، وذلك بفضل

<sup>1</sup> سعدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996، ص 19.

<sup>3</sup> وثيقة للشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات (CAGEX)، دليل التصدير بكل أمان، 2002.

الضمانات التي تقدمها لهم الشركة والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عمليات التصدير وتغاديا لوقوع خسائر.

ومن بين المخاطر التي تقوم الشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات بتأمينها ما يلي:

- ✓ **المخاطر التجارية:** تتمثل في العجز الفعلي عن الدفع من طرف المشتري.
- ✓ **المخاطر السياسية:** مثل المخاطر الناتجة عن الأزمات الدبلوماسية، والحروب... الخ.
- ✓ **مخاطر عدم التحويل:** الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية أو الأحداث السياسية التي تدفع بالمشتري إلى عدم الدفع أو التأخير في القيام بالدفع.
- ✓ **مخاطر الكوارث الطبيعية:** مثل الزلازل والفيضانات.

## 2-2- نقطة التجارة للجزائر<sup>1</sup>:

هي عبارة عن هيئة موضوعة تحت تصرف وصاية وزير التجارة، لم تعرف نشاطا كبيرا لكن مع الديناميكية الجديدة المصاحبة للأعمال التي من شأنها تشجيع تطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات، تم فتح شبك في مقر الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (**PROMEX**) والذي يجمع بعض الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية، وذلك قصد إيجاد أسواق تجارية لمنتجات المتعاملين الاقتصاديين.

وفي الجزائر أهم الأطراف التي تجمعها نقطة التجارة نجد:

- ✓ الجمارك الجزائرية.
- ✓ البنك الوطني الجزائري **BNA**.
- ✓ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR**.
- ✓ الشركة الجزائرية لتأمين النقل **CAAT**.
- ✓ الخطوط الجوية الجزائرية **AIR ALGERIE**.
- ✓ الشركة الجزائرية للملاحة **CNAN**.
- ✓ المركز الوطني لمراقبة النوعية والرموز **CACQE**.
- ✓ كل الأشخاص المعنويين المتخصصين في التصدير والاستيراد.

## 2-3- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية **PROMEX**:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 18 جمادى الأول 1417 الموافق لـ 01 أكتوبر 1996، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو

<sup>1</sup> CACI, le commerce international, Mutation, N°11, 1995, p 33.

تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، والغرض من إنشاء هذا الديوان هو التكفل والمشاركة في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وخاصة الجانب غير النفطي منها<sup>1</sup>.

ومن أهم مهام هذا الديوان ما يلي:

- ✓ المشاركة في تطوير الاستراتيجية الخارجية والمساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- ✓ تنشيط برنامج ترميم المبادلات التجارية الخارجية وترقيتها، خصوصا الموجهة نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات، ويساهم في تطبيق الإجراءات العمومية لدعم الصادرات.
- ✓ يقيم جهاز رصد الأسواق الخارجية، ويوفر على الخصوص المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقديم عملية الاستيراد والتصدير وترشيدها.
- ✓ إنشاء وتسيير شبكة معلومات تجارية وبنوك للمعطيات، والتي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير.
- ✓ إصدار وتوزيع كل المذكرات والمنشورات المتعلقة بسياق التجارة الخارجية لفائدة المؤسسات والإدارات.
- ✓ إنجاز الدراسات المستقبلية وتحسيد كل مساعدة تقنية مفيدة في مجال التجارة الخارجية.
- ✓ تقديم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه أعوان التجارة الخارجية في ممارسة نشاطهم.
- ✓ تقييم وتطوير علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة، أو التي تمثل طرفا مقابلا في مجال التجارة الدولية.

<sup>1</sup> سعدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لنتائج التجربة التنموية للدولة الجزائرية، ودون التستر وراء الأرقام الخيالية، يمكننا الحكم بأن التجربة التنموية الجزائرية هي تجربة فاشلة بأتم معنى الكلمة. فبعد الاستقلال سطرت الجزائر طموحات ثورية، من أجل الارتقاء بالمجتمع الجزائري من حالة التخلف المزري الموروث عن الفترة الاستعمارية في جميع الميادين، وذلك بإقامة قاعدة صناعية ضخمة وحديثة من أجل إحداث تصنيع سريع وبعتماد تكنولوجيات حديثة، والتي اصطلح على تسميتها بالصناعات المصنعة، والتي صيغت في قالب استراتيجية تنموية طموحة وثورية. غير أنه في حقيقة الأمر لم تراعي هذه الاستراتيجية مدى وفرة وندرة الإمكانيات البشرية والمادية والمالية والتراكم المعرفي في تحقيق الأهداف المنشودة عبر إعداد مختلف المخططات التنموية المعلنة، والتي لم تحقق بالنسب المعقولة في المدى الزمني المسطر لها، مما أوصلنا مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى الاعتراف بالعجز عن تنفيذ هذه الاستراتيجية التنموية في حدود هامش الخطأ المقبول.

إن واقع القطاع الصناعي في الجزائر لم يعرف أي تقدم فعلي رغم ما تم الإنفاق عليه خلال مرحلة الصناعات المصنعة البائدة، والتي زينت البلاد بمركبات ومصانع ضخمة وكثيرة، أظهرت درجة الاهتمام والأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات المنتجة للثروة، والتي كانت الجزائر فيها تمتاز بالميزة التنافسية دوليا. فاعتمدت البلاد على الصناعات المصنعة الثقيلة المشغلة لأعداد محدودة من اليد العاملة المتعلمة، كما تعتمد في المقابل على كثافة كبيرة في رأس المال، وهذين العاملين الإنتاجيين كانا نادرين في بلاد حديثة العهد بالاستقلال آنذاك، على حساب الصناعات الخفيفة والتي تعتمد على كثافة كبيرة ليد عاملة متوسطة وبسيطة التكوين، ورأسمال قليل، مما نتج عنه عدم حصول تحويل للتكنولوجيا وعدم القدرة على التحكم في التكنولوجيات البسيطة.

فبمجرد حدوث الأزمة النفطية انكشف زيف الادعاء بأن الجزائر صارت دولة صناعية بمجرد انتشار وشراء المركبات، بينما واقع الحال يكشف أن هذه المركبات والمصانع لم تكن إلا هياكل بدون روح، وأن أبسط المنتجات الصناعية ما زلنا نستوردها إلى يومنا هذا. بينما القطاع الفلاحي، بعدما كان مزدهرا ومتقدما في الجزائر ما قبل الاستقلال، عرف تهميشا مستمرا وبخاصة منذ اعتماد الثورة الزراعية التي جاءت لتدعم الثورة الصناعية. كما أكدت الإحصائيات أن الاستيراد بلغ أكثر من خمسين مليار دولار سنويا، وهو الواقع الذي يكشف حقيقة الاقتصاد الجزائري الريعي، الذي لا ينتج إلا النذر اليسير من احتياجات الجزائريين في الداخل.

## الفصل الثالث:

آفاق تنمية وتشجيع قطاع  
الصادرات خارج المحروقات

## مقدمة الفصل:

إن أكبر تحدٍ تواجهه الدولة الجزائرية يكمن في القدرة المالية المتراجعة في أفق 2018، أي بعد 05 سنوات، بالنظر إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري من التخلص من التبعية الكلية للريع النفطي والغازي رغم الفرص المتاحة، وبالأخص الفرصة الزمنية والمالية.

وللعلم فإن كل الدراسات تؤكد حقيقة علمية، مفادها أن مداخيل الجزائر من تصدير الغاز الطبيعي والتي تمثل 50 % من إجمالي المداخيل بالعملة الصعبة، تعرف انتكاسة مزدوجة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعرف الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي نموا سنويا يعادل بـ 08 %، مما يعني بالضرورة أن الصادرات الجزائرية من الغاز ستعرف تراجعاً سنوياً يقدر بحوالي 10% من المداخيل كل سنة. أما البترول فسيلقى نفس المصير خلال عشرية من الزمن. فباستمرار وتيرة الإنتاج والتصدير الحالية فإن الاحتياطي آيل إلى النضوب والزوال في عشر سنوات، ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقول بصوت مرتفع أن المخاطر تهددنا في أفق لا يتعدى سنة 2020.

وعلى هذا النحو وضعت الدولة الجزائرية آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتجسد ذلك عبر عدة إجراءات ذات طابع ضريبي وجمركي، وظهرت عدة هيئات، (أنظر الفصل الثاني - المبحث الثالث -)، كما كانت لضرورة الاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي أثر في تسارع وتيرة الإصلاحات بشكل واسع، لاسيما في تحفيز إنشاء منطقة التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية، كما تواصل هذا المسار على مستوى الأطراف المتعددة بغض النظر عن مساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

إن هذا الكم الهائل من التدابير و الإجراءات المتخذة حول ترقية التجارة الخارجية، وتنويع الإنتاج الوطني وإخراجه من تبعية قطاع المحروقات، يدعو إلى التساؤل عن: ما مدى مرونة وفعالية التدابير المتخذة لدعم ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات؟ وما هي أهم المشاكل التي تعيق التصدير؟ ما هي أهم التدابير والحلول الفعالة التي يمكن تسطيرها للنهوض بقطاع التصدير الجزائري؟

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر.**

**المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير خارج المحروقات.**

**المبحث الثالث: أفاق ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.**

## المبحث الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر

### المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1970-2010)

كما سبق وأن أشرنا فيما فات، أخذت عملية تنمية الصادرات غير النفطية صبغة العمل الاستراتيجي، منذ سنة 1991 في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية باعتباره أحد الجوانب المعنية بالإصلاح. ومن هذا المنطلق وبغية الوقوف على نتائج استراتيجية تنمية الصادرات التي اتبعتها الجزائر، وجب القيام بمقارنة تطور الصادرات غير النفطية في الفترة التي سبقت اتخاذ إجراءات تنمية الصادرات والفترة التي تلتها من خلال دراسة الاتجاه العام للصادرات غير النفطية للفترتين، كما سنقف بالتحليل للتطور الحاصل على مستوى التركيز السلعي والجغرافي لهذه الصادرات، ثم استظهار المؤشرات التي لها دلالة في قياس تطور الصادرات غير النفطية.

#### 1- تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1970-1991):

سجلت الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا تراوح بين النمو والانخفاض، حيث بلغت قيمتها 1525 مليون دينار جزائري سنة 1970، لتراجع بعد ذلك سنة 1972 إلى مبلغ قيمته 1038 مليون دينار جزائري بانخفاض عن السنة التي سبقتها بسنة 1.89%، ثم سجلت بعد ذلك ارتفاعا خلال سنة 1974 بنسبة 4.7% لتبلغ قيمتها 1333 مليون دينار. ثم استمر هذا التذبذب على نفس المنوال سنوات الثمانينات، وسجلت ارتفاعا بمتوسط 3.75%، أما بالنسبة لسنة 1990 فقد سجلت الصادرات غير النفطية مبلغ 4301 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 42.89% لتتخفف في السنة الموالية لها إلى قيمة 3430 مليون دينار وبنسبة 20.35%.

وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الانخفاض الذي يرافقه ارتفاع ضعيف من سنة لأخرى، وذلك لأنه لم تكن هنالك برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية، وحتى بعض البرامج التي شرع في تنفيذها في آخر الفترة لم تعط ثمارها لأنها كانت في مراحلها الأولى<sup>1</sup>.

وفيما يلي جدول يلخص تطور الصادرات غير النفطية للفترة المذكورة، والتي تمثل ما قبل تنفيذ إجراءات تنمية الصادرات:

<sup>1</sup> بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

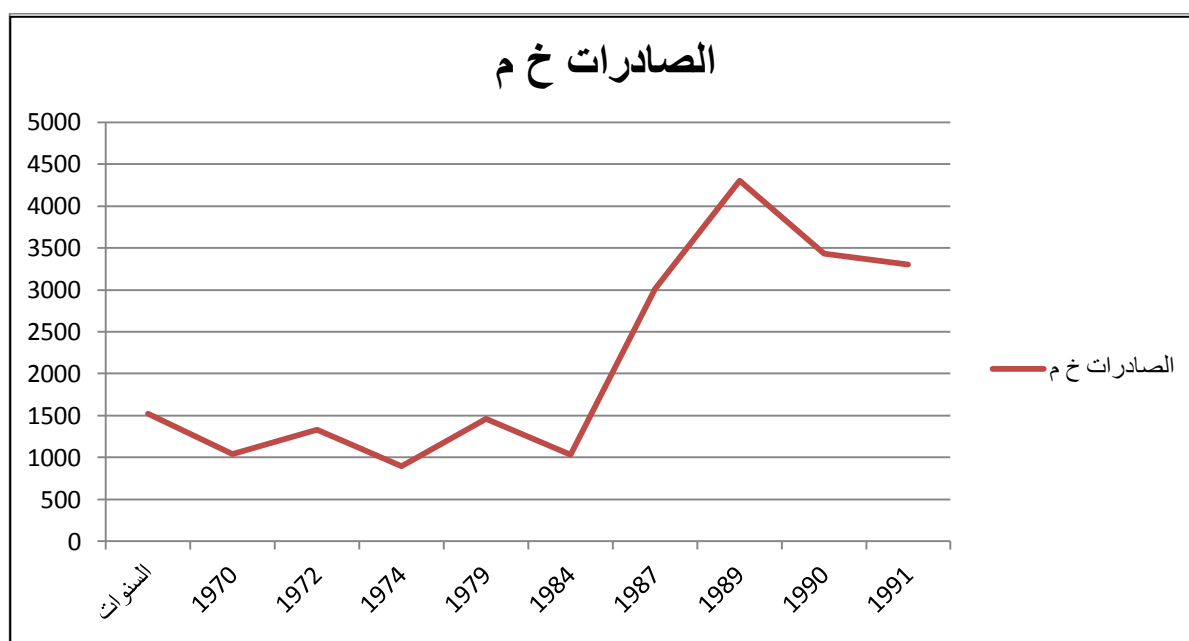
جدول رقم (09): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1970-1991)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
الصادرات خ م	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
نسبة النمو	-	1.89 -	4.71	6.28 -	62.69	11.15	21.02	42.89	20.25-

المصدر: بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص158.

شكل رقم (15): التمثيل البياني لتطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1970-1991)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال الرسم البياني، نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للمعينة عرفت تذبذبا شديدا، حيث عرفت انخفاضا تارة وارتفاعا تارة أخرى، حيث سجلت أدنى قيمة في وسط الفترة بالضبط سنة 1979، وسجلت أعلى قيمة سنة 1990، وهذا ما يمكن إرجاعه لغياب أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية كما سبق وأشرنا.

## 2- تطور قيمة الصادرات غير النفطية للفترة (1992-2010):

في هذه الفترة نمت الصادرات غير النفطية بشكل مضطرد وحققت ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى، ولم تعرف الانخفاض إلا نادرا، لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات، لم تتجاوز الصادرات غير النفطية للجزائر معدل 05% في أحسن الأحوال.

فالحكومات المتوالية منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحالي، عملت على تسطير برامج بغرض تنمية الصادرات غير النفطية يتراوح ما بين 500 إلى 800 مليون دولار.<sup>1</sup>

وفيما يلي جدول يوضح تطور الصادرات خارج النفط من سنة 1992 إلى غاية سنة 2010:

### جدول رقم (10): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1992-2010)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010
الصادرات م خ م	462	177	785	373	612	734	781	1184	1893	1047	1135

المصدر:

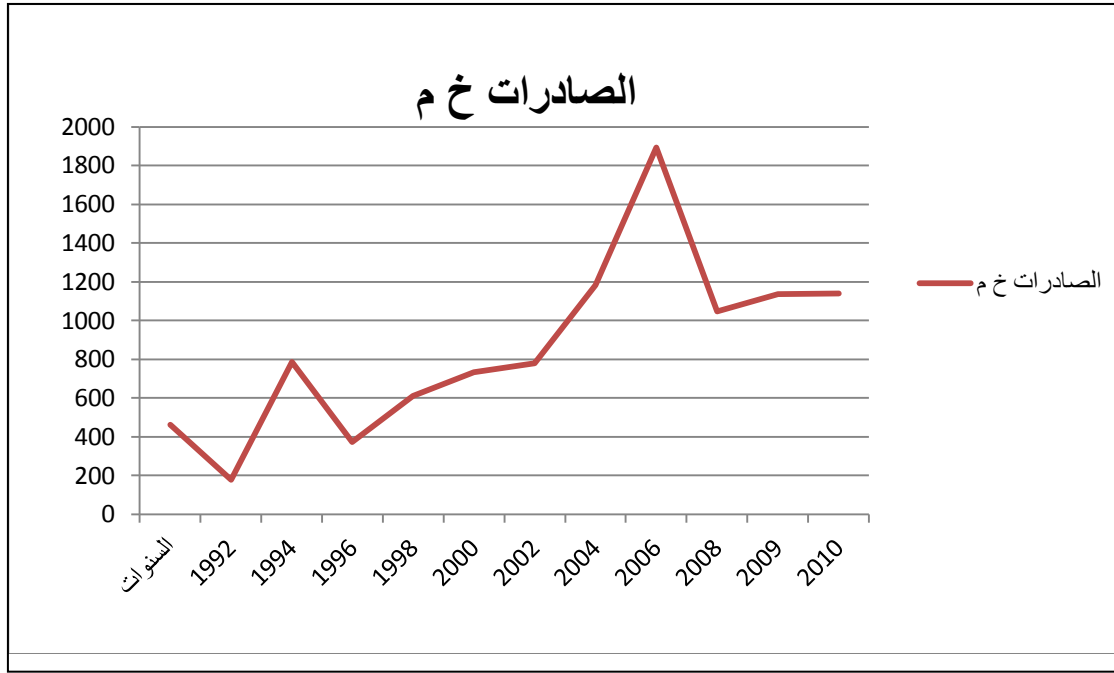
- الفترة (1992-2009): من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .ALGEX

- عام 2010: تم أخذه من الموقع <http://www.algex.dz/content.php?artID=1602&op=544>، تاريخ الاطلاع 2013/05/01، مع العلم أننا قمنا بتحويل الوحدة من الدولار أمريكي إلى الدينار الجزائري بأخذ سعر الصرف (1 دولار أمريكي = 74.4 دينار جزائري) في المتوسط لعام 2010.

من خلال التمثيل البياني لمعطيات الجدول السابق، يمكن أن نقف على تطور الصادرات غير النفطية للفترة التي أعقبت تنفيذ مجموعة من الإجراءات في إطار تنمية الصادرات غير النفطية، وعليه ندرج الشكل التالي الذي يوضح تطور الصادرات غير النفطية للفترة:

<sup>1</sup> براق محمد وعييلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 127.

الشكل رقم (16): تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة (1992-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للفترة المعنية سجلت أدنى قيمة في أول الفترة بالضبط سنة 1994، وسجلت أعلى قيمة للفترة سنة 2008، فقيمة الصادرات غير النفطية شهدت تطورا محسوسا منذ 1992 إلى غاية 2010. أما التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 2003 (-0.8%) فيعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى توقيف صادراتها لهذا البلد مثل مؤسسة سوناكوم<sup>1</sup>. أما الانخفاض الأخير الذي عرفته الصادرات غير النفطية في 2009 و 2010 فيعود أساسا إلى تراجع صادرات الجزائر من زيوت الناظفا (وهي زيوت ناجمة عن تقطير زيت الفحم) بنسبة انخفاض 45.56%<sup>3</sup>. وهذا الانخفاض كان نتيجة قرار الحكومة الجزائرية لوقف تصدير النفايات الحديدية والتي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية.

## المطلب الثاني: أهم المنتجات والمتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات

### 1- أهم المنتجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر:

حسب إحصائيات وزارة التجارة حول حوصلة التجارة الخارجية للعام 2007، فإن الصادرات غير النفطية تبقى في مستويات رديئة جدا، بحيث مثلت في نهاية 2007 ما نسبته 2.2% فقط من الحجم الكلي

<sup>1</sup> براق محمد وعييلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

للصادرات الجزائرية، أي ما يعادل 1.312 مليار دولار أمريكي. لكن مع ذلك كله فهي تكون قد سجلت ارتفاعا نسبيا يقدر بـ 11 % مقارنة بالعام 2006.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للمنتجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر، فسنحلل التطورات الحاصلة بها بالنسبة للفترة التي سبقت تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات، وأيضا للفترة التي عرفت تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات بغرض تنمية الصادرات، وذلك من أجل الوقوف على ما ساهمت به الاستراتيجية في مجال البحث عن الأسواق الخارجية والعمل على تحقيق جودة وتنمية قدراته التنافسية.

### 1-1- تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية للفترة (1980-1991):

وهنا سندرج تطور الصادرات غير النفطية حسب مجموعات الاستخدام للفترة 1980 حتى 1991، وفي

مايلي جدول يلخص ذلك :

جدول رقم (11): تطور الصادرات غير النفطية حسب مجموعات الاستخدام (1980-1991)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

1991		1988		1986		1984		1982		1980		السنوات
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	مجموع الاستخدام
55	14.6	30	7.1	26	13	48	16.3	72.4	30.2	120.2	49.5	أغذية
43	11.4	47	11.1	40	20.1	42.7	14.5	70.3	29.3	55.4	22.8	منتجات خام
169	45	179	42.6	121	60.8	195.9	66.8	91.1	38	64.4	26.5	منتج نصف مصنع
5	1.3	15	3.57	1	0.5	/	/	/	/	/	/	سلع التجهيز الزراعي
61	16.2	93	22.14	4	2	1.4	0.5	1.3	0.5	1.3	0.56	سلع التجهيز الناعي
42	11.2	56	13.33	7	3.51	4.9	1.69	4.2	1.7	1.2	0.49	سلع استهلاكية غير غذائية
375	100	420	100	199	100	293.2	100	240	100	242.7	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، منشور على الموقع: <http://www.mincommerce.gov.dz>، أطلع عليه بتاريخ: 2012/11/13.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول السابق نلاحظ أنه وعلى الرغم من قلة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات ككل (2.70% كمتوسط للفترة)، إلا أنها تتركز في ثلاث مجموعات أساسية هي الصادرات الغذائية، المواد الخام والمنتجات نصف مصنعة بحوالي نسبة تقدر بـ 85%، كما أنه وبالرغم من الدور الذي كانت تلعبه الصادرات الغذائية في صدارة الصادرات غير النفطية، إلا أنها تراجعت من 49.53% في بداية الفترة إلى 14.66% في نهايتها فاسحة المجال أمام المنتجات النصف مصنعة، والمواد الخام لتصدر قائمة المنتجات المصدرة خارج النفط، وهو ما يعطينا صورة على مدى ضعف الجهاز الإنتاجي.

### 1-2- تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية للفترة (1992-2010):

وقد شهدت هذه الفترة تطورا على صعيد التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية للجزائر، وفي ما يلي

جدول يوضح ذلك:

جدول رقم (12): تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية حسب مجموعات الاستخدام (1992-2010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2010		2009		2007		2004		2000		1994		1992		السنوات
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	مجموع الاستخدام
315	20.6	113	10.6	88	6.6	59	7.55	32	5.32	22.15	12.5	30.9	17.5	أغذية
94	6.15	170	16	169	12.7	90	11.52	44	7.19	1.52	0.86	32.7	7.08	منتجات خام
1056	69.2	692	64.9	933	74.6	571	73.11	465	75.98	131.1	74.1	233	50.4	منتج نصف مصنع
1	0.06	/	/	1	0.08	/	/	11	179	1.72	0.97	1.58	0.34	سلع التجهيز الزراعي
30	1.96	42	3.94	46	3.45	47	6.02	47	7.67	5.82	3.29	58.3	14.8	سلع التجهيز الصناعي
30	1.96	49	4.6	35	2.63	14	1.79	13	2.12	14.57	8.24	45.6	9.88	سلع استهلاكية غير غذائية
1526	100	1066	100	1332	100	781	100	612	100	176.9	100	462	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

(1992-1994): معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

(2000-2010): إحصائيات مقدمة من مركز الإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية CNIS.

من خلال الأرقام البادية في الجدول، نلاحظ أنه تم تسجيل نمو في صادرات المنتجات الغذائية بمعدلات متباطئة بعد أن عرفت انخفاضا في بداية الفترة، إلى جانب الصادرات من التجهيزات الزراعية والصناعية التي شهدت تراجعاً في نسبة مساهمتها من الإجمالي، فاسحة المجال إلى نمو قيمة الصادرات من المواد الخام والمواد النصف مصنعة، هذه الأخيرة التي تزايدت نسبة مساهمتها من عام لآخر فسجلت نسبة 75.98 % سنة 2000 ثم تراجعت قليلاً في 2010 إلى 69.2 %.

وفي نفس الإطار من الضروري جداً أن نتكلم عن ماهية المنتجات التي تصدرها الجزائر من غير النفط، وعليه رأينا أنه من الواجب أيضاً إدراج جدول ندرج فيه أهم المنتجات غير النفطية حسب مساهمتها في القيمة الإجمالية للصادرات وهو كالتالي:<sup>1</sup>

**جدول رقم (13): أهم المنتجات غير النفطية المصدرة خلال (2005-2010)**

الوحدة: مليون دولار أمريكي

سنة 2006		سنة 2005	
269.45	زيوت ومنتجات أخرى مستخرجه من تقطير الزيت	315.15	زيوت ومنتجات أخرى مستخرجه من تقطير الزيت
156.64	النشادر اللامائي	162.36	النشادر اللامائي
126.15	نفايات وبقايا المواد السبكية، الحديد والصلب	48.53	بقايا وفضلات النحاس
95.11	نفايا وبقايا النحاس	47.79	الأسمدة المعدنية
81.09	الزنك في حالة خام	46.24	علب وأكياس وحافظات وتغليف من الورق
79.11	المواد المصفحة من الحديد والصلب	42.91	الهيدروجين والغازات النادرة
53.17	الفحم الحلقية	37.56	الزنك في حالة خام
37.79	فوسفات الكالسيوم الطبيعي	26.02	متوجات مدرفلة مسطحة من حديد والفولاذ
31.69	كحول غير حلقية	22.15	الكحول غير الحلقية ومشتقاتها
25.60	الهيدروجين	20.42	فوسفات الكالسيوم الطبيعي
25.05	بوليمير الإيتيلين في الحالة الابتدائية	18.90	التمور
21.32	نفايا وبقايا الألمونيوم	104.40	بقايا وفضلات حديد الزهر الحديد والفولاذ

<sup>1</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، 2009.

سنة 2008		سنة 2007	
534.86	الزيوت والمواد الأخرى الآتية من تقطير الزيت	326	الزيوت والمواد الأخرى الآتية من تقطير الزيت
298.48	النشادر المنزوعة الماء	182	النشادر المنزوعة الماء
189.72	بقايا وفضلات حديد الزهر	113	المواد المصفحة من الحديد
137.18	فوسفات الكالسيوم	77	نفايا وبقايا النحاس
92.83	المواد المصفحة من الحديد	65	الزنك في الحالة الخام
84.52	نفايا وبقايا النحاس	37	كحولات غير حلقيه
55.77	الفحوم الحلقيه	30	الهيدروجين
55.96	الزنك على الشكل الخام	23	دواليب مطاطية
48.02	الاسمنت المائي	23	تمور
46.71	الهيدروجين	17	المياه بما في ذلك المعدنية
28.83	المياه بما في ذلك المعدنية		

سنة 2010		سنة 2009	
558	مذيب النفطنا	274.75	الزيوت والمواد الأخرى الآتية من تقطير الزيت
196	غاز الأمونيا	147.43	النشادر المنزوعة الماء
231	السكر	81.05	بقايا وفضلات حديد الزهر
44	الفوسفات	75.88	فوسفات الكالسيوم
23	التمور	31.31	الزنك على الشكل الخام
43	الهيليوم	26.54	الذهب
27	المياه المعدنية والغازية	22.38	المياه المعدنية والغازية
0.00004	العجائن الغذائية	20.51	العجائن الغذائية
61	الزنك	42.49	الهيدروجين والغاز النادر
20	الزجاج المسطح	17.10	الكحول الغير الحلقيه

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية لسنوات: (2005-2006-2007-2008-2009-2010).

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابق، نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للجزائر في الآونة الأخيرة تظل هامشية وليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الإنتاجية الناشطة في الجزائر، كما أنها ليست صادرات متأتية من جراء امتلاك الجزائر لميزة نسبية أهلتها لإنتاجها بتقنية عالية، أو بسعر منخفض اللهم إلا تلك الميزة النسبية المتأتية من الثراء الطبيعي للجزائر.

ولإعطاء شواهد إضافية على هامشية الصادرات خارج المحروقات، فإن هذه الأخيرة يلاحظ أنها تتركز أساسا في المواد الطاقوية، يأتي في مقدمتها زيوت النافطا بلبها الأمونياك والنفائات الحديدية. ومن أهم الصادرات غير الطاقوية نجد: العجائن والاسمنت والذهب والمياه المعدنية والغازية. كما أن أول مادة فلاحية تم تصديرها هي التمور، فمن خلال الجدول نلاحظ تركزا كبيرا للسلع غير النفطية، إذ تمثل قلة من المنتجات (حوالي 11 منتج) نسبة تقارب 75% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

ولعل أهم ملاحظة يمكن إدراجها بهذا الصدد، هي أن أول مصدر خارج المحروقات هي سونا طراك بنسبة 23% تليها نفضال بنسبة 12%، وعلى هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من مواد التجهيز أو المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري<sup>1</sup>.

## 2- أهم المتعاملين مع الجزائر خارج المحروقات:

إن دراسة النمط الجغرافي يمكن أن يفيد في إجراء تصنيف مبدئي للدول التي تتيح فرصا تسويقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي "*la proximité géoculturelle*"؛ فالتقارب الجغرافي يمكن المؤسسات الجزائرية من التصدير إلى دول تمتاز بالقرب الجغرافي، فستفيد بذلك من وفرة في تكاليف المواد المصدرة مما يرفع من تنافسيتها، أما التقارب الثقافي والذي يتعلق بوحدة الدين، اللغة، العادات الاستهلاكية، الأذواق، السلوك الشرائي... الخ، فهو أمر يدفع المؤسسات الجزائرية إلى تنميط منتجاتها عوض اللجوء إلى التكليف المحلي، الذي يجد من فاعلية المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها في تكييف منتجاتها على حسب احتياج وطلب كل سوق<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للجزائر هناك مجموعة من الدول تتعامل معها في المجال غير النفطي، تمكنا دراستها من استشفاف ما إذا كانت هذه الصادرات غير النفطية الضئيلة من حيث المساهمة في إجمالي الصادرات، يتركز تصديرها في دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد. وفي مايلي جدول يوضح أهم العملاء الرئيسيين لدى الجزائر في المنتجات غير النفطية:

<sup>1</sup> براق محمد و عبيلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 128.  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص- ص 130- 131.

جدول رقم (14): العملاء الرئيسيين لدى الجزائر في المنتجات غير النفطية  
الوحدة: مليون دولار أمريكي

سنة 2007			سنة 2002			سنة 2001		
القيمة	%	الدولة	القيمة	%	الدولة	القيمة	%	الدولة
353.35	26.53	فرنسا	153	26.06	فرنسا	113.09	20.04	فرنسا
150.4	11.29	إيطاليا	74	12.6	إيطاليا	95.146	16.86	إسبانيا
139.22	10.45	هولندا	70	11.92	إسبانيا	79.965	14.17	إيطاليا
125.45	9.42	إسبانيا	50	8.51	العراق	48.081	8.52	البرتغال
107.55	8.07	المغرب	34	5.79	تونس	38.061	6.85	هولندا
93.6	7.03	بلجيكا	27	4.59	رومانيا	36.061	6.39	العراق
70.1	5.26	تركيا	21	3.57	و.م.أ	28.104	4.98	و.م.أ
59.64	4.48	تونس	17	2.89	تركيا	22.742	4.03	تونس
26.34	1.98	البرتغال	16	2.72	المغرب	22.517	3.99	الأردن
25.5	1.91	الهند	16	2.72	الأردن	16.704	2.96	بلجيكا
1151.2	86.42	مجموع 10 دول الأولى	478	81.37	مجموع 10 دول الأولى	501.07	88.79	مجموع 10 دول الأولى

سنة 2010			سنة 2009		
القيمة	النسبة	الدولة	القيمة	النسبة	الدولة
224	20.29	فرنسا	216.29	20.29	فرنسا
300	14.65	إسبانيا	156.18	14.65	إسبانيا
118	8.75	إيطاليا	93.28	8.75	إيطاليا
30	1.96	المغرب	24	2.72	المغرب
110	6.54	بلجيكا	69.75	6.54	بلجيكا
29	1.9	البرتغال	16	1.5	البرتغال
169	3.79	هولندا	40.4	3.79	هولندا
4	0.26	بولونيا	4	0.37	بولونيا
4	0.26	العراق	0.07	0.006	العراق
11	0.72	البرازيل	21	1.96	البرازيل
999	59.12	مجموع 10 دول الأولى	640.97	60.576	مجموع 10 دول الأولى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

(سنة 2002-2001): مأخوذة من:

CACI, panorama des Exportations Algériennes (hors énergie) 1998 -2002, Algérie, p 8.

(سنة 2007 و 2009 و 2010): إحصائيات مستخرجة من موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

www.algex.dz/rubriques.php?rubrique=85p=1K، أطلع عليه بتاريخ: 2012/11/07.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن دول الحوض الأبيض المتوسط تأتي في مقدمة المتعاملين مع الجزائر فيما يخص الصادرات غير النفطية، بحكم قرب الموقع الجغرافي والروابط التاريخية المتينة التي تربطها بالجزائر. هذا إضافة إلى دول الجوار تونس والمغرب والدول العربية مثل العراق والأردن، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والهند.

أما بخصوص التركيز الجغرافي للصادرات غير النفطية، فنلاحظ عليها التركيز الشديد بحوالي 80% منها توجه إلى عشر دول، منها حوالي 55% في المتوسط يتحكم في مصيرها الاتحاد الأوروبي، أما على صعيد التطور العام للفترة فيبدو أن هناك تحسنا طفيفا بين بداية الفترة ونهايتها إذ انتقلت النسبة التي تستحوذ عليها العشر دول الأولى من 88.79% إلى 73.47%، وهو ما قد يعني أن الصادرات غير النفطية قد حسنت حصصها السوقية على مستوى باقي العالم (خارج الدول العشر الأولى).

### المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الصادرات الجزائرية

إن تحاليل دراسة الصادرات الجزائرية يتطلب استعمال بعض المؤشرات التي تقدم لنا تفسير حول قيمتها وأهميتها في الاقتصاد بصفة عامة، وكما نعلم فإن هناك الكثير من المؤشرات التي تعتمد في القياس، إلا أننا سنركز على أهم المؤشرات التي تعطي لنا تفسيرات نبني عليها وضعية الاقتصاد الجزائري مستقبلا.

#### 1- درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج<sup>1</sup>

" تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول على حاجياته من سلع وخدمات استهلاكية، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسية والأحداث والأزمات العالمية، ويمكن

قياس درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج وفق المؤشر التالي:  $T = \frac{X+M}{Y}$  حيث،

T : تشير إلى درجة الانكشاف الاقتصادي (معدل انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم).

X : قيمة الصادرات.

M : قيمة الواردات.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، نوقشت يوم 2011/04/14، ص 175.

## جدول رقم (15): درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي للفترة (1995-2010)

الوحدة: مليون دج

السنة	الصادرات + الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف %	السنة	الصادرات + الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف %
1995	1011643	1743631.8	58	2003	2949495	4713013.1	62
1996	1290093	2256712.6	57	2004	3651848	552607.6	66
1997	1293347	2432462.9	53	2005	4915193	6861323.9	71
1998	1141234	2444370.2	46	2006	5525545	7842716.1	70.4
1999	1451190	2825227.5	51	2007	6726915.2	8523745.6	78.9
2000	2347641	3698683.7	63	2008	7670618.6	11090800	69
2001	2245198	3784805.9	59	2009	6138053.2	10034300	61
2002	2458232	4042458.5	60	2010	7255860	12049400	60

المصدر :

الفترة (1995 إلى سنة 2007): مأخوذة من جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 176.  
الفترة (2008 إلى سنة 2010): من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من بنك الجزائر، مع العلم أننا قمنا بتحويل الوحدة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري باعتماد سعر الصرف المرجعي في المتوسط \$1 = 64.58، 72.65، 74.4 بالنسبة للسنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي.

يظهر الجدول أن الاقتصاد الجزائري شديد الانكشاف على الاقتصاد العالمي، وذلك راجع بالأساس إلى أن الناتج المحلي الإجمالي مكون بصفة كبيرة من قيم الصادرات والواردات، وهو الأمر الذي يجعله في حساسية كبيرة لكل التحولات التي قد تحدث في العالم، فنلاحظ أن مؤشر الانكشاف يتزايد بشكل تدريجي عدا سنة 1998 التي شذت عن القاعدة.

إن تكون الناتج المحلي الإجمالي بنسب تتراوح بين 44% إلى أكثر من 70% من الواردات والصادرات لأكثر من 14 سنة، يدل على أن الاقتصاد الجزائري لم يغير توجهه رغم التغيرات الاجتماعية الكبيرة التي تسود المجتمع الجزائري. كما نلاحظ أيضا أن الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% يمثل مؤشرا آخر لدرجة انكشاف الاقتصاد الجزائري وتأثره السريع بالمستجدات العالمية.

فلو أخذنا مثلا سنة 2007، فإننا نجد أن صادرات المحروقات + الواردات تشكل ما نسبته 78% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعني بصورة أخرى أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار المحروقات في العالم كما حصل نهاية 2008، فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا، خاصة انه لا توجد بدائل كثيرة كصناعة خارج المحروقات أو تنمية زراعية يمكن الاعتماد عليها لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط، فإن كانت تصريجات المسؤولين الجزائريين تصب في خانة أن هناك ما يكفي من الاحتياطات، وفي صناديق ضبط الموارد ما يكفي لمواصلة الاستيراد لسنوات أخرى، ولكن المشكل يطرح على المدى المتوسط أي بعد 5 إلى 10

سنوات، خاصة وأن كل الدول في العالم بدأت تأخذ احتياطاتها في مجال الوقود، وبدأت فعليا في استبدال الوقود التقليدي بمواد طاقة جديدة، فكل التنبؤات والدراسات تؤكد أن الاعتماد على الطاقة الأحفورية لن يزيد في أحسن الظروف عن 30 سنة، وهو ما يدعو الجزائر إلى التفكير بشكل جدي في تخفيض درجة الانكشاف الاقتصادي والاعتماد التدريجي على الطاقات المحلية المنتجة.

## 2- أهمية صادرات النفط في الجزائر

لعب النفط في الجزائر منذ أواسط نهاية الستينات دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الصادرات النفطية مصدرا هاما للحصول على العملات الصعبة الضرورية لتحقيق ما أمكن من أهداف التنمية. وقد اعتمدت الجزائر على النفط من منتصف السبعينات بشكل كلي تقريبا للحصول على الموارد المالية، حتى أنه أصبح الرافد الوحيد للاقتصاد منذ أكثر من 37 سنة، إذ تمثل إيراداته تقريبا المورد الوحيد للبلاد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الميزان التجاري الموضح في الجدول التالي:

### جدول رقم (16): الميزان التجاري للمحروقات للفترة (2005-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	نسبة	الواردات	نسبة	رصيد
2005	45004.49	98.03	211.75	1.04	44792.74
2006	53455.81	97.88	244.34	1.14	53211.47
2007	58831.31	97.79	324.26	1.17	58507.05
2008	74873.97	97.46	588.66	1.51	74285.31
2009	44128	97.64	549.26	1.39	43578.74
2010	55527	97.32	955.66	2.35	54571.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من مديرية الجمارك الجزائرية

يظهر الميزان التجاري أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على المحروقات بنسبة تصل إلى 98%، وهو ما يظهر بشكل طبيعي أن الميزان التجاري في صالح الصادرات، ولكن من الناحية الاستراتيجية تعتبر الاقتصاديات القائمة على الطاقة الأحفورية هشة وذلك للأسباب التالية:

✓ محدودية هذه الطاقة، إذ أن الخبراء يؤكدون أن الاحتياطات العالمية ستنفذ في غضون 40 أو 50 سنة القادمة.

✓ حساسية أسعار النفط للتقلبات العالمية وتحكم المضاربين في أسعارها، وقد مرت الجزائر بتجربة مريرة سنة 1986 والناتج الوخيمة التي ألمت بالبلاد جراء هذه الأزمة، وهو نفس الوضع الذي بدأ يتشكل مع الأزمة المالية الحالية والتي كان تأثيرها المباشر على أسعار النفط، حيث تهاوت في مدة شهر واحد بأكثر من 100 دولار أمريكي.

✓ إن الاعتماد المفرط على النفط يمثل من الناحية الاستراتيجية عامل سلبى على تكوين تخصصات تنموية في المجتمع، حيث إن التخصص في استخراج النفط لا يعطي أي ميزة تنافسية لتنمية للبلاد، عكس ما نجده في الدول التي لا تملك النفط فنجد هناك تخصصات تنمية رائدة في الصناعات أو الخدمات المختلفة، والواقع في الجزائر يؤكد أن المجتمع بصفة عامة غير متخصص في أي قطاع تنموي محدد أو له ميزة تنافسية فيه، وهو ما يشكل أزمة كبيرة حين يبدأ في النفاذ.

## 2-1- مؤشر المزايا التنافسية المحققة:

إن خصوصيات الاقتصاد الجزائري تؤكد سنة بعد أخرى أن البدائل التنموية لم تتحقق، فمع مرور كل برنامج تنموي نلاحظ أن المؤشرات لم تتغير بل في بعض الأحيان تزداد سوءا، ويمثل مؤشر المزايا النسبية المحققة كمقياس لتقييم على مدى 15 سنة من الدراسة نجاعة المخططات الاقتصادية في الجزائر، حيث نقوم بتحليل أهمية النفط في الاقتصاد باستعمال مؤشر ( المزايا النسبية المحققة) RCA للصادرات الجزائرية وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$RCA = \frac{x_i - m_i}{x_i + m_i}$$

حيث:

**xi**: قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع.

**mi**: قيمة الواردات لنفس السلعة أو المجموعة من السلع.

تساوي قيمة المعادلة العدد ( +1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، ومن ثم توجد هناك مزايا نسبية كاملة لصالح الصادرات، وبالعكس تكون قيمة المعادلة (-1) حينما تكون قيمة الصادرات صفرا، ومن ثم فإن مستوى التنوع المتحقق يظهر عدم توافر أي مزايا للصادرات على الإطلاق. والجداول التالي يوضح المزايا النسبية لصادرات المحروقات:

<sup>1</sup> جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 178.

## جدول رقم (17): قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المحروقات

السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA	السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA
1995	0.97	2003	0.99
1996	0.98	2004	0.99
1997	0.97	2005	0.99
1998	0.97	2006	0.99
1999	0.98	2007	0.98
2000	0.98	2008	0.98
2001	0.98	2009	0.97
2002	0.98	2010	0.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية للفترة (1963-2010).

إن مؤشر المزايا النسبية المحققة قريب من الواحد، وهو ما يعني أن صادرات النفط لها ميزة مطلقة مقارنة بالواردات، وهو من ناحية التفسير السطحي يعتبر مؤشرا إيجابيا، ولكن لما نعلم أن النفط يمثل 97% من الصادرات فإن نظرنا لهذا المؤشر تطرح أكثر من تساؤل حول أهميته، فمن ناحية التحليل الشكلي للأرقام نلاحظ أن المؤشر لم يتغير منذ 15 سنة وهو يعطي ميزة مطلقة للصادرات النفطية، فكما سبق وان ذكرنا سالفا فإن الاقتصاد الجزائري المعتمد كليا على الصادرات النفطية، فمن الطبيعي أن يكون المؤشر موجبا لناحية الصادرات، إلا أن الإشكال المطروح هو ما هي وضعية الموارد الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات، فلا يكفي من الناحية الواقعية أن تحقق ميزة مطلقة في مادة واحدة، ومن ثم فإن التحليل الذي يمكن أن نخرج به من خلال مؤشر المزايا النسبية للنفط لا يمثل مقياسا أساسيا لمعرفة قدرة الصادرات الجزائرية، دون التطرق لدراسة الموارد الأخرى والتي سنتناولها في مايلي:

## 3- أهمية الصادرات الزراعية في الجزائر:

إن البحث عن بدائل جديدة في الاقتصاد الجزائري يتطلب منا معرفة قيمة وقوة القطاعات الاقتصادية ومدى قدرتها على أن تكون بديلا مناسباً لقطاع المحروقات في السنوات القادمة، وتحظى المنتجات الزراعية في العالم بمكانة هامة للدور الذي تلعبه في تطوير الاقتصاديات الوطنية، إذ من شأن المنتجات الزراعية أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، لأنها تؤدي إلى تغطية احتياجات الدول التي تعاني من عجز في الإنتاج الزراعي تحقيق الاستقرار في الأسعار. كما أن التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تشكل دعامة اقتصادية وسياسية لأية دولة، فإذا زاد حجم الإنتاج عن حجم الاستهلاك ظهر فائض زراعي للتصدير، فإنه كلما كان القطاع الزراعي قادرا على تأمين حاجته من القطاع الأجنبي اللازم لتأمين مستورداته، عن طريق التصدير لفائض المنتجات الزراعية كان

ميزانه التجاري يعكس صورة إيجابية عن تجارته الخارجية، إلا أننا في الجزائر نعاني تأخر كبير وهو ما يظهره الميزان التجاري للمنتجات الزراعية.

**جدول رقم (18): الميزان التجاري للمنتجات الزراعية للفترة (2005-2010)**

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	نسبة	الواردات	نسبة	رصيد
2005	67.37	0.15	3587.3	17.62	3520-
2006	73.34	0.13	3800	17.71	3726.7-
2007	88.47	0.15	4953.9	17.93	4865.4-
2008	121.11	0.16	7734.2	19.78	7613.1-
2009	113	0.15	5863	14.92	5750-
2010	305	0.25	6027	14.99	5722-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 16 ديسمبر 2011.

إن الميزان التجاري يعبر على وضع صعب للأمن الغذائي في الجزائر، فنلاحظ ذلك التدهور المتصاعد سنة بعد أخرى للواردات وللعجز، وهو نتيجة منطقية للتوجهات الخاطئة للاقتصاد الجزائري على مدى العشرينات الثلاثة الماضية، التي أهملت بشكل كبير أهمية توفير الأمن الغذائي قبل كل شيء، كما أننا نلاحظ قيمة الواردات التي تصل إلى 7.7 مليار دولار في سنة 2008، وهو رقم ضخم يطرح تساؤل عن المصير في حالة تدهور أسعار البترول، ومن خلال استعمال مؤشر المزايا النسبية المحققة سنقوم بدراسة القطاع الزراعي من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (19): قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الزراعية**

السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA	السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA
1995	-0.92	2003	-0.97
1996	-0.9	2004	-0.96
1997	-0.97	2005	-0.96
1998	-0.97	2006	-0.96
1999	-0.97	2007	-0.96
2000	-0.97	2008	-0.96
2001	-0.97	2009	-0.96
2002	-0.97	2010	-0.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية الجمارك الجزائرية وبنك الجزائر.

قبل القيام بتحليل المزايا المحققة في الصادرات الزراعية، لا بد أولاً أن نسجل تجاهل الحكومات المتعاقبة في الجزائر لأهمية التنمية الزراعية في الخطط العديدة، فالتأمل لتوجهاتنا الاقتصادية يلاحظ ضبابية قائمة لحقيقة الرؤية التي يراد أن تسير بها التنمية، فلا نحن نمثل اقتصاد صناعي ولا خدماتي ولا زراعي، فالتأمل للسياسة الاقتصادية يلاحظ هذا التجاذب بين التوجهات، ففي بداية الاستقلال ومع توفر مجتمع زراعي تم تجريب التوجه الصناعي الذي قضى على الزراعة ولم يحقق من الصناعة أي ميزة، ثم تعاقبت سياسات أخرى لم تحدد هدفا واضحا يعيد الأمد لماهية الاقتصاد الجزائري، هذه الحقيقة وبعد أكثر من 40 سنة من الاستقلال ما زلنا لم نحدد الوجهة الاقتصادية للتنمية بشكل واضح.

إن مؤشر المزايا النسبية المحققة لسنوات الدراسة كما هو واضح يشير إلى أنه قريب جدا من (-1) وهو ما يعني أن الصادرات قريبة جدا من الصفر، أي عدم توفر أي مزايا للصادرات على الإطلاق، كما يوضح هذا المؤشر ضعف القطاع الزراعي في الجزائر، ونعتقد أن أسباب هذا الوضع تعود لما يلي:

✓ السياسة الزراعية في الجزائر التي مرت على العديد من التجارب الفاشلة، أثرت على القدرات الوطنية في تحقيق الاكتفاء الغذائي، فالمتبع للسياسة الزراعية في الجزائر يلاحظ التباين الكبير في التوجهات، فمن خلال الثورة الزراعية التي كانت الضربة القوية التي حطمت الإمكانية الإنتاجية الزراعية في الجزائر، ولكن بعد هذه المرحلة لم نرى سياسات ناجعة للنهوض بالزراعة.

✓ سياسة الاستيراد الزراعي التي سمحت لكل مستورد بشراء كل الحاجيات الغذائية للبلاد، مما أدى إلى وجود بارونان للاستيراد الغذائي والتي لها دور في فشل السياسات الزراعية، حيث أن هذه البارونان تأخذ امتيازات كبيرة من خزانة الدولة لتوفير الغذاء، وهو ما أدى إلى تأثر القدرات الإنتاجية المحلية التي تعتقد أن الاستثمار الزراعي لم يعد ذا مردودية في ظل سيطرة كبيرة للمستوردين.

✓ كما أن تأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل المناخية وموجة الجفاف التي ضربت البلاد لسنوات، أدت إلى نضوب بعض الموارد المائية وظهور الآفات، بالإضافة إلى الصعوبات التسويقية التي تواجهها الصادرات الزراعية، نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات وتعدد الإجراءات الإدارية، كل هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في تراجع الصادرات الزراعية.

#### 4- أهمية صادرات المواد الأولية في الجزائر:

لقد كان للتوجه الاقتصادي في الجزائر العديد من الخصوصيات، خاصة التنوع في قطاعات النشاطات الزراعية الصناعية الخدمية والبناء، مما تطلب الاستثمار في صناعة المواد الأولية الخام، إلا أن الإمكانات المحلية للاقتصاد الجزائري تبقى عاجزة على تلبية كل الحاجيات، فنلاحظ في مجال البناء قد تم تسطير برامج ضخمة للسكن تتجاوز في مخطط خماسي أكثر من مليون وحدة سكنية، إضافة للبرنامج الضخم في تهيئة المرافق القاعدية

كالطرق، ومشروع الطريق السيار شرق غرب، وكذا إعادة هيكلة الموانئ والمطارات، إضافة إلى المشاريع المتعلقة بتنمية الصناعات الصغيرة والتحويلية. كل هذه تتطلب الكثير من الموارد نوجزها فيما يلي:

- ✓ موارد مالية ضخمة تضمنها المداخيل البترولية.
- ✓ المواد الأولية التي تساهم فيها الجزائر بإنتاج محلي لا يكفي لضخامة المشاريع المسطرة، ويظهر الميزان التجاري للمواد الأولية الموضح كما يلي:

جدول رقم (20): الميزان التجاري للمواد الأولية للفترة (2005-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	نسبة	الواردات	نسبة	رصيد
2005	133.66	0.29	751.01	3.69	-617.35
2006	194.99	0.36	842.92	3.93	-647.93
2007	169.52	0.28	1324.7	4.79	-1155.14
2008	337.82	0.44	1384.7	3.54	-1046.85
2009	170	0.37	1201	3.06	-1031
2010	165	0.29	1406	3.5	-1241

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من بنك الجزائر.

إن الميزان التجاري يشهد عجزا متزايدا من سنة لأخرى بسبب ارتفاع وتيرة الاستثمارات العمومية، حيث بلغ العجز في سنة 2010 أكثر من مليار ومئتان دولار، ويمكن تحليل الوضع أكثر من خلال دراسة مؤشر المزايا النسبية المحققة في الجدول التالي:

## جدول رقم (21): قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المواد الأولية

السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA	السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA
1995	-0.9	2003	-0.83
1996	-0.9	2004	-0.86
1997	-0.85	2005	-0.87
1998	-0.85	2006	-0.69
1999	-0.84	2007	-0.62
2000	-0.83	2008	-0.6
2001	-0.81	2009	-0.75
2002	-0.85	2010	-0.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر.

لقد كان لصدور قانون تشجيع الاستثمار في الجزائر، وإجراءات تحرير التجارة الخارجية، التي شجعت قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأثر الكبير على نمو الواردات من المواد الخام، حيث انه من المنطقي أن نجد مؤشر المزايا النسبية قريب من (-1)، ما يعني عدم وجود أي أهمية للصادرات الجزائرية من المواد الخام مقارنة بالواردات. فرغم أن المؤشر بدأ يتحسن في السنوات الأخيرة إلا أن ذلك لا يعطي أهمية كبيرة للصادرات، ونعتقد أن التحليل في هذه الحالة يكون من خلال ما يلي:

- ✓ إن توجه الحكومة الجزائرية إلى الاستثمارات العمومية، التي تستهلك الكثير من المواد الخام يمثل مرحلة ظرفية، خاصة وان مدة حياة هذه الاستثمارات تعتبر طويلة نوعا ما، ويمكن التحكم فيها وكبحها كلما رأت الحكومة أن هناك اكتفاء من هذه المشاريع.
- ✓ يمكن للجزائر التحكم في استيراد الكثير من الموارد الأولية بإنتاجها محليا، وهو التوجه الذي نلاحظ أنه بدأ يؤتي ثماره خاصة في مجال صناعة الاسمنت والحديد، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار الوطني مكن الجزائر من التحكم في عملية الاستيراد.
- ✓ نعتقد أن مؤشر المزايا النسبية للمواد الأولية يمكن أن يصبح موجبا في السنوات القادمة، حين تتم عملية الانتهاء الجزئي من البرامج الضخمة المسطرة في العشر سنوات الأخيرة، حيث سيصبح الإنتاج المحلي للمواد الأولية موجهها للتصدير بشكل مكثف، خاصة في أسواق الدول الناشئة التي تعاني من فقرها الطبيعي للمواد الأولية.
- ✓ كما نرى أنه من الجانب الاستراتيجي تنمية صناعة الموارد الأولية، للتمكن من التحكم في تكاليف برامج التنمية المستقبلية، فكما هو ملاحظ في الجزائر فإن الكثير من العمل ينتظر الحكومات القادمة، خاصة في مجال التشغيل والقضاء على البطالة، وما يتطلب فتح ورشات كبيرة للتنمية في قطاعات متعددة الأمر الذي يتطلب الكثير من المواد الأولية.

✓ على الجزائر أن تتبنى نموذج التنمية المترابطة مع قوة التمكّن من المواد الأولية، حيث أنه يجب تنمية برنامج متعلق باستثمار في مجال معين من صناعة المواد الأولية يقابل ذلك التركيز على تنمية القطاعات التي تستعمل هذا النوع من المواد، فعلى سبيل المثال لو قمنا بوضع برنامج لتنمية صناعة السيارات فإنه يجب أن تكون هناك تنمية واضحة للمواد الأولية لهذه الصناعة.

### 5- أهمية الصادرات الصناعية في الجزائر:

تمثل الصادرات الصناعية في الجزائر المنتجات الحديدية، والإلكترونية، وتجهيزات البناء، والمنتجات البلاستيكية، والمطاطية، وصناعة الجلد، والورق، وبعض الصناعات الغذائية، وهي في الغالب منتجات نصف مصنعة، لأن أغلب الوحدات الاقتصادية الجزائرية المنتجة بعيدة نوعا ما عن معايير الجودة العالمية، ولا تتبنى عوامل البحث والتطوير التي تمكنها من مسايرة التطورات العالمية في الإنتاج. قبل التطرق لدراسة المزايا النسبية المحققة للصادرات الجزائرية، نبين أولا الميزان التجاري للمنتجات الصناعية والموضح في الجدول التالي:

### جدول رقم (22): الميزان التجاري للصادرات الصناعية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	نسبة	الواردات	نسبة	رصيد
2005	692.18	1.51	12673	62.39	-12007.8
2006	845.73	1.55	13554	63.2	-12711.84
2007	1039.2	1.7	17217	62.51	-16237.6
2008	1460.4	1.9	24999	64	-23538.26
2009	717	0.46	25305	41.59	-24588
2010	1116	0.34	25517	42.23	-24401

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر.

الميزان التجاري يوضح أن التوجه الذي تبنته الحكومة في مجال الاستثمار العمومي، قد أثر بشكل جلي على تطور الواردات، مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري، لأن الواردات الصناعية تمثل أكثر من 60 %، أما وضع الصادرات الجزائرية ومدى تمكنها من تكوين مزايا نسبية نلاحظها في الجدول التالي:

## جدول رقم (23): قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المنتجات الصناعية

السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA	السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA
1995	-0.98	2003	-0.87
1996	-0.83	2004	-0.88
1997	-0.83	2005	-0.89
1998	-0.89	2006	-0.89
1999	-0.86	2007	-0.87
2000	-0.8	2008	-0.86
2001	-0.81	2009	0.94-
2002	-0.84	2010	0.91-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر.

مؤشر المزايا النسبية المحققة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة جدا من (-1)، مما يعني أن الصادرات الجزائرية لا تتمتع بأدنى مقارنة بالواردات من نفس المنتجات، فنلاحظ أن المؤشر يتراوح بين (-0.8) و(-0.98)، أي أن الصادرات تقريبا معدومة بالواردات، وهذا راجع للأسباب التالية:

✓ أن القاعدة الصناعية الجزائرية التي تم تشييدها في السبعينيات وبداية الثمانينات كانت مشتتة على كل القطاعات، ولم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية والبشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي تنتج منتجات تصنف عالميا في الخردة مع التطور العالمي في جميع المجالات.

✓ كما نلاحظ أن عملية خوصصة هذه المؤسسات، قد أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، حيث كان بالإمكان دعم عملية الخوصصة بقرارات ناجعة، كان يمكن أن تؤدي إلى خلق قطاعات حديثة على أطلال الهياكل التي تم بنائها في السبعينات.

✓ أما إذا عدنا إلى تحليل مؤشر المزايا النسبية في الجدول أعلاه، فبالرجوع إلى إحصائيات مديرية الجمارك فإن الواردات الصناعية تمثل قطاعات ضخمة كالسيارات النفعية والسياحية، التجهيزات الإلكترونية، آليات الحفر والبناء، الجرارات، التجهيزات المعلوماتية، التجهيزات الطبية، المضخات، والعديد من الصناعات الأخرى، ومن هنا فإن كل الحاجيات من التجهيزات الصناعية يتم استيرادها مما أعطى مؤشرا سلبيا للصادرات الجزائرية.

✓ فلو تتبعنا إحصائيات سنتي 2007 و 2008 نجد أن أكبر قطاع يؤثر في ارتفاع الواردات الصناعية هو قطاع استيراد السيارات، الذي بلغ حدود 1900 مليون دولار ومثل تقريبا 35% من إجمالي الواردات الصناعية، ونعتقد أن الجزائر بإمكانها الاستثمار في هذا القطاع بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

خاصة، من الدول الناشئة كالصين كوريا إيران...، وهو الاتجاه الذي بدأت الحكومة تسعى له ولكن بخطى بطيئة، ونعتقد أن الجزائر أمام فرصة ساححة لتنمية الاستثمارات في قطاع إنتاج السيارات، خاصة مع الأزمة العالمية التي مست كثيرا هذا القطاع على المستوى العالمي، بحيث يمثل هذا الوضع نقطة في صالح الجزائر لجلب هذا النوع من الاستثمارات، مما يمكنها من تكوين ميزة نسبية على المدى المتوسط والبعيد لصادرات السيارات، وهو نفس النهج الذي سلكته بعض الدول الناشئة التي أصبحت الآن من أكبر المصدرين.

✓ نلاحظ أيضا أن واردات الآليات والشاحنات والجرارات تمثل مبلغ مهم يصل إلى 700 مليون دولار، مع أن المنشآت الجزائرية في هذه الصناعات ما زالت قائمة ولكن بتكنولوجيا متأخرة، ونعتقد أن الدولة الجزائرية أمامها فرص كثيرة لإعادة تكوين صناعة جزائرية قابلة للتصدير في مجال صناعات المركبات الصناعية، لو استغلت الطلبات الكثيرة للشراكة التي تقدمت بها مؤسسات عالمية، إلا أن القرار الجزائري يغلب عليه الكثير من الحسابات والحساسيات السياسية وهشاشة القوانين، مما أضر على الجزائر فرصا مهمة لتكوين ميز نسبية جديدة.

✓ أما في ما يخص الواردات الأخرى خاصة الحواسيب التي تكلف أكثر من 300 مليون دولار، فإنه لم يعد خافيا على أحد أن هذه الصناعات هي في متناول تقريبا كل الدول النامية، ونلاحظ أن هناك الكثير من الاستثمارات المحلية الجزائرية التي لو وجدت الدعم الكافي لكونت صناعة محلية رائدة، كذلك هناك إمكانيات كبيرة لفتح المجال على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، خاصة وان المجتمع الجزائري يتوجه بشكل متزايد لاستعمال المعلوماتية.

✓ إن الواردات الصناعية الجزائرية التي وصلت في السنوات الأخيرة إلى ما يقارب 6000 مليون دولار كان يمكن تخفيض فاتورتها إلى أكثر من النصف، لو استغلت الجزائر الاستثمارات المحلية والأجنبية الكثيرة التي ما زالت تنتظر الموافقة.

## 6- أهمية صادرات السلع الاستهلاكية في الجزائر

تمثل الصادرات الجزائرية من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية، نسبة ضئيلة جدا من نسبة الصادرات خارج المحروقات التي لا تتجاوز 3% من إجمالي الصادرات، تبلغ قيمة الصادرات الاستهلاكية في الجزائر معدل 90 مليون دولار سنويا، فإذا قارناها بالواردات التي تبلغ سنويا حدود 4700 مليون دولار، فإننا ندرك انه لا توجد أي ميزة يمكن تحقيقها، وهو ما يفسره الجدول التالي:

جدول رقم (24): الميزان التجاري للسلع الاستهلاكية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	نسبة	الواردات	نسبة	رصيد
2005	19	0.04	3107	15.26	-12007.8
2006	43	0.07	3011	14.03	-12711.84
2007	34	0.06	3752	18.97	-16237.6
2008	34	0.04	5036	13.37	-23538.26
2009	49	0.11	6145	15.84	-6096
2010	33	0.06	5987	14.89	-5954

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر.

ومن أجل المزيد من التوضيح نحسب مؤشر قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات السلع الاستهلاكية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (25): قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات السلع الاستهلاكية

السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA	السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة RCA
1995	-0.91	2003	-0.96
1996	-0.73	2004	-0.98
1997	-0.73	2005	-0.98
1998	-0.97	2006	-0.96
1999	-0.97	2007	-0.96
2000	-0.98	2008	-0.98
2001	-0.98	2009	0.98-
2002	-0.96	2010	0.98-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر.

الواضح من الجدول السابق أن مؤشر الميز النسبية المحققة يعبر على وضع غير متكافئ تماما بين الصادرات والواردات للسلع الاستهلاكية، فهو قريب جدا من (-1) أي انه لا توجد أي ميزة تقريبا للصادرات، ولكن يمكننا أن نقدم تحليلا من خلال تركيبة الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية، وتحديد آفاق الجزائر في تقليص التكلفة الكبيرة لهذه السلع :

✓ إن السلع الاستهلاكية غير الغذائية المكونة للواردات، تتمثل في الأدوية التي تفوق تكلفتها السنوية 1200 مليون دولار، وبعض التجهيزات الطبية وملحقات السيارات، الثلاجات، التجهيزات المنزلية ولواحقها، الهوائيات المقعرة، وأجهزة الاستقبال التلفزيوني، والتي تبلغ تكلفتها حوالي 800 مليون دولار.

✓ إن أكبر تكلفة استيراد هي الأدوية، هنا نطرح تساؤل كبير (لماذا هذا التأخر الكبير في الصناعة المحلية للأدوية؟). إن التكلفة الكبيرة للأدوية كان يمكن في الخمس سنوات السابقة تقليصها إلى أقل مستوى ممكن، لو أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الدولة في مجال تنظيم سوق الأدوية قد اتخذت من سنوات سابقة، كما أن الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية كانت كثيرا مهمشة بسبب قوانين التعويض على الأدوية التي تصب في صالح المخابر العالمية .

✓ كما أننا نلاحظ أن العديد من المواد التي يتم استيرادها تمثل في الحقيقة صناعات صغيرة، كان يمكن للحكومة إنتاجها محليا أو عن طريق الاستثمارات المحلية، حيث يمكن بسهولة إنتاج الثلاجات أو التجهيزات والأثاث المنزلي الذي لا يتطلب تكنولوجيا كبيرة بل إرادة لدعمها .

✓ السلع الاستهلاكية الغذائية فهي مكونة بالأساس من مادتي السميد والفرينة بقيمة تصل إلى 1400 مليون دولار، والحليب بقيمة 710 مليون دولار، واللحوم بقيمة 170 مليون دولار، والخضر والقهوة والشاي والسكر بقيمة 350 مليون دولار .

✓ إن المتأمل في معدلات استيراد السنوات الماضية، يلاحظ الأرقام الضخمة التي تصرف في مجال الغذاء، خاصة لما نعلم أن الجزائر قد وظفت مبالغ ضخمة في مجال الاستثمار الزراعي على مدى أكثر من 8 سنوات، أو ما يسمى ببرنامج الدعم الفلاحي الذي لم يمكن البلاد من التقليل من معدلات التكلفة الغذائية، فحسب البرنامج الذي تم توظيفه كان متوقعا من الجزائر أن تصبح بلدا مصدرا أو على الأقل مكتفيا ذاتيا، إلا أننا نلاحظ أن تكلفة الاستيراد تتزايد سنويا.

إن الخلاصة التي يمكن أن نستقيها من دراسة مؤشر المزايا المحققة، أن الاقتصاد الجزائري يستفيد من ميزة مطلقة واحدة فقط والخاصة بإنتاج النفط، أما باقي القطاعات فان الواردات تحقق ميز مطلقة، حيث أظهرت مجموعة المؤشرات الإحصائية المستخدمة في التحليل أن الجزائر تعاني من خلل واضح، فتميز التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات، مقابل مد واسع من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية، ما جعل الاقتصاد تابعا للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب والعرض.

بالإضافة إلى ذلك، فان النشاط الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل قوي بما يوفره قطاع الاستيراد من سلع وخدمات، مما يعمق الأثر على واقع وحجم الاقتصاد المحلي، إلا أن تأثير الناتج على الصادرات يعتبر متدنيا إلى حد كبير، حيث ترتبط الصادرات بظروف السوق الدولية وتقلبات شروط التبادل التجاري، فتراجع هذه الشروط في غير صالح الاقتصاد المحلي الذي يمارس دوره الأساسي من خلال النشاط الإنتاجي المحلي .

## المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير خارج المحروقات المطلب الأول: مشاكل على مستوى الاقتصاد الوطني

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية والذي دام لمدة طويلة، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر تم الرضوخ له، وهو ما ظهر على سلوك وتصرفات أغلبية الأعوان الاقتصاديين، فنشاط التصدير خارج المواد النفطية لم يساير الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وحتى الأهداف المسطرة في برنامج الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة لم تتحقق، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الجمود وعن القطاعات المرشحة لرفع التحدي في هذا الشأن:

### 1- على مستوى القطاع الفلاحي:

بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطني، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي. ومن ثم فإن إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة، قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير، نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

✓ انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم بإهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، وهو ما أثر على تطور هذا القطاع الحساس، وحتى الميزات النسبية التي كانت تحوزها الجزائر في هذا المجال تم تحطيمها كنتيجة لهذا الاختيار، بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة، وحتى رأس المال الاجتماعي كان مؤهلا للتفاعل مع القطاع الفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي.

✓ الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية، مع تراجع الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره.

✓ تحسن أسعار البترول أدى إلى التفكير أكثر في الاستيراد من أجل سد حاجات السكان الغذائية، وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق.

✓ اعتماد القطاع الفلاحي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره (ظروف مالية، مادية، تقنية...)، فإن أي تقلب في الأحوال الجوية (نقص الأمطار مثلا) يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

<sup>1</sup> سعبيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 112.

✓ يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية، وبوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي (نسبة كبيرة من الفلاحين لديهم أقل من 5 هكتارات مقابل نسبة قليلة لها أكثر من 10 هكتارات).

## 2- بالنسبة للقطاع الصناعي:

تنبت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة تركز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، يرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه الكلية للريع البترولي من جهة، ومن جهة أخرى لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت. مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل وكأنها إدارات عمومية بعيدة عن تحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وهو ما أدى بدوره إلى ضآلة في القيمة المضافة التي تحققها، إضافة إلى بقاء صادرات هذا القطاع عند مستويات دنيا وبالخصوص منها تلك الصناعات غير النفطية.

و ترجع أسباب هذا التدهور في الصادرات الصناعية، وخاصة غير النفطية منها إلى ما يلي<sup>1</sup>:

✓ توجيه النظام الإنتاجي الصناعي للسوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، وهو الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات في ظل غياب استراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها.

✓ التبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي، إذ أن إمدادات القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج. هذه التبعية للخارج وفي ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات الخارجية، أدت إلى استعمال ضعيف للطاقة الإنتاجية المتوفرة ( 50 % في المتوسط). هذا إضافة إلى ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية، مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي ومن ثم أثر ذلك على إمكانية التصدير للخارج.

وبخصوص النماذج التسييرية في المؤسسات الاقتصادية الصناعية، فإن هناك أسباب كثيرة تفسر الجمود الكبير الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية، ويتجلى هذا الضعف في النقاط التالية<sup>2</sup>:

## 2-1- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية:

تسم أثر تطور الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات الصناعية الجزائرية بانخفاض مستواها في معظم جوانبها، وهذا ما عبر عنه بنقص مستوى الإنتاجية في هذا القطاع، حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13 %، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص-ص 115-119.

<sup>2</sup> منير نوري و إبراهيم لجلط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 9-10 نوفمبر 2010، ص 80.

تسمح لها أن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة منذ بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية لأن تكون سجين السوق الذي تعمل له، ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

## 2- ضعف القدرة التنافسية:

نشأت الصناعة الوطنية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصرت عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقييم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقييم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافسته.

إن أسوار الحماية التي تتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج سلبية على القطاع الصناعي العمومي، بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها:

✓ تدني مواصفات السلعة المنتجة مقارنة مع غيرها من السلع في الأسواق الخارجية.

✓ ارتفاع في تكلفة الإنتاج.

✓ آلية العمل الاقتصادي والإداري من أبرز سماتها الأساسية البيروقراطية.

✓ تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع الأسواق بقوانينها ومتغيراتها

وأخيرا ما يعكس هذه المشاكل وغيرها، تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، تشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق، وأدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام

الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها ما زال واقعا يدل عليه، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المتشابهة، إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة مثل:

✓ توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إيرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

✓ المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية، وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

### 3- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع:

تتميز الصناعة الوطنية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية، وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، وهذا عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

✓ عدم التمكن من الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

✓ اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.

✓ الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

✓ الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعتها ضمن مقاييس وطنية بجثة لسوق واحد، حيث أن العالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، في حين أن لا تزال مسألة التكلفة والنوعية تشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمام الصناعة الجزائرية.

### 4- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية

المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج بنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما تفتقده الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

### 5- ضعف التسويق بالمؤسسات الجزائرية:

تواجه معظم المؤسسات اليوم مشكلات تسويقية، وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، فالمنشأة التجارية قد تواجه بمشكلات مختلفة عن تلك التي تواجه المنشأة الصناعية أو الزراعية، وتأتي أبرز المشكلات التسويقية من:

✓ أن معظم المؤسسات الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث، بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع. والسبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر عن النتائج المحققة ميدانيا، إضافة إلى أن قصور مسيري المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي.

✓ انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخاص والخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع التي تركز على الجانب التصديري. وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، أي مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة. إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية.<sup>1</sup> فعلى سبيل المثال تنتج الجزائر ما يقارب 400.000 طن من تمر "دقلة نور" ولكن ما يصدر لا يتجاوز 16000 طن بسبب<sup>2</sup>:

✓ رداءة نوعية التغليف.

<sup>1</sup> سعدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>2</sup> العياشي زرار، الإستراتيجية التنموية في الجزائر و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010، ص 246.

✓ نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات الوطنية، والفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها.

ومما سبق، يتضح أن الأداء التسويقي سيئ لمعظم المؤسسات الجزائرية بسبب عدة عوائق أهمها:

✓ العوائق المرتبطة بطبيعة التسويق.

✓ العوائق المرتبطة بالنظام والبيئة الاقتصادية.

✓ العوائق الخاصة بالذهنية التسييرية.

### المطلب الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي

يواجه المحيط المؤسسي والتشريعي للصادرات خارج المحروقات مختلف العراقيل التي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

#### 1- المشاكل المتعلقة بالتصور القانوني للتصدير:

##### 1-1- من حيث نمط تقديم المساعدات:

في مجال التصدير ليس هناك تنظيم خاص مطبق على مجموعة منتجات وخدمات، فالإطار القانوني العام هو نفسه بالنسبة لجميع القطاعات، ويستثنى هنا تصدير التمور فهو مؤطر بالقرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 متعلق بالتنوع وتقدم التمور هذا من جهة.

والسؤال المطروح من جهة أخرى عن التصور القانوني الجزائري لدعم وتشجيع الصادرات؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب البحث عن الجوانب التي تتدخل فيها الدولة ليس لدعم وتشجيع الصادرات بل تتدخل مباشرة لتشجيع وترقية الصادرات، وهذا ما تعبر عنه النقاط التالية:<sup>1</sup>

##### 1-1-1- تمويل الصادرات خارج المحروقات:

في الجزائر هناك ثلاث طرق لتمويل الصادرات ( أنظر المبحث الثالث - الفصل الثاني)، بالنسبة للصندوق الخاص لترقية الصادرات، المادة الأولى من المرسوم التنفيذي<sup>2</sup> رقم 96-205 مؤرخ في 18 محرم عام 1417 الموافق 05 جوان سنة 1996 والذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302، هذه المادة تعطي تسمية لهذا الحساب بالصندوق الخاص لترقية الصادرات، وتكون مساعدة الصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات بنسب تمويل كالتالي:

<sup>1</sup> موقع وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك: <http://www.douane.gov.dz/promohydroar.pdf>, op,p-p:19-20، أطلع عليه بتاريخ:

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996، ص 5.

- ✓ 80 % للمشاركة في أسواق العرض المسجلة في البرنامج الرسمي المقرر من طرف وزير التجارة.
- ✓ 50 % بالنسبة للمشاركة في التظاهرات التي لا تظهر في البرنامج الرسمي.

وفي حالة عرض متبوع ببيع، معدل التغطية من طرف الصندوق الخاص لتمويل الصادرات للمصاريف المتعلقة بالنقل وعبور المنتجات المعروضة تدرس حالة بحالة من طرف اللجنة الاستشارية.

### 1-1-1-1- في مجال تمويل النقل الدولي:

بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الدولي، التنضيد (*manutention*) في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير ينص القرار الوزاري رقم 8 جانفي 2000 على منح نسب المساعدة كالاتي (حسب وجهة البضائع):

- ✓ 80% بالنسبة للعراق وليبيا.
- ✓ 50% بالنسبة للوجهات الأخرى.
- ✓ 100% بصفة استثنائية، لبعض الملفات مبررة ومدروسة حالة بحالة.

أما البنود الأخرى للصندوق الخاص لترقية الصادرات تنص على التكفل بـ :

- ✓ التكاليف المرتبطة بدراسة السوق الخارجي، لإعلام المصدرين والدراسة لأجل تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- ✓ التكاليف المتصلة بتكيف نوعية المنتجات مع السوق الخارجي.
- ✓ جزء من تكاليف بسط البضائع (*prospection*) للخارج المدعمة من طرف المصدرين.

### 1-1-2- إنشاء تأمين قرض للتصدير:

أصبح نشاط التصدير مطلبا لا غنى عنه عالميا، ويعتبر مؤشرا لتطور اقتصاد ما، ولكن هذا النشاط لا يخلو من المخاطر، ولأجل هذا وبهدف مواجهة هذه المخاطر وغيرها تم إنشاء تأمين القرض على الاستيراد في الجزائر، هذا النظام يسمح بإلغاء التخوف من أخطار التصدير من جهة ومن جهة أخرى استرجاع المداخيل في حالة دفع الطرف الآخر، وبالتالي فالمصدر سيدفع له مبلغه مهما كانت العلاقات التجارية مع زبونه وهذا بفضل التحفيز المنشأ في إطار تشجيع الصادرات والذي يسمى الصندوق الجزائري لضمان الصادرات.

## 1-1-2-1-1- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات:

تظهر في حالتين:

## 1-1-2-1-1- عندما تتدخل ليس لصالحها وإنما لصالح الدولة وتحت رقابتها:

ففي هذه الحالة الدولة تستعمل أموالها الخاصة، وهذا يكون عموماً لتغطية المخاطر السياسية والتي تتمثل

في:

✓ قرار أو عمل دولة ما يحول دون تنفيذ العقد المضمون.

✓ أحداث سياسية، كوارث طبيعية، وكذا عدم التنفيذ.

✓ قرار عدم التحويل.

يكون تعويض هذه الأخطار من طرف الشركة الجزائرية للتأمين على القرض بعد ستة أشهر من تاريخ تحقق الخطر السياسي، وتجدر الإشارة هنا أن نسبة التغطية لجميع المخاطر المؤمن عليها (بما في ذلك التأمين باستعمال أموال شركة التأمين الخاصة) لا يصل أبداً إلى نسبة 100% (يتراوح بين 60% إلى 90%) من مبلغ الخسارة.

## 1-1-2-1-2- سير التأمين والتعويض:

" تتخذ مقررات منح الضمانات حسب ثلاثة مستويات في الاختصاص تعدها اللجنة (عند التصدير) مسبقاً ويوافق عليها الوزير المكلف بالمالية بقرار وذلك:

✓ على مستوى الشركة.

✓ على مستوى اللجنة.

✓ على مستوى الوزير المكلف بالمالية (المادة الرابعة)<sup>1</sup>.

تسلم الضمانات مقابل دفع أقساط تحدد نسبتها:

✓ الشركة، فيما يتعلق بالأخطار المؤمنة لحسابها الخاص والأخطار التي تفوضها بها اللجنة.

✓ اللجنة أو الوزير المكلف بالمالية، فيما يتعلق بالأخطار المؤمنة لحساب الدولة (المادة التاسعة)<sup>2</sup>.

ويجب على الشركة في حالة وقوع أحد الأخطار المؤمنة لحساب الدولة، وبعد التأكد من توافر شروط تنفيذ الضمان ومن حصول الضرر، أن تدفع للمؤمن التعويض المستحق في أجل لا يتجاوز ستة (6) أشهر من

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 96-235، مؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996، يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كفياته (الجريدة الرسمية) العدد 41، الصادر بتاريخ 3 جويلية سنة 1996، ص 13.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 14.

تاريخ استلام الرسالة الموصى عليها التي تشعرها بوقوع الحادث ( المادة الحادية عشر).<sup>1</sup> إن فترة 6 أشهر جاءت لأنه قد يتمكن فيها المدين من معرفة صعوبات الخزينة، وبالتالي إعطائه مهلة إضافية تسمح له بتسديد ديونه. إن تغطية حادث التأمين (*sinistre*) الأكيد، تحدد نسبة مقدار الضمان بـ :

✓ 80 % من مبلغ الخسارة بالنسبة للخطر التجاري.

✓ 90 % من النسبة للخطر التجاري.

أما بالنسبة لخطر عدم امتلاك المصاريف المقدمة من طرف المؤسسة المرتبطة بعملية الاستكشاف أو المشاركة في المعارض، فتحدد نسبة الضمان بـ 60 % من الميزانية المضمونة. إن الأهداف المرجوة من هذا النوع من التأمين هو:

✓ تشجيع البحث عن أسواق جديدة للتصدير.

✓ ترقية المنتجات الجزائرية في الخارج.

✓ التعويض في حالة عدم النجاح في المعرض نسبة 60 % من التكاليف المتعلقة بالانتقال إلى الخارج، والتقرب من حلقة التوزيع للعقود التجارية ومشاركات أخرى في المعارض وأسواق العرض.

وما يلاحظ انه بالرغم مما تقدمه CAGEX من دعم للصادرات الوطنية خارج المحروقات، إلا أنها لم تتناول بعض الأخطار التي تعتبر تغطيتها ضرورية للاقتصاد الوطني؛ ويتعلق الأمر بخطر الصرف، وخطر تقلب الأسعار، خاصة أن أسعار السلع في العالم تعرف تقلبات كثيرة بالإضافة إلى أخطار أخرى.

## 1-2- من حيث تسيير مخاطر الصرف:

### (*rapatriement des recettes des exportation*) أي إرجاع مدا خيل الصادرات

فمراقبة الصرف في الجزائر تنص على أن إرجاع مدا خيل الصادرات من العملة الصعبة يجب أن يتم في غضون 120 يوما بعد إرسال البضائع.

وهذا ما نصت عليه كلا من المادتين 5 و 11 من نظام بنك الجزائر المؤرخ في 14 أوت 1991، والذي يتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات. فقد جاء في المادة الخامسة ما يلي، " ... ولا يمكن أن يتم التوطين إلا بعد ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر عندما يكون تسديد التصدير يتعدى 120 يوما"، وجاء في المادة الحادية عشر ما يلي: "... كما لا يجب أن لا يتعدى اجل تسديد الصادرات عشرين ومائة يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 96-235 مؤرخ في 16 صفر عام 1417، الموافق لـ 2 يوليو سنة 1996، يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كفيياته (الجريدة الرسمية)، المرجع السابق، ص 14.

<sup>2</sup> موقع وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مرجع سبق ذكره، ص 22.

هذا التحديد يفرض على الجزائر أن تصدر إلا السلع الاستهلاكية والمواد الأولية، و مواد التجهيز الخفيفة، لذلك يجب أن يخضع هذا التحديد إلى مرونة حيث انه لا يكون هناك دائما إمكانية لتخصيص المنتجات المباعة في ظرف 120 يوم، وأن الالتجاء إلى بنك الجزائر يعتبر عرقلة قانونية لدعم ترقية الصادرات .

كما أنه وبغرض التصدي لخطر الصرف الذي مس كثيرا تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، ثم إصدار الأمر لوزير المالية رقم 15 المؤرخ في 17 مارس 2002 بهذا الشأن والذي أعطى تحديد للأسعار الدنيا لهذه النفايات.<sup>1</sup>

## 2- مشاكل متعلقة بمدى الاستفادة من المزايا الجمركية عند التصدير:

تم التعرض في (الفصل الثاني- المبحث الثالث)، إلى عدة مزايا وإعفاءات وتدابير تحفيزية، اتخذتها الدولة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، فما مدى تعامل وتجاوب المتعاملين الاقتصاديين الفعليين أو المحتملين مع تلك السياسة المنتهجة من طرف الدولة؟. لقصد إعطاء عناصر الإجابة على السؤال، يتم أولا عرض مدى تجاوب المصدرين مع التسهيلات الجمركية، ثم مدى مساهمة هيئات دعم الصادرات في تقديم مساعدات ذات طابع معلوماتي للمصدرين:

### 2-1-1- مدى الاستفادة من الأنظمة الاقتصادية الجمركية:

الأنظمة الجمركية التي لها علاقة بالتصدير هي:

#### 2-1-1-2- نظام المستودع الجمركي:

هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع، تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، (المادة 129 قانون الجمارك)<sup>2</sup>، وبالتالي يمكن أن توضع تحت النظام البضائع الجزائرية المعدة للتصدير، كما يمكن أن يوضع تحت النظام البضائع الأجنبية المستوردة في انتظار تحديد وجهة نهائية لها. وتحدد مهلة مكوث البضائع في المستودع بسنة واحدة، غير انه يمكن تمديدتها من طرف إدارة الجمارك، شريطة أن تكون البضائع في حالة جيدة وأن تبرر الظروف ذلك (المادة 132 و 133 من قانون الجمارك).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid, p 22.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 98-10 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يعدل ويتم القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979، المتضمن قانون الجمارك (الجريدة الرسمية)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 33.

**2-1-1-1-1-2- تصفية نظام المستودع:**

قبل انتهاء المهلة المحددة، يجب على الملتزم تعيين نظام جمركي آخر للبضائع، شريطة استيفاء الشروط والكيفيات المطبقة على النظام (المادة 133 قانون الجمارك)<sup>1</sup>.

**2-1-1-1-2- أصناف المستودع الجمركي:**

المستودع المعتمد يمكن أن يكون مفتوح لجميع المستعملين، كما يمكن أن يكون مخصصا لاستعمال مالكة فقط، أو يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية (المستودع العمومي، المستودع الخاص، المستودع الصناعي)-المادة 129 قانون الجمارك)<sup>2</sup>.

**2-1-1-2- نظام تحسين الصنع الإيجابي (perfectionnement actif):**

يسمح نظام تحسين الصنع للمؤسسات المستقرة بالإقليم الجمركي، أن تستورد البضائع الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تخضع إلى عمليات تصنيع أو تحويل أو صنع إضافي، بالقبول المؤقت مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي (المادة 174 قانون الجمارك)<sup>3</sup>، وتسمى المنتجات الناتجة عن هذه العملية المنتجات المعوضة.

تخصص الاستفادة من هذا النظام للمؤسسات التي تستخدم هي بنفسها البضائع المستوردة، إلا أنه يمكن أن ينجز جزء من عمليات تحسين الصنع من طرف شخص آخر، وفي هذه الحالة يبقى المستفيد من القبول المؤقت المسؤول الوحيد اتجاه إدارة الجمارك بالنسبة للالتزامات المكتتبة.

**2-1-1-3- تحسين الصنع السلبي:**

هذا النظام يشترك مع نظام تحسين الصنع الإيجابي في جميع قواعده، والفرق يكمن في وجهة البضاعة، ففي حالة الصنع السلبي يتم تصدير البضائع الجزائرية للخارج لتخضع لعمليات التصنيع (يعتبر نظام مقابل لتحسين الصنع الإيجابي)، وفيما يخص هذه الدراسة فإن تحسين الصنع السلبي قد يعرف تصفية غير عادية بأن يتمكن المستفيد من بيع المنتج المعوض في الخارج، وبالتالي فإنه يقدم تصريح تصدير نهائي لتصفية هذا النظام.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 34.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 33.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 37.

## 2-1-4- إعادة التموين بالإعفاء:

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء، النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية، مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي، (المادة 186 قانون.ج)،<sup>1</sup> الأجل التنفيذي الذي يجب أن تتم فيه عملية الاستيراد لا يمكن أن تتجاوز ستة أشهر من تاريخ بداية التصدير، كما تخصص الاستفادة من هذا النظام للمنتجين والمصدرين المقيمين في الإقليم الجمركي، إن هذا النظام يمنح للسلع ذات المنشأ الخارجي والتي استوردت تعويضا لمنتجات تم تصديرها مسبقا، ويتم تصفية هذا النظام عند استعمال السلع المستورد بالإعفاء في عمليات التصنيع، ثم تصدير المواد الناتجة عن هذه العملية.

## 2-1-5- العبور الخارجي عند التصدير:

يتم بموجبه نقل البضائع تحت الرقابة الجمركية والمتوجهة مباشرة إلى خارج الإقليم الجمركي، من مكتب جمركي يقع داخل الإقليم إلى مكتب جمركي حدودي.

على الرغم من المزايا التي تقدمها الأنظمة الجمركية إلا أن إقبال المصدرين عليها يبقى جد ضعيف، لتشهد نسب ضئيلة حسب ما يبينه الجدول لفترة ما بين 1999/1998

## جدول رقم (26): الأنظمة الجمركية عند التصدير للفترة (1999-1998)

معدل النمو %	1999	1998	
58-	7101	16909	الأنظمة الجمركية الاقتصادية
38	828500	599903	أنظمة جمركية غير الاقتصادية
35	835601	616812	مجموع التجارة الخارجية
20	% 1	% 3	نسبة الأنظمة الجمركية

Source: [http:// www.douane.gov.dz/promohydroar.pdf](http://www.douane.gov.dz/promohydroar.pdf), Op cit, p 25.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-98 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يعدل و يتمم القانون رقم 07-79 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979، المتضمن قانون الجمارك، (الجريدة الرسمية)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

إن هذه الإحصائيات تبين الحصة المحتمشة لقيمة الأنظمة الجمركية عند التصدير، مما يدل على الطابع الاستهلاكي والتجاري المحض للمنتجات التي تصدرها الجزائر، فأغلب الصادرات تمر عبر نظام الاستهلاك النهائي، أي نظام جمركي غير اقتصادي، وهذا راجع إلى أن هذه الأنظمة غير معروفة أصلا لدى الكثير من المتعاملين الاقتصاديين نظرا لغياب ثقافة التصدير لديهم، مما يزيد في عدم فعالية هذه الأنظمة، وهذا ما يشكل تحديا يجب تحطيه من خلال إقامة نظام معلوماتي وبنك معلومات في متناول المتعاملين، و القيام أيضا بعمليات تأهيل للمصدرين الجزائريين.

## 2-2- مدى الاستفادة من نظام المعلومات:

يعتبر مشكل نظام المعلومات عند التصدير موضوع جد حساس، ففي السابق المعلومات حول التجارة الخارجية لم تكن منظمة أبدا، وهذا بسبب الاحتكار القائم آنذاك، ولكن مع وضع الإصلاحات الاقتصادية الخارجية خاصة تحرير التجارة الخارجية، المعلومات أصبحت تلعب دور جوهري لتنظيم وتطوير العلاقات التجارية مع الخارج، و لهذا تم إنشاء ووضع آليات تمكن من تحقيق هذا الجانب، ويمكن أن نطلق عليها تسمية نظام المعلومات، الذي يتكون من:

الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)، حيث يعتبر جمع المعلومات من بين المهام الأساسية التي أنشئ من أجلها، لدينا أيضا الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات من حيث تقديم المساعدة على استكشاف وتمويل الصادرات للمؤمن له، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) من خلال إنشاء فضاء معرف بالسلع والخدمات للمصدرين الجزائريين، وأخيرا الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

ولكن على الرغم من هذا المصدر المتنوع للمعلومات الاقتصادية وإمكانية عرض البضائع والخدمات التي يوفرها نظام المعلومات الجزائري، إلا أن إقبال المصدرين واستفادتهم تبقى ضئيلة، وهذا يرجع ربما إلى ضعف الانتشار الجغرافي لهذه الهيئات والإجراءات، فباستثناء الغرفة الجزائرية التي لها فروع في عدة ولايات، فانه بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات ليس لها إلا فرعين: وهران وقسنطينة، ونفس الشيء بالنسبة للشركة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الذي ليس له أي فرع.

كما يلاحظ أيضا التداخل في المهام الموكلة بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، ما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وتحقيق الأهداف المسطرة، وعدم تمكنهم من توفير شبكة معلومات ووطنية، توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

فيما يعترف رئيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، بفشل هيئته في ترقية الصادرات بدليل عجزها للمرة الرابعة على التوالي في المشاركة بالمسابقة الدولية لأحسن هيئة تطوير ومساعدة المؤسسات على تنمية قدرات

التصدير، بالنظر إلى عدم مقدرتها على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما ينطبق على البرامج التي استخدمتها الوكالة على غرار دار المصدر التي عجزت عن إيجاد حلول فعلية لمشاكل المصدرين الوطنيين<sup>1</sup>. إن هذا الوضع يستدعي إنشاء هيئة تنسيق بين هذه الهيئات، تعمل على توفير بنك معلومات حقيقي في متناول الجميع وليس فقط المصدرين، ويحقق أكبر انتشار (يمكن بهذا الصدد تقوية عمل غرف التجارة المحلية في هذا الشأن).

### 3- عراقيل متعلقة بالإجراءات عند التصدير:

بعد التطرق إلى مختلف الصعوبات المتعلقة إما بالقانون أو بمدى انسجام وتفاعل المصدر مع الامتيازات الممنوحة له، تبقى هناك صعوبات أخرى تعترض المصدر متعلقة بالاعتراضات والبيروقراطية واستفحال ظاهرة الفساد الإداري، والتي تطورت مع مرور الزمن إلى إدارة الفساد، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009 فقد تراجعت مرتبة الجزائر من 83 إلى 111، فلجزائر أنفقت ملايين الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، وكان بالإمكان تنوع مصادر الاقتصاد الوطني لولا الفساد وغياب الرقابة المالية<sup>2</sup>. وفي سلسلة التصدير يوجد عدة أعوان تتدخل في عملية التصدير، وأن أي عرقلة على مستوى هذه الأعوان من شأنه أن يؤثر سلبا على السير الحسن للعملية، وبهذا الصدد يمكن تناول بعض المشاكل على مستوى الأعوان:

#### 3-1-1- على مستوى الجمارك:

##### 3-1-1-1- من حيث هيكلية المديرية العامة للجمارك:

تتكون المديرية العامة للجمارك من تسع مديريات، من بينها مديرية كبيرة للرقابة الجمركية للمحروقات، أما عن رقابة الصادرات خارج المحروقات فيتم مراقبتها من طرف المديرية الفرعية لمراقبة التجارة الخارجية التابعة لمديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية، أي ليس هناك أي مكتب يعنى بترقية الصادرات خارج المحروقات في المديرية العامة للجمارك، خاصة وأن دور الجمارك في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق والعمولة سوف يرتقي لأن يكون شريك اقتصادي لا مجرد أداة للرقابة.

#### 3-1-1-2- على مستوى التمركز الإداري:

يلاحظ أن انتشار إقامة المصالح الخارجية للجمارك (مديريات جهوية ومفتشيات الأقسام) يخضع لاعتبارات إدارية بحتة العائدة إلى التقسيم الإداري للبلاد، و الذي لا يتطابق إطلاقا مع مراكز النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> موقع يومية الحوار الجزائرية، الجاكس تقر بصعوبة تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حوار 2008/12/29، منشور على الموقع <http://www.djazair.com/eghiwar/8492>، أطلع عليه بتاريخ 2012/11/02.

<sup>2</sup> جمعي عماري وطارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 9 و 10 نوفمبر 2010، ص 7.

**3-1-3- على مستوى سير وظيفة الجمارك:**

على الرغم من التطورات التي مست الإجراءات الجمركية عن طريق إصلاح نموذج التصريح المفصل وتعديل بعض أحكامه باعتماد النظام الإعلامي للتسيير الآلي، الذي يهدف للتحكم في عملية الجمركة عبر مراحلها والمراقبة الصارمة لتطبيق التنظيمات والإجراءات من طرف إدارة الجمارك، وأن عدم تعميم هذا النظام يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تضييع الوقت، هذا ناهيك عن العراقيل البيروقراطية الأخرى الناتجة عن عدم الوعي وعدم امتلاك ثقافة التصدير، وكيف أنه يمكن للجمارك من لعب دور محوري في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

**3-2- على مستوى البنوك:**

مازالت البنوك في الجزائر لم تلعب الدور الخاص بها لترقية الصادرات خارج المحروقات (تم إنشاء شبك وحيد للصادرات على مستوى البنوك)، وليس لديها كفاءة ووظيفية لتسيير هذا النوع من الخدمات، فهي في أغلب الأحيان لا تقدم قروضا إلا بعد حصول المعني على تأمين قرض على الصادرات من طرف المؤسسة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات، وأن تأمين القرض لا يغطي كل الأخطار المتعلقة بالتصدير خاصة (خطر الصرف)، مما أدى إلى ظهور بيروقراطية في التعامل مع البنوك، مع العلم أن التوطين البنكي يكون من اختصاص الوكالة (للبنك) في حدود مبلغ معين، وإذا تجاوز هذا المبلغ فإن ذلك يعود إلى الوكالة الجهوية مما يشكل مستوى بيروقراطي جديد. ويضاف إلى ذلك أن الوسائل البنكية المطبقة في الاستيراد ليس نفسها المتوفرة في التصدير، أين تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع الاقتصاد الوطني، أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد.

**3-3- على مستوى الأعوان الآخرين:****3-3-1- على مستوى الصندوق الخاص لترقية الصادرات:**

لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (27): توزيع طلبات الحصول على مساعدة من الصندوق الخاص لترقية الصادرات لسنوات 1999-2000-2001 من طرف اللجنة المختصة

توزيع طلبات لسنة	1999	نسبة الاستجابة	2000	نسبة الاستجابة	2001	نسبة الاستجابة
المعارض وأسواق العرض	18	64.28 %	15	65.75 %	26	66.23 %
عمليات التصدير	10	35.71 %	14	34.24 %	36	35.44 %

المصدر: موقع وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مرجع سبق ذكره، ص 29.

من خلال هذا الجدول يظهر أن عدد طلبات الإعانة من الصندوق الخاص لترقية الصادرات هو قليل، وهذا الضعف في عدد الطلبات يعود إلى:  
✓ طول معالجة الملفات.

✓ التفرقة بين المعارض الرسمية وغير الرسمية.

✓ عدم التكفل بالتكاليف المتعلقة بملائمة المنتج للسوق الخارجية.

كما بين الجدول أعلاه أن أغلب الإعلانات موجهة إلى المشاركة في المعارض بالخارج، وليس لعمليات التصدير باستثناء سنة 2001، هذا وأن استجابة اللجنة المكلفة بدراسة الملفات تستجيب أكثر للمشاركة في المعارض وليس لعمليات التصدير.

### 3-3-2- على مستوى الموانئ ومؤسسات النقل:

المنشآت المينائية تعتبر حلقة في سلسلة النقل، وعند الحديث عن التخطيط المينائي، فإن ذلك يعني الحديث عن التخطيط لمنشآت النقل، وبالتالي الحديث عن تهيئة النقل، فالتجارة الخارجية مؤمنة عمليا بنسبة تقارب 100% من طرف الموانئ.

### 3-3-2-1- النظام المينائي في الجزائر :

يتكون من 13 ميناء تجاري، من بينهم ميناءين مختصين في المحروقات، والتبادلات البحرية موجهة أساسا إلى أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، أما المشاكل الموجودة في الموانئ فتتعلق إلى طاقة التخزين الغير كافية، والعدد القليل للموانئ، وأيضا تجهيزات التنضيد (manutention) غير كافية، كما أن مصاريف هذه الأخيرة جد مرتفعة، وهذا ما يجعل تكوين صعوبات على مستوى الموانئ، كما يسجل أيضا أنه:

✓ بالنسبة للمواد القابلة للتلف السريع: يسجل نقص في مستودعات التبريد، أو شاحنات أو حاويات

التبريد، وعدم التحكم في الأجال بالنسبة للرقابة الشبه الصحية، والرقابة الجمركية.

✓ بالنسبة للمشاكل التي تتعلق بجميع المنتجات: يسجل طرح مشكل أمن السلع الموجهة للتصدير،

ووسائل التنضيد غير مطابقة وغير كافية.

إن سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق على المستوى البعيد يجب أن تترك آثارا بالنسبة للحركة المينائية

للتصدير (الوضعية الحالية: قدوم سفن ممتلئة، وخروجها فارغة نظرا لقلّة التصدير).

**3-3-2-2-3-2- قطاع النقل:**

إن عنصر النقل يعتبر أهم ركائز نظام المبادلات الدولية، حيث كان منذ القديم اهتمام المنظمات الدولية والحكومات، فيلاحظ أن أقدم المعاهدات الدولية في ميدان التجارة الدولية كانت تتعلق بتنظيم أنشطة النقل الدولي، وأنه على المستوى الداخلي يعتبر أداة فعالة في تنمية الاقتصاد، وبالتالي في ترقية التجارة الخارجية خصوصا، كونه يدخل كعنصر جوهري في مجال الآجال والضمان وحماية البضائع المتنقلة.

في الجزائر لدينا:

- ✓ البنية التحتية للطرق: شبكة طرق تبلغ 1000000 كلم.
- ✓ المطارات: 53 أرضية من بينها 31 مهبط طائرات، 13 مطار دولي و 18 وطنية.
- ✓ السكة الحديدية: 4200 كلم، 200 محطة تغطي 9.4 % من إجمالي حركة البضائع و 32 % من حركة الأشخاص.

ولكن على الرغم من ذلك تسجل الجزائر عدة نقائص، بحيث أن النقل الجوي وبالسكة الحديدية مازال لا يلعب دورا معتبرا في التجارة الخارجية.

**3-3-3-3-3-3- على مستوى تنسيق المتدخلين في سلسلة التصدير:**

ويمكن ملاحظة مايلي:

- ✓ غياب التنسيق بين مختلف الهيئات والمتطلبات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تكريس الأهداف المحددة.
- ✓ نقص فعالية اللجان المكلفة بمراقبة وتقييم الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ وجود عراقيل وصعوبات في تطبيق الأحكام التحفيزية لدعم ترقية الصادرات.
- ✓ غياب مؤسسات وأشخاص مؤهلة في مهنة التصدير وضعف ثقافة التصدير.
- ✓ ضعف الفوائد المرجوة من وظيفة التسويق الدولي.
- ✓ الفعالية المحدودة لنقطة التجارة الجزائرية.

**المطلب الثالث: مشاكل متعلقة بالعوامل الخارجية**

يتم التركيز في هذا الجانب على أهم العراقيل المتعلقة بالعوامل الخارجية، والتي تؤثر على نشاط المؤسسات الجزائرية المصدرة من تحرير للتجارة الخارجية واتفاقيات الشراكة وغيرها، حيث عملت الدول المتقدمة على تدعيم

تجارها الخارجية بفضل التكتلات والمنظمات، وكانت لها مزايا بالنسبة لتلك البلدان، بينما تشكل حاجزا أمام صادرات الدول النامية ومن بينها الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

### 1- التحرير التجاري والتصدير<sup>1</sup>

إن المنطق والوقائع التاريخية يشيران إلى أن التحرير قبل التمكين خطر جسيم، لأنه يلحق الضرر بإمكانات التنمية. بعبارة أخرى، ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التي لا تتمكن بعد من تطوير هيكلها الاقتصادية، وبنائها المؤسسية، بما يجعل لها قدرة تنافسية في عدد من الصناعات. إن هذا التحرير السابق لأوانه يفتح السوق الوطنية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، وذلك من خلال خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات، أو إلغائها وإزالة أي حماية جمركية للمنتج الوطني، كل هذه الآليات تؤدي إلى زيادة تدفق السلع الأجنبية إلى السوق الوطني نظرا لضعف جودة المنتجات الوطنية، ووجود متعاملين في التجارة الخارجية لا يهتمهم إلا تحقيق مصالحهم الشخصية، وتعظيم أرباحهم على حساب المنتج الوطني والمؤسسات القائمة.

إن تاريخ النهوض الاقتصادي قديما يؤكد أن عملية النهوض الاقتصادي ما كانت لتتم لولا أنها حصرت خلف أسوار الحماية، ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن بريطانيا عندما حققت تقدما في إنتاجها الصناعي، حققت قدرة تنافسية عالمية، أصبحت تنادي بحرية التجارة وفتح أسواق ألمانيا وفرنسا أمام منتجاتها، وقد كانت هاتان الدولتان أقل تقدما من بريطانيا.

وقال الاقتصادي الألماني المهاجر إلى أمريكا (فرد ريش ليست) وقت ذاك مقولته المشهورة في التصرف البريطاني بأنه: " كنتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذي صعد عليه إلى القمة حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها".

وقد ارتبطت نظرية الحماية للصناعة الناشئة باسم (ليست) في منتصف القرن التاسع عشر، والحقيقة فإن الدول الصناعية المتقدمة لم تتوقف عن حماية صناعاتها، حتى بعد أن أحرزت تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا كبيرا كما يوجد الآن في ظل ظروف منظمة التجارة العالمية التي أنشأتها، فهي تطالب وتضغط على الدول النامية من أجل تحرير الأسواق، وبذات الوقت تتخذ الأساليب المتتوية العديدة، لعرقلة دخول منتجات البلدان النامية وحتى منتجات البلدان المتقدمة إلى أسواقها.

إن تحرير التجارة على هذا النحو الذي تطالب به الدول الصناعية المتقدمة مستخدمة في ذلك أساليب الضغط المختلفة، يساعدها في ذلك منظمات العولمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)

<sup>1</sup> منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟.. ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرين، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مارس 2010، صص 12-13.

فضلا عن خبراء الاتحاد الأوروبي، إن هذا التحرر يؤدي إلى عرقلة جهود التنمية وإعاقة إقامة صناعات متقدمة، وبالتالي اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ويستخلص من دراسة (للأونكتاد) عن أثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (2005)، أن تحرير التجارة ضروري ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج، وبشرط أن يكون هذا التحرر تدريجيا وانتقائيا، وهذه النتيجة هي مغايرة لما يدعو إليه توافق واشنطن، وما يلح عليه الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي التحرير المتسرع إلى تدمير الصناعات الوطنية القائمة، وخاصة تلك الصناعات التي لم تزل في بدايتها. لكن الخطورة الأكبر هي أن فتح الأسواق، وإطلاق الاستيراد، وإغراق الأسواق الوطنية بالمنتجات الأجنبية، سوف يؤدي إلى عدم قيام صناعات جديدة في البلاد، وخاصة تلك التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة إضافة إلى تدمير الصناعات القائمة، في حين أن قدرات الاقتصاد الوطني في مجال التكيف والانفتاح تعاني من عدة نقائص، سواء الخاصة بسبب التأخير الهام المسجل في عدد كبير من القطاعات الحساسة مثل المواصلات السلوكية واللاسلكية، والقطاع المصرفي، وسوق رؤوس الأموال، وقطاع النقل بجميع فروعها.

كما يبدو انعدام وجود إستراتيجية هجومية كانت أم دفاعية في المجال الاقتصادي، حيث يحمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبحث عن أسواق جديدة في طياته شروطا في شكل قيود لم يتهيا الاقتصاد الوطني لمواجهتها، إن هذه النقائص والقصور لا تسمح بالحصول على الوسائل الضرورية للقيام باختيارات اقتصادية إستراتيجية وامتلاك القدرات على البرمجة وتوجيه الاقتصاد.

## 2- تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في مشروع الشراكة الأوروبية :

لقد وقع هدف تحرير التجارة الخارجية في صلب برامج الإصلاح الاقتصادي التي توصي بها المنظمات الدولية، وكذلك في برنامج الإصلاح التي تندرج في مشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي، فضلا عن أنه أحد أهداف منظمة التجارة العالمية.

وفي الجزائر، ومن خلال مفاوضات الشراكة الأوروبية وبعد إقرار توجهات الانفتاح الاقتصادي وتقديم الجزائر لطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جرى انتهاج سياسات تحرير التجارة الخارجية على نحو متسارع، حيث تعلن الإدارة الاقتصادية باستمرار عن قناعتها بأن تحرير التجارة الخارجية هو قاطرة النمو، إذ يرتبط تحرير التجارة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن المسؤولين الاقتصاديين لا يتورعون عن الإعلان عن رغبتهم في الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد ترافقت هذه الدعوات باتحاد العديد من الإجراءات الانفتاحية، مثل إلغاء حصر وتقييد استيراد المواد والسلع الأساسية، والسماح للقطاع الخاص بالإستيراد دون عوائق، مع إجراء تخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية، وقد بدا واضحا التأثير السلبي لعمليات فتح باب الاستيراد على الصناعة الوطنية، مما يؤكد ما سبق أن أعلنه مرارا بأن تحرير التجارة قبل التمكين خطر جسيم، والدليل على ذلك الآثار السلبية للشراكة الأوروبية.

حيث أوردت المعطيات الأولية لتقييم مسار ثلاث سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مؤشرات سلبية لحالة شبيهة بـ "الاستنزاف" الذي طال الاقتصاد الوطني، الذي لم ينج سوى تسجيل ارتفاع غير مسبوق في قيمة الواردات من الاتحاد الذي بلغت 80 %، يقابلها عراقيل يواجهها المستثمرون الجزائريون نحو أوروبا.

من جهة أخرى كشف المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة، أن التقييم الأولي لعملية تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يؤكد وجود خلل في الميزان التجاري خارج المحروقات، حيث لم يتوان في وصف الوضع بأنه " لا يزال غير متوازن"، وذلك لفائدة الاتحاد الأوروبي.

وفي محاولة لتبرير أسباب ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي، أرجع المدير العام للتجارة الخارجية ذلك إلى كون "المتعاملين الجزائريين يواجهون صعوبات تتعلق بالظروف التقنية والقانونية لدخول السوق الأوروبية التي تعد الأكثر تشددا"، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد لأن الأرقام التي كشف عنها المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة بأن الاقتصاد الوطني لم ينج أي فائدة منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، فقد عرفت الواردات الجزائرية من الاتحاد منذ 2005 ارتفاعا بحوالي 80 %، منتقلة من 2.11 مليار دولار إلى 8.20 مليار دولار سنة 2008<sup>1</sup>، وخلص في الأخير إلى أن العمل الأكثر أهمية الذي ينبغي القيام به هو تحقيق دراسة آثار تطبيق الشراكة.

## المبحث الثالث: أفاق ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

### المطلب الأول: بناء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

إن تحقيق تنمية حقيقية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التشخيص العلمي الحقيقي للوضعية دون التستر وراء الأرقام الوهمية، فتشخيصنا السابق يبين بشكل جلي أن الجزائر لم تتقدم في مجال تنويع صادراتها خارج المحروقات بسبب تركيز استثمارها في القطاعات التي لا تمثل قوة تنافسية، كما أن التنمية لم تركز على القطاعات التي تعرف عجزا مزمنًا خاصة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة، اللذان يكلفان الدولة فاتورة كبيرة سنويا من الواردات، ونعتقد من خلال دراستنا أن إستراتيجية التنمية يجب أن تتوجه نحو هذين القطاعين.

#### 1- بناء قطاع الصناعة التحويلية:

إن بناء إستراتيجية التصدير يجب أن يكون من خلال بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضافة وقاعدة اقتصادية صلبة ومتحددة، ويمثل قطاع الصناعة التحويلية أحد الخيارات التي نراها مهمة لبناء الإستراتيجية.

<sup>1</sup> مقال بعنوان: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يستنزف اقتصاد الجزائر، جريدة صوت الأحرار إخبارية و وطنية، منشور على الموقع: [www.sawt-alahrar.net/](http://www.sawt-alahrar.net/)، أطلع عليه بتاريخ 2012/12/29.

فالصناعة التحويلية تمثل أحد الروافد المهمة للاقتصاد العالمي، لما تمثله من قيمة عالية في النمو وكذا تغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الصناعات المختلفة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن المتمعن في الواردات الجزائرية الحالية، يلاحظ أن أكبر قيمة لها تتمثل فيما يتعلق بمختلف الصناعات التحويلية، في حين أن الجزائر كانت تزخر في سنوات السبعينات بقدرات إنتاجية هامة سمحت لها بتغطية الاستهلاك المحلي وحتى بلوغ مراحل التصدير في البعض منها، هذا التراجع راجع بالخصوص إلى السياسات وخطط التنمية المتناقضة التي تعرضنا لها سابقا، إن بناء قطاع الصناعة التحويلية يعتبر خيارا مصيريا بالنسبة للجزائر لكي تتمكن من تكوين قوة اقتصادية جديدة تمكنها أن تعوض قطاع المحروقات مستقبلا.

ومن أجل بناء قطاع كفاء للصناعة التحويلية يتطلب عل الدولة الجزائرية القيام بـ :

### 1-1- بناء الاستثمار الصناعي:

تتطلب عملية تنمية وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي إجراءات عديدة أساسية، أهمها:

✓ التعاون مع هيآت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشغيل لتحفيز الشباب المبادر للاستثمار في مجال الصناعة.

✓ القيام بالترويج للاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للاستثمار.

✓ التعاون مع الصناعيين لعرض مشاريع صناعية تساهم في التكامل الصناعي.

✓ إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي، تقوم بتقلم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وإعداد دراسات السوق، وتوفير المعلومات عن موردي الآلات والمعدات والمواد الأولية.

✓ وضع خارطة استثمارية للمواد الأولية المتوفرة محليا.

✓ وضع خطة للاستثمارات الصناعية المطلوبة تشجع على الاستثمار في:

- الصناعات التكاملية المطلوبة بين حلقات الإنتاج في الصناعات القطاعية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية، وإقامة مجمعات صناعية عنقودية.

- الصناعات المولدة لفرص العمل من خلال تحديد زمرة هذه الصناعات وبيانها للمستثمرين.

- الصناعات التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية.

- الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والقدرة التنافسية.

- الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الوطنية.

- الصناعات التحويلية الزراعية الصغيرة في الريف والمناطق النائية.

- إنشاء حاضنات للصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع الصناعات المستقبلية.

- العمل على استقطاب المؤسسات التي تكون مستعدة لتحمل تكلفة إنشاء مراكز البحث، والتطوير التي تصبح مصدرا مستقبليا للتطور التقني.
- الاهتمام بإقامة المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، تدعيما للجهود المشتركة في مجال تنمية الصناعة الوطنية.
- العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي، لكي يصبح أكثر ملائمة ومقدرة على جذب المزيد من الأموال والمدخرات، خاصة إصدار التشريعات اللازمة لتطوير المناخ. الاستثماري في المناطق الحرة والمناطق الحدودية.
- وضع بيانات عن المشاريع الاستثمارية الصناعية المستهدفة في متناول المتعاملين، بطرق سهلة مع تحديثها بشكل مستمر ودوري.
- تفعيل دور الملحقات الاقتصادية بالسفارات لتقوم بالترويج للاستثمار الصناعي، لغرض جذب المستثمرين الجزائريين في الخارج.
- إعداد لائحة سنوية بالصناعات ذات الأولوية واستفادتها من ميزات خاصة ومنها إعفاءات من الضرائب والرسوم على مختلف أنواعها، وإدراج مشاريع المناطق والصناعات ذات الميزة التنافسية إلى لائحة المشاريع الاستراتيجية.

### 1-2- بناء استراتيجية لصادرات الصناعة التحويلية:

تعتبر الصادرات التحويلية هي البديل الأساسي لتعويض الصادرات النفطية الجزائرية، وبالتالي فان الاهتمام بها وتعزيز قدراتها حاجة ملحة في الوقت الحالي للاقتصاد الجزائري، وإن بناء استراتيجية تصديرية تكون بإتباع الخطوات التالية:

- ✓ وضع خطة للترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق العربية والإفريقية.
- ✓ تنظيم المعارض بصفة دورية عن المنتجات الجزائرية.
- ✓ توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المنتجات الجزائرية، وعن أسواق التصدير، ودعم قواعد المعلومات.
- ✓ التنسيق مع الشركة الوطنية للمعارض والشركات المنظمة للمعارض الخارجية، لتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الخارجية.
- ✓ العمل على وجود بعثات تجارية دائمة في الأسواق العالمية الكبرى.
- ✓ تخصيص جزء من ميزانيات الغرف الصناعية لإقامة المعارض الخارجية.
- ✓ إقامة الندوات المتعلقة بأساليب ومتطلبات التصدير.

- ✓ التوعية والتخطيط للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية مع الدول والتجمعات الاقتصادية، من اجل زيادة الصادرات.
- ✓ وضع برنامج لتطوير الشراكات بين المؤسسات الجزائرية المنتجة، وشركات دولية مسوقة وشراكات استثمار مباشرة بين شركات جزائرية والشركات الأجنبية.

## 2- بناء القطاع الزراعي:

يمثل القطاع الزراعي المجال الثاني المهم للتنمية في الجزائر، خاصة مع ارتفاع التكلفة الغذائية إلى أعلى مستوياتها في السنوات الأخيرة، فلقد سحرت الدولة الكثير من الجهد والمال لتطوير القطاع إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى متواضعة، ويحتاج القطاع إلى إعادة نظر جوهرية تتطلب القيام بمايلي:

- ✓ **على مستوى التنمية الفلاحية**، فإن الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الدولة تنصب على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والتربة المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي بحسب كل مادة (حبوب، حليب، بطاطا، زراعة الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء، الصيد البحري وزراعة الأسماك)، كما تنصب على تكييف أنظمة استغلال التربة في المناطق الجافة وشبه الجافة أو المعرضة للجفاف، والمخصصة للحبوب ولزراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وغيرها من النشاطات الأخرى الملائمة، وكذا دعم زراعة الحبوب في المناطق المعروفة بملاءمتها لذلك، وتوسيع المساحة الزراعية النافعة باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وعن طريق المشاريع التي يجب أن تكون قابلة للاستمرار اقتصاديا، ومستدامة بيئيا، ومقبولة اجتماعيا. ويجب تطوير عمليات التشجير المفيدة والاقتصادية، والمحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة وضمان سلامتها، من خلال اعتماد ترتيب قانوني يتكيف مع استغلال اقتصادي للأملاك العقارية الفلاحية، كما يجب على الجماعات المحلية أن تلعب دورا مهما لثمين مختلف الفضاءات الطبيعية، وبوجه أخص المناطق السهلية وشبه السهلية، ويجب أن يتركز على مشاركة المحليين مشاركة أكبر، وعلى ضمان تنمية متكاملة للمناطق الرعوية والزراعية.

- ✓ دعم القطاع الفلاحي وذلك بجعل المزايا المقدمة تكون من خلال النتائج وليس بتوزيع المساعدات عشوائيا كما حصل في برنامج الدعم الفلاحي، الذي استهلك الكثير من المال دون أن يحقق ما هو مرجو منه. إن الدعم يجب أن توجهه الدولة للفلاحين المنتجين وذلك بالقيام بـ:

- ✓ التكفل بعمليات شراء محاصيلهم بأسعار جيدة.
- ✓ وضع السياسات والبرامج الزراعية، يجب أن يكون وفق دراسة علمية واضحة، فإنه لا ينبغي البحث عن الزيادة في إنتاج الأغذية وذلك على حساب تآكل قاعدة الموارد الطبيعية. وإن المطلوب هو اتخاذ إجراءات فعالة لإحياء التربة وموارد المياه، والمخزونات السمكية والغابات

والغطاء النباتي الأخضر الذي لحقت به الأضرار بالفعل من جراء الممارسات الزراعية السابقة قليلة الحذر.

✓ زيادة التركيز على حماية الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين وتهيئة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق الأساليب الزراعية الأفضل، وبخاصة إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية، إذ أن تحقيق استراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر، والإدارة المتكاملة للآفات لتخفيض الآثار السلبية على البيئة والصحة.

✓ تشجيع الاستراتيجيات الابتكارية في تربية النباتات، مثل تهجين أصناف عالية الغلة مع الأصناف ذات القدرة على تحمل الضغوط لزيادة الغلة، لأن الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف من المحاصيل لديها قدرة كبيرة على تحمل الجفاف، لذا فإنه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

✓ إن القيام بإدخال وسائل لتربية النبات والحيوان تقاوم الآفات والأمراض، والتي تتم في غالبية الأحوال بمساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المتطورة، كما أن إتباع أسلوب الإدارة المتكاملة للآفات كمنهج لإدارة الآفات والأمراض تساعد على تخفيض المخاطر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين والبيئة.

✓ إن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري قد يغطي العجز في الاستثمارات في التكنولوجيا ورأس المال البشري، إذ أثبتت التجربة أن تحسين وسائل وموارد الري أدى إلى تحسن ملحوظ في الإنتاجية والدخل، فعلى سبيل المثال ومنذ 1997 تمكنت الصين من تحسين أساليب الري في مساحة تبلغ 13 مليون هكتار، مما أدى إلى زيادة الغلة وحدوث وفر قدره 10 مليارات متر مكعب من المياه سنويا، وإن لشبكات الري ذات الإدارة الضعيفة آثار سلبية، وفي الجزائر يعتبر الاستخدام السليم للمياه مشكلة ملحة إذ يجب تبني استراتيجية لتشجيع الاستخدام الكفء للمياه وكذا تخفيف الضغط على إمدادات المياه الجوفية المتناقصة وذلك بالاهتمام بتقنيات جمع المياه.

✓ إن ابتكار السياسات والبرامج الإنمائية يجب أن تستند إلى اللامركزية بالنسبة للخدمات، واتخاذ القرار وتنويع المحاصيل والمنتجات واستراتيجيات تحسين البنية الأساسية وتعزيز فرص العمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية، وتشمل التحديات الأساسية أمام هذا النهج الإنمائي الجديد في ضمان تقديم المشورة الإرشادية والإمداد بالمدخلات مثل: البذور المحسنة والأسمدة وتقديم

الائتمان لإتاحة الفرصة لأهالي الريف من تحديث تكنولوجيات الإنتاج والتخزين، وإنشاء شركات للتجهيز تزيد من قيمة المنتج الزراعي.

### المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على اقتحام الأسواق الدولية

سوف نقوم بمعالجة هذه النقطة من خلال استعراض أهم الحوافز التي يمكن تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل جعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، والتي تعد أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات، وهي تهدف إلى رفع الأداء التنافسي لها، وتشمل العديد من المجالات هي:

#### 1- التمويل:

حيث تقوم العديد من الدول بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، سواء بالعملة المحلية أو العملة الصعبة من خلال إعطائها قروضا بمعدلات فائدة ميسرة أو مضمونة، بهدف السماح للمؤسسات ببلوغ الأسواق الخارجية ومنافسة المنتجات الدولية.

#### 2- التأمين:

تقوم الدول بإنشاء نظام لتأمين الصادرات وهذا من أجل تغطية المخاطر التي تواجه المصدرين أثناء العملية التصديرية، وفي هذا الإطار لا بد على الدولة الجزائرية من العمل على تأسيس برنامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة، مثل المخاطر السياسية (الحروب في الدولة التي يتم التصدير إليها) والذي يسمح للمصدرين بزيادة صادراتهم من خلال تقليل المخاطر الدولية التي تواجههم في الأسواق الخارجية، وبالتالي القدرة على دخول أسواق جديدة بثقة أكبر.

#### 3- السياسة الضريبية:

يجب العمل على منح تخفيضات على خروج السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الأمر الذي يساعد على خفض تكلفة الإنتاج، وهو الشيء الذي يسمح لها أن تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

#### 4- النقل والتوزيع:

وهذا من خلال تقديم الدولة المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في مجال نقل وتوزيع السلعة المراد تصديرها، الأمر الذي يجعل منتجاتها تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية.

### 5- نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الدولية:<sup>1</sup>

وذلك من خلال وضع نظام للحفاظ على سمعة المنتج الوطني في الأسواق الخارجية، وذلك باستيفاء المواصفات القياسية الموضوعية من قبل وكلاء الفحص، وكذلك وضع نظام لمراقبة الجودة، وفي هذا الإطار يجب الاهتمام بـ:

- ✓ **التعبئة والتغليف:** حيث تشترط القواعد الدولية أن تهيأ البضاعة بأسلوب جيد، الأمر الذي يسهل عملية بيعها وحفظها من المخاطر.
- ✓ **وضع طاقم مؤهل:** وذلك على مستوى الشركة، له دراية وخبرة كافية بميكانيزمات التصدير.
- ✓ **القيام بالإشهار:** من خلال قيام المؤسسة بإشهار منتجاتها في الأسواق الخارجية بكل الوسائل والآليات الممكنة.

### 6- منح مكافآت للمصدرين:

كمح تخفيضات معتبرة من الضرائب المباشرة لكل الدخول التي يتم الحصول عليها من التصدير أو إعفاء المصدرين من دفع الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج المحلي والأجنبي، وهذا من أجل المساهمة في تلبية تكاليف تسويق الصادرات.

### 7- الإطار القانوني:

حيث يجب استصدار قانون خاص بتنمية الصادرات على النحو الذي بدأت به الكثير من الدول العاملة على تنمية صادراتها، والهدف وراء هذا هو وضع سياسات وطنية لتنمية الصادرات ومنح الحوافز اللازمة لتشجيع المصدرين.

### 8- تبسيط إجراءات التصدير:

وهذا من خلال اتخاذ إجراءات بسيطة وميسرة تساعد المصدرين على القيام بعملهم بكل سهولة ويسر، الأمر الذي يدفعهم إلى مضاعفة جهودهم في التصدير وتطوير قدراتهم الإدارية والتنظيمية في العملية التصديرية. إضافة إلى هذا يمكن كذلك القيام بجهود كبيرة في سبيل عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف كالاتحاد الأوروبي و AFTA , COMESA , NAFTA... الخ، من أجل دخول المنتجات الوطنية إلى أسواق هذه التكتلات وكذلك تخفيف القيود الجمركية.

كما أن التصدير لا يحتاج فقط إلى بنية أساسية مادية، ولكن هناك حاجة إلى عدد من المؤسسات اللازمة لرفع عملية التصدير ومتابعة وتنفيذ خطط التوغل في الأسواق الدولية، والتي تؤدي كذلك إلى دعم القدرة التنافسية

<sup>1</sup> وصاف سعيدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق - مرجع سبق ذكره، ص 137

للصادرات في الأسواق الدولية، وفي هذا الإطار نجد أن الدولة الجزائرية على غرار الدول الأخرى لا بد أن تساهم وتسارع في إنشاء مؤسسات لذلك الغرض في مجالات التمويل والترويج والضمان.

### - مؤسسات الترويج:

تلعب مؤسسات ترويج الصادرات دورا أساسيا وهاما في ترقية وتنمية قطاع الصادرات، خاصة في ظل الشح والفقر الذي يعاني فيها العديد من المنتجين والمصدرين للمعلومات والخبرات الكافية لارتداد الأسواق الدولية، حيث ازداد عدد هذه المؤسسات وتوسعت قدراتها الفنية والمالية بصورة ملحوظة خلال حقبة التسعينات، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:

✓ تقديم المساعدة للمصدرين.

✓ التنسيق بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بانعكاسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.

أما أنشطة مؤسسات ترويج الصادرات فتتمثل في:

✓ التدريب على كيفية التعامل مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية، إدارة عمليات التصدير، المتطلبات الصناعية، وبناء القدرات التنظيمية.

✓ إدارة الجودة واستيفاء المواصفات العالمية للامتياز.

✓ المساعدة في تحديد الأسواق ذات الجدوى الاقتصادية.

✓ تقديم الاستشارات الفنية والإدارية المباشرة لعمليات التصدير.

✓ تحديد السلع والخدمات ذات القابلية التصديرية، ودعم الأعمال في إنشاء أنشطة تصديرية لهذه السلع والخدمات.

✓ الترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.

✓ تطوير المنتج وتحسين تصميمه.

✓ تقديم التمويل المباشر لعمليات التصدير أو تسهيل النفاذ للأسواق الدولية.

✓ توفير المعلومات عن الفرص التصديرية، المعارض، فرص التدريب، والبيانات الإحصائية.

### - مؤسسات التمويل:

يشكل تمويل الصادرات بشروط ميسرة في مختلف مراحل العملية التصديرية عاملا أساسيا في تعزيز القدرة التنافسية، لأنه يسمح للمصدر بمنح تسهيلات في الدفع للمستوردين، وهو ما يعتبر شرطا مهما في التعاملات التجارية. وهذا ما جعل عدد من الدول العربية تسعى إلى إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في هذا الشأن، ولكن ما يلاحظ عليها أنها تعاني من محدودية كواردها ومحدودية نطاق أنشطتها التمويلية.

كما أدت الإصلاحات المصرفية إلى تحسين الكفاءة التمويلية للبنوك التجارية، وبالرغم من هذا فإنها تعاني العديد من العقبات كتركيزها على التمويل قصير الأجل، التقدير المحتفظ بشأن المخاطر الائتمانية للعمليات التصديرية.

أما على المستوى الإقليمي فهناك عدد من المؤسسات التي تقوم بتقديم التمويل لقطاع الصادرات العربية، ولهذا يجب على الدولة الجزائرية أن تكثف من مجهوداتها في هذا الصدد، وتحسن علاقتها بهذه المؤسسات الإقليمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لعملية التصدير.

### 3- مؤسسات ضمان الصادرات:

إن عملية ضمان الصادرات تسهم في تذليل المخاطر التجارية المرتبطة بتعبئة شحن وتسليم البضاعة للمشتري، وتحصيل قيمة البضاعة، والمخاطر غير التجارية المرتبطة بالعوامل السياسية والعسكرية، كما أنه يساهم في حل مشكلة التمويل بشكل غير مباشر، وكذلك يساعد على تشجيع المصدرين والمنتجين على ارتياد أسواق جديدة. وفي وعليه فالعمل المطلوب منها هو تفعيل دور هذه المؤسسات في الرفع من مستوى التصدير وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات تساهم في تجسيد أفكار وأسس هذه المؤسسات في مجال التصدير.

### المطلب الثالث: السياسات والإجراءات الواجب إتباعها لترقية وتفعيل الصادرات خارج المحروقات

من أجل النهوض بأي قطاع لا بد من اتخاذ إجراءات وسياسات معينة تعمل على تحسين وضعيته ونتائجه، ولذا فإن قطاع الصادرات الجزائرية يحتاج إلى ذلك، وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات الجزائرية<sup>1</sup>:

#### 1- السياسات الصناعية والتجارية التقليدية: تنقسم هذه السياسات إلى:

##### 1-1-1 سياسات الدعم والإعانات:

بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجياً نتيجة الجهود العالية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام عدد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية.

أما أهم أشكال الدعم فتتمثل في الدعم المالي المباشر، الاستثناءات الضريبية، تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، وتعديل سعر الصرف للمصدر، في حين أن الدعم غير المباشر يتمثل في دعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية.

<sup>1</sup> مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، الكويت، فبراير 2006، ص- ص 07-04، بتصرف.

وعليه ومن أجل ضمان فاعلية الدعم وتقليل الآثار التشويهية الناتجة عنه، فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- ✓ وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك.
- ✓ حجب الدعم عن السلع التي لا تعطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- ✓ مروونات العرض في الدول المصدرة، ومروونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم.
- ✓ تقليل عبء الدعم بمراعاة التوطن السليم للصناعات، وتفادي التنافس بين الدول العربية.
- ✓ حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.
- ✓ الاتفاقات والتفضيلات الجمركية.

### 1-2- السياسات الجمركية:

- هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية أشهرها:
- ✓ نظام الدروباك **Drawback**: هو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
  - ✓ نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
  - ✓ نظام الإيداع ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.
  - ✓ المناطق الحرة: إن الهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال جذب الاستثمارات ومنحها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

وبالرغم من الانتشار الواسع لمثل هذه المناطق الحرة في الدول العربية، إلا أن مساهمتها في دفع عجلة التصنيع التصديري لا تزال محدودة، وذلك لتركيز معظمها على أنشطة التبادل التجاري، وتجارة الترانزيت، وفي هذا الصدد بدأت بعض الدول العربية مؤخرًا كالأردن ومصر في توقيع اتفاقيات مع الو.م.أ وغيرها لإنشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة **Qualified Industrial Zones** التي تتمتع منتجاتها بتسهيلات كبيرة للوصول لأسواق الو.م.أ وبالتالي فرص إضافية لتنمية الصادرات الصناعية لهذه الدول.

ولكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات، فإنه يجب مراعاة الآتي في تصميم السياسات والأدوات التحفيزية:

- ✓ ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية والمحلية.
- ✓ عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قبل التأكد من وجود جاهزية أسواق التصدير للسلع المنتجة.

- ✓ تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.
- ✓ تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الوطنية الإدارية والفنية.
- ✓ تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفورات الحجم.

### 1-3- السياسات التوجيهية:

تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية، خاصة أمام عوامة الاقتصاديات وتحرير التجارة الدولية. إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية كإجراءات التصدير وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية، مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية.

يتأسس مفهوم السياسة التوجيهية على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تكوين وتدريب المهارات وتوفير مناخ وطني تنافسي، وتهيئة بيئة أعمال مناسبة (تنظيمية وقانونية) للمستثمرين الوطنيين والأجانب، تحفزهم على نقل التقنيات وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة، وتبعا ما يعرف بسياسة انتقاء الربحين والتي تتميز بـ:

- ✓ مرونة الدخل العالية.
- ✓ عدم التأثير بالمنافسة الدولية.
- ✓ القيمة المضافة العالية.
- ✓ المكون العالي في نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية، والتشابك الاقتصادي مع بقية الاقتصاد.

وتهدف سياسات تحديث الصناعة إلى تهيئة مناخ وبيئة أعمال ملائمة، من خلال ما يختص بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، توفير المعلومات، تقديم المشورة، دعم الصناعات في مجالات البحث والتطوير، وإنشاء وتعزيز مؤسسات دعم الصادرات.

وتدل تجارب الدول التي انتهجت مثل هذه السياسات على أن رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية، يتأتى أساسا من خلال عمليات إعادة هيكلة وتحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية صادرات هذه القطاعات. وفي هذا الإطار فقد تبنت بعض الدول العربية كتونس والمغرب، تنفيذ برامج طموحة لتحديث صناعاتها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوروبية بهدف رفع قدرات الصناعة فيها على مستويات عدة.

**1-4- السياسات الاستراتيجية:**

تستخدم السياسات التجارية والصناعية استراتيجيا لتحقيق أهداف رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية، وتعزيز الصادرات في إطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية، بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويتمثل هذا الاستخدام في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات من تخفيضات ضريبية وائتمانية وضمادات مصرفية وخدمات دعم بمعايير الانجاز في جانب الصادرات من حيث النوعية، الحصص السوقية، المحتوى التقني والقيمة المضافة. ولنا في التجربة الماليزية مثلا حيا على ذلك حيث تشهد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) بنجاحه بإنتاج هذا النوع من السياسات.

**2- المنهج المتكامل لتنشيط الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**

من أجل أن تكون للصادرات الجزائرية مكانة في الأسواق الدولية التي تتسم بالمنافسة الشرسة، لا بد من توافر منهج متكامل لتنشيط ذلك من خلال إيجاد سياسات متكامل فيما بينها والتي يمكن ذكرها في الآتي<sup>1</sup>:

**2-1- السياسات الحكومية:**

إن تحقيق ذلك يتطلب على مستوى السياسات الحكومية العمل على المحاور التالية:

- ✓ تنسيق أدوار مشتركة ومتكاملة بين كل من وزارات الصناعة والزراعة والسياحة والاقتصاد والجامعات ومراكز البحوث، لتحديد المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وتمييزها لتكون رأس حربة للصادرات.
- ✓ تعزيز الدعم السياسي الرسمي المستمر للمصدرين، وذلك من خلال التنسيق المستمر بين وزارات الاقتصاد والخارجية من أجل الترويج للصادرات لدى الأطراف الحكومية والتجارية بالأسواق الخارجية المستهدفة، فضلا عن افتتاح معارض بها وتعزيز البعثات التجارية إلى هذه الدول.
- ✓ لا بد من بذل جهود على مستوى وزارات الاقتصاد والخارجية العربية، لحث الدول العربية الداخلة في اتفاقات تجارية ثنائية، ومناطق تجارة حرة، على الحد من عدد السلع التي تدرجها هذه الدول على القوائم السلبية.
- ✓ إبرام الاتفاقات التي تستهدف زيادة عدد السلع المعفاة من الجمارك بين الدول العربية غير الداخلة في اتفاقات للتجارة الحرة أو التبادل التجاري، ووضع النظم الكفيلة باعتماد شهادات الفحص الصادرة لكل بلد لدى البلد الآخر.

<sup>1</sup> أحمد سيدي مصطفى، استراتيجية عربية...كيف؟، ملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يوم 15-16 أكتوبر 2002، ص 148-152، بتصرف.

- ✓ زيادة الحوافز الاستثمارية والتي ينبغي أن تكون على أسس موضوعية للمشروعات التي تستهدف وتعمل على توجيه إنتاجها للتصدير، واستفناء وتنمية مقومات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
- ✓ فرض رسوم من قيمة الواردات - على المستوردين - من أجل إنشاء صندوق لدعم المصدرين، يغطي الإعفاءات في الرسوم على المصدرين كحافز لتنمية الصادرات.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات للشحن والتفريغ بالموانئ لخفض تكلفة الشحن والتفريغ، ومن ثم تهيئة أسعار تنافسية للصادرات.
- ✓ تكليف مكاتب التمثيل التجاري الملحقة بالسفارة الجزائرية بإعداد دراسة مبدئية مفصلة عن الأسواق المستهدفة، بدءاً بأسواق الدول العربية تتعلق بحجم الطلب وخصائص المنتج... الخ، وتقديمها إلى غرف التجارة والصناعة.
- ✓ حث وحدات الجهاز المصرفي على تهيئة تمويل مناسب وشروط ميسرة للصادرات (مثل سعر الصرف وفترات السماح) والاشتراك مع شركة ضمان الصادرات لتأمين المصدرين المخاطر التجارية وغير التجارية.
- ✓ السعي إلى إنشاء الاتحاد الجمركي لزيادة حجم الصادرات العربية - العربية.

## 2-2- على مستوى الإدارة في الشركات الجزائرية:

- يلعب سعي الإدارة في الشركات بالارتقاء بمكانة الصادرات في الأسواق الدولية دوراً مهماً، وهذا يتطلب عدة مقومات متكاملة يمكن ذكرها فيما يلي:
- ✓ تحلي مدراء الشركات بالتوجه التسويقي، والتي تكون نقطة البدء في صياغة خطط وبرامج الشركة، للوقوف على حاجات وتوقعات العملاء بكل سوق من الأسواق المستهدفة.
- ✓ يكرس التوجه التسويقي دراسات التسويق والسوق كنشاط رئيسي ضمن أنشطة إدارة التسويق بالشركات، ويجب أن يكون من أهم أهداف بحوث التسويق إنشاء نظام معلومات متكامل ومحدث يفيد في صيغ القرارات التسويقية.
- ✓ التوجه بالتصدير، والمقصود هنا ألا تنظر الإدارة للتصدير باعتباره تخلصاً من الإنتاج الذي لم يستوعبه السوق المحلي، بل يكون التصدير على أولويات أجددة الإدارة العليا وإدارة التسويق في الشركات الجزائرية، وأن تهيأ طاقات إنتاجية مناسبة أو كافية لاقتناص الفرص التصديرية.
- ✓ تصميم برامج إدارة الجودة الشاملة، والتي من خلالها تتضمن معرفة وتحليل توقعات العملاء على ضوء بحوث السوق والبناء عليها، إذ يسهم ذلك في تهيئة وتحسين مستمر في مستوى جودة المنتجات المصدرة وفعالية تسويقها، وتكسبها ميزة تنافسية.
- ✓ تحليل البيئة الخارجية للشركة لتحديد الفرص السوقية التي يمكن استغلالها في التصدير والتهديدات التي تتضمنها هذه البيئة، وكذا تحليل البيئة الداخلية لتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.

- ✓ اعتماد مدخل تقسيم السوق لقطاعات *Market segmentation*، وذلك بتحديد خصائص وتوقعات كل قطاع مستهدف من العملاء ومخاطبته بالمنتج وأسلوب الترويج الذي يتناسب مع حاجاته وتوقعاته.
- ✓ يقتضي المدخل المعاصر للتخطيط الاستراتيجي التسويقي في مواجهة تحديات العولمة، أن يفكر مدراء الشركات عالميا مع تطويع قراراتهم التسويقية محليا.
- ✓ الاهتمام بالتغليف الفاعل للسلع، أي التغليف الذي يتناسب وحاجات وتوقعات العملاء المستهدفين، ويلقى قبولا سيكولوجيا وماديا من جانبهم ويحفظ على السلعة خصائصها الأصلية، بالإضافة إلى تبيين كامل وواضح للبيانات الكافية عن المنتج (المكونات، مكان الصنع، تاريخ الإنتاج، تاريخ انتهاء الصلاحية،...).

### 2-3- على مستوى غرفة التجارة والصناعة:

- يصعب تجاهل أو إغفال دور هذه الغرفة في تنمية الصادرات الجزائرية، وفيما يلي أهم مقومات فاعلية هذا الدور:
- ✓ إنشاء لجان أو غرف تجارية مشتركة من رجال الأعمال وأولئك المؤثرين في الدول ذات الأسواق المستهدفة، يهيئ تعاونها فرصا مشتركة للمبادلات التجارية، ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من الجهود والاتصالات الدبلوماسية.
  - ✓ إنشاء شركات جزائرية للتسويق وأخرى مشتركة مع شركات أجنبية في الدول المستهدفة أسواقها، تسهم في زيادة فرص وأحجام المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال دراسة الأسواق وتهيئة المزيج التسويقي المناسب (منتج، ترويج وتوزيع) لكل سوق بما يناسب خصائصها وتوقعات العملاء بها.

### المطلب الرابع: تخفيض سعر صرف العملة الوطنية الجزائرية

بعد القيام بكل الخطوات والإجراءات السالفة الذكر من أجل تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تأتي هذه الخطوة الأخيرة ألا وهي تخفيض سعر صرف العملة الوطنية الجزائرية، ولكن يجب الحذر والرقابة الشديدة من طرف الدولة الجزائرية أثناء تطبيقها فهي تتطلب جهاز إنتاجي مرن وقادر على الاستجابة لكل متطلبات السوق الدولية، بالإضافة إلى عوامل أخرى سنعرضها لاحقا، لذلك فإننا نؤكد على ضرورة إجراء أبحاث ودراسات دقيقة توحى بأنه قد حان الوقت المناسب لتنفيذ هذا الإجراء. وفي مايلي أهم العوامل التي تتوقف عليها نجاح هذه السياسة:

**1- مرونة الجهاز الإنتاجي:**

إن زيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الإنتاج، من ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض<sup>1</sup>، حيث أنه لاعتماد سياسة التخفيض لابد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على الاستجابة للمنتجات.

**2- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية:**

إن الطلب العالمي على صادرات دولة ما يجب أن يتمتع بقدر كاف من المرونة، لكي يرافق عملية تخفيض قيمة العملة زيادة في الطلب العالمي على صادرات هذا البلد نسبة أكبر من نسبة التخفيض.

**3- مرونة الطلب الداخلي على الواردات:**

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على هذه السلع والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محليا، وهو ما يتطلب أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا وقادر على كفاية متطلبات السوق المحلية.

**4- عدم قيام دول أخرى بتخفيض قيمة عملتها في نفس الوقت:**

يجب أن لا تقابل سياسة التخفيض بتدابير مماثلة في البلدان الأخرى والتي تنتج سلعا تصديرية مشابهة، لأن هذه البلدان إذا قامت بتخفيض قيم عملاتها فقد تتمكن من سحب جزء من السوق العالمي إليها، وخاصة إذا كانت التخفيضات التي قامت بها هذه البلدان أكبر من التخفيض الذي قام به البلد المعني، فيزداد الوضع تعقيدا إذا كانت تكاليف الإنتاج في تلك البلدان أقل منها في البلد المعني، فتفقد بذلك سياسة التخفيض فعاليتها في زيادة صادرات هذا البلد.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 189.

## خلاصة الفصل:

تحتاج قضية ترقية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف المجالات، سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق، مع العلم أنه يجب توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التي تعوقهم، و يجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلاءم التغيرات في أسواق التصدير، كما يقتضي الأمر اعتماد رؤية شاملة وخبيرة تجمع بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل ومعرفتنا لمواقع الخلل في الاقتصاد الجزائري، ارتأينا إلى اتخاذ مجموعة متكاملة من الحلول والتي يمكن أن نذكر من بينها:

✓ يجب إجراء تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي، وذلك لما حققه من نتائج سلبية، وتدهور في حالة الاقتصاد الوطني، وفشله في تحقيق تنمية شاملة للبلاد، وذلك بإجراء انتخابات نزيهة تعتمد على الكفاءات، وبعيدة كل البعد عن التزيف، تسمح ببناء دولة القانون في إطار سياسي وديمقراطي.

✓ إن الخلل في التجربة الجزائرية يكمن في اعتماد أصحاب القرار على إيرادات المحروقات في حل حل المشاكل التي تواجههم (مشاكل صناعة، مشاكل زراعة، مشاكل اجتماعية... الخ)، أي لجوئهم دائما إلى الحل السهل الذي يمكنهم من تغطية عيوب السياسة المتبعة، وعدم التصدي لهذه المشاكل وحلها من جذورها، لذلك ومن أجل عدم تكرار هذا الخطأ الفادح يجب على الدولة أن تحدد نسبة تدخل إيرادات المحروقات في الناتج القومي الخام، كما يجب أن تحدد نسبة تدخل الجباية البترولية في الجباية العامة، ويجب أن يكون ذلك بأمر رئاسي عن طريق القانون وليس فقط مجرد كلام يمكن اختراقه في أي وقت.

✓ لا بد من التفكير عمليا بزيادة الصادرات من المنتجات المصنعة التي تتضمن قيمة مضاعفة كبيرة نسبيا، كالزراعة صناعة السيارات والآليات، صناعة الأدوية، الصناعات الإلكترونية الدقيقة مثلا، وزيادة إيرادات صادرات الخدمات خاصة السياحية منها.

✓ وضع أولويات وطنية لتنمية قطاعات محددة تمثل بالنسبة للاقتصاد الجزائري تكلفة باهظة خاصة نفقات الغذاء والدواء، حيث أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يجب أن يكون هدفا رئيسيا للبلاد في الخمس سنوات القادمة، إن أردنا أن نتفادى الأزمات التي ستحدث عقب انتهاء إيرادات النفط.

خاتمة عامة

## خاتمة عامة:

من خلال هذه الدراسة، حاولنا أن نعطي تصورا أوليا للوضع الاقتصادية السائدة منذ الاستقلال، والسياسة المنتهجة لترقية الصادرات خارج المحروقات، قبل أن نتطرق إلى تحليل النقائص والعراقيل التي تعترض نشاط التصدير. فالجزائر واحدة من الدول التي تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، وبسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا ساعدها هذا على جلب العملة الصعبة، الأمر الذي أعاد بعضا من توازنات الاقتصاد، الذي عانى خلال فترة طويلة من الزمن من التقهقر الذي وصل إلى حده الأدنى سنة 1986 عند انهيار أسعار البترول في السوق الدولية.

ونتيجة لما نتج عن انهيار أسعار البترول، سارعت الدولة إلى تنبي إجراءات استعجاليه ترمي إلى إعادة الاعتبار لهذه الوظيفة، غير أن هذه السياسات والتي ترمي إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، لم تكن في الواقع سوى حلولاً ترفيعة لمشاكل ظرفية تمر بها البلاد، ولم تصل الصادرات خارج المحروقات إلى بلوغ المستوى المرغوب والذي كان ينادي به أصحاب هذه السياسات.

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو أن الجزائر لم تتخلص من التبعية للريع النفطي، ولن تستطيع أبدا التخلص منها، ذلك لأن كل الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية لم تتخذ قرارا صارما يحد من استنزاف إيرادات المحروقات، فهذه الإيرادات تساعد السلطة على حل كل المشاكل الاقتصادية والسياسية وخاصة الاجتماعية، وبالتالي ستبقى الجزائر تسير بنفس هذه الوتيرة إلى غاية انتهاء الريع النفطي وهناك ستحدث كارثة اقتصادية نظرا لعدم وجود اقتصاد منتج ولا اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد من الخارج بنسبة عالية جدا.

ومن أهم الحلول التي نقترحها من أجل تفادي وقوع أزمة ما بعد النفط يمكن أن نذكر مايلي:

**أولاً:** يجب تغيير طبيعة النظام السياسي، وذلك بإجراء انتخابات نزيهة تعتمد على الكفاءات وبعيدة كل البعد عن التزيف، وتسمح ببناء دولة القانون في إطار سياسي وديمقراطي.

**ثانياً:** يجب الحد من الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات وذلك بتحديد نسبة تدخل الجباية البترولية في الجباية العامة كما هو الحال بالنسبة لدولة النرويج، كما يجب الاستغلال العقلاني والأمثل لهذه الإيرادات من المحروقات داخل وخارج البلد بإنشاء استثمارات ناجحة تسمح للاقتصاد الجزائري بالتقدم والتطور والازدهار.

## أولاً- نتائج اختبار الفرضيات

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا إلى النتائج التالية:

**الفرضية الأولى:** إن الجزائر بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات وإمكانيات بشرية، تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم. إلا أنه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا، تعاني من إختلالات هيكلية جمة، تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي، وترقى في الكثير من الأحيان لتهدد استقرارها الاجتماعي. ومن أبرز الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد في الجزائر، هو مشكل التبعية للريع النفطي إلى الحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية، فازدهارها من ازدهاره، وتدهورها من تدهوره، فهيكّل الصادرات الجزائرية لم يتغير منذ أكثر من 40 سنة، حيث تشكل صادرات المحروقات 97% والصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع وهي لم تتجاوز 3% من الحجم الكامل للصادرات، هذه الأحادية في التصدير، جعلت الاقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي 1986 و1998، واللذان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل، كانت تكاليفها باهظة الثمن، ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حتى على المستويين الاجتماعي والأمني، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لاحظنا من خلال الفصل الثاني الذي تناولنا فيه مراحل التنمية الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وكيف أثرت سلبيا في تكوين قطاعات رائدة خارج قطاع المحروقات، حيث لاحظنا التناقضات في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال تبني جملة من الإصلاحات في الوقت الذي لم تتمكن فيه الدولة بعد من الحسم في ملفات مهمة مثل تأهيل المؤسسات الإنتاجية القائمة، دعم المؤسسات الخاصة، وأولوية القطاعات من وجهة نظر إستراتيجية. ويضاف إلى هذا وذاك تعطل الإصلاحات الشاملة؛ الوضع الذي زاد من ضباية السياسة الاقتصادية الوطنية وانعكس سلبا على اختيارات الدولة من جهة وعلى آليات عمل الحكومة من جهة أخرى، ما ألقى بظلاله على الاستقرار الكلي الذي لم يتجسد في أرض الواقع، وحتى الحكومة لم تتمكن لحد الآن من إطلاق هيئة ناجعة لتنويع التجارة الخارجية. كل هذا ينبأ بصحة الفرضية الأولى:

" من بين الأسباب التي حالت دون نجاح الجزائر في خلق اقتصاد مصدر خارج المحروقات، هي اعتمادها المفرط على إيرادات المحروقات، إضافة إلى غياب سياسة واضحة المعالم تضمن ترقية الصادرات خارج المحروقات".

**الفرضية الثانية:** إن الخلل في التجربة الجزائرية يكمن في اعتماد أصحاب القرار على إيرادات المحروقات في حل جل المشاكل التي تواجههم (مشاكل صناعة، مشاكل زراعة، مشاكل اجتماعية... الخ)، أي لجوئهم دائما إلى الحل السهل الذي يمكنهم من تغطية عيوب السياسة المتبعة، وعدم التصدي لهذه المشاكل وحلها من جذورها، فالملاحظ أن هذه الإيرادات جعلت الجزائر تقف مكتوفة الأيدي دون أن تتقدم خطوة إلى الأمام نحو التطور والنمو الاقتصادي على عكس الدول التي عرفت كيف تستغل إيرادات المحروقات أحسن استغلال، وهنا

يمكن أن نذكر الترويج التي قامت بتحديد نسبة تدخل الجباية البترولية في الجباية العامة، وكذلك المكسيك التي تحاول إلى يومنا هذا استغلال عائدات البترول بأكثر من منفعة ممكنة، وهذا من خلال الاستثمار في مشاريع كبرى داخل وخارج المكسيك.

لذلك ومن أجل تفادي الخطأ الذي وقعت فيه الدولة الجزائرية، ومن أجل الحد من اعتمادها المفرط على إيرادات المحروقات فإننا نقترح تحديد نسبة تدخل إيرادات المحروقات في الناتج القومي الخام، كما يجب أن تحدد نسبة تدخل الجباية البترولية في الجباية العامة. وهو ما يبين صحة الفرضية الثانية والقائلة:

"إذا أرادت الدولة الجزائرية أن تخلق اقتصادا مصدرا، فيجب عليها أن تحدد نسبة تدخل إيرادات المحروقات في الناتج القومي الخام، كما يجب أن تحدد نسبة تدخل الجباية البترولية في الجباية العامة".

**الفرضية الثالثة:** وضعت الدولة الجزائرية آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتجسد ذلك عبر عدة إجراءات ذات طابع ضريبي وجمركي، وآخر معلوماتي... الخ، غير أن الملاحظ من خلال تشخيص واقع التصدير في الجزائر باستعمال بعض المؤشرات الإحصائية أن الصادرات خارج المحروقات لم تصل بعد إلى المستوى المنشود، ولم تعط النتائج الملموسة المنتظرة خلال العشرية الماضية، لتظل متواضعة، بل هامشية تمثل 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية، رغم الكم الهائل من التدابير المتخذة والإجراءات المعتمدة، هذا الوضع يتطلب تحليل مختلف العراقيل و الحواجز التي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لدعم الصادرات خارج المحروقات، وكان من أهمها ضعف إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، صعوبات متعلقة إما بالقانون أو بمدى انسجام وتفاعل المصدر مع الامتيازات الممنوحة له، وأخرى تعترض المصدر متعلقة بالبيروقراطية واستفحال ظاهرة الفساد الإداري، وغيرها من الصعوبات تم تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث - المبحث الثاني - ، وعليه يتضح أن مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تقتصر فقط على منح الامتيازات و الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية، ورفع كفاءة الأجهزة الاقتصادية والإدارية وتبني فكرة حوكمة المؤسسات، وتوفير المرونة الكافية والخدمات المتميزة لهيئة البيئة والإطار السليم لترقية الصادرات، كي تلعب دورا محوريا في التنمية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والقائلة:

"لا تقتصر ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات على منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية ومنظومة إدارية كفأة".

**الفرضية الرابعة:** في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تعتمد على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي، لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحولات

وأصبحت مضطرة إلى التخلي عن الاشتراكية و التحول إلى اقتصاد السوق، وهذا تحت خطوات كبرى عن طريق منظمات لها إطارها الدولي مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وأيضا المنظمة العالمية للتجارة. و من هذا المنطلق، فإن أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الحالية بأبعادها المختلفة تتمثل في تعزيز القدرة على توليد الدخل و استمرارية النمو في بيئة دولية شعارها البقاء للأفضل، وعليه تأتي أهمية تطوير وتنمية قطاع الصادرات ليس من ناحية الكم فحسب، بل أيضا من ناحية النوعية و الديناميكية، كما أن الحاجة بدت ملححة للأخذ بسياسة تشجيع الصادرات بعد أن عانت عدد من الدول من الآثار السلبية للسياسة المتعلقة بالتوجه للداخل (سياسة إحلال الواردات)، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين وكذلك العديد من الدراسات التطبيقية أهمية سياسة تشجيع الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى التحولات الكبيرة في قطاع التجارة الدولية حاليا، التي أصبحت تركز على الميزة التنافسية الناتجة من اقتصاديات الحجم والتنوع والسلع المتميزة بدلا عن الميزات النسبية الناتجة من وفرة الموارد الأولية، حيث يعرف أحد التيارات الحديثة التنافسية الدولية للصادرات على أنها تعني مقدرة البلد على تكوين وامتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد عليها الطلب العالمي.

ومن هنا تبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد لفترات طويلة ولا زال يعتمد في تجارته الدولية على وفرة الموارد الطبيعية. ومن أجل تنمية وتطوير مثل هذه الميزات التنافسية، يجب رسم السياسات والتوجهات والبرامج الموازية لترقية وتحديث قطاع الصادرات، كما لا يمكن أن تبقى الجزائر مجرد جملة من المعوقات بل يجب تفعيل الاندماج الاقتصادي قصد مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية، وإيجاد مكانة لها في المفاوضات، حتى ترسخ موقعها في هذا العالم الذي لا يعترف بالضعف آخذين بعين الاعتبار أن الجزائر مخزن للقدرات المتعددة، فيتعين عليها السعي قدما لاستقراء نموذج الابتكار والمنافسة بالتركيز على العلم والتكنولوجيا، وهو ما يعني أن الفرضية الرابعة صحيحة والقائلة:

"تستدعي التحديات التي تطرحها التطورات العالمية، ضرورة التأقلم والتكيف مع الاتجاهات الاقتصادية الدولية بما يعزز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني وتنافسية منتجاته في الأسواق الدولية".

## ثانيا- آفاق الدراسة

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة، فإننا نعتقد أنها تتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث، نذكر من بينها:

- دراسة الأسواق الإفريقية وطرق توجيه المنتجات الجزائرية لدخولها.
- القطاع الزراعي كبديل للصادرات النفطية.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط في الجزائر.
- تدعيم كل ما هو مرتبط بالتكنولوجيات الحديثة، والاتصالات.
- استغلال جميع المصادر المحتملة للانتاج والتخصص وتنويع التصدير.

المراجع

## أولاً- مراجع باللغة العربية

## 1- الكتب:

- 1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.
- 2- إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، نوفمبر 1989.
- 3- إبراهيم سعد الدين وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، دار الفارس للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 1999.
- 4- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.
- 5- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.
- 6- إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 7- افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج حوري، مركز الكتب الأردني، 1988.
- 8- آل شيخ حمد بن محمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 9- تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي، شيوخه سيف الشامسي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2000.
- 10- جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986.
- 11- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 12- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
- 13- حسام علي داود، أيمن أبو خفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة الأردن، 2002.
- 14- حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع عشر، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، خريف-شتاء 2002.
- 15- رسن سالم عبد الحسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.
- 16- رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية والضرورة والواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة والتوزيع، الكويت، 1987.
- 17- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
- 18- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الأديب، الجزائر، 2006.
- 19- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000.
- 20- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، طبعة 1993.
- 21- سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2002.
- 22- السواعي خالد محمد، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 23- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

- 24- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 25- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 26- عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.
- 27- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر دراسة سوسولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 1982.
- 28- عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
- 29- عجة جيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
- 30- عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.
- 31- عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- 32- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002.
- 33- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 34- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، 2007.
- 35- محمد السويدي، التسيير الذاتي، المؤسسة الوطنية للكتاب، للجزائر، 1986.
- 36- محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران، عمان، 2006.
- 37- محمد عبد العزيز عجمية، عبد المؤمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، القاهرة، 1999.
- 38- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 39- محمد عبد المنعم عفر، أحمد مصطفى فكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 40- محمد عيسى عبد الله، كتابات العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 1419 هـ.
- 41- محمد يونس، اقتصاديات دولية، جامعة الإسكندرية، طبعة 1999.
- 42- محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والإئتماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973.
- 43- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993.
- 44- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 45- مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظرات النقدية، دار لبعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
- 46- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 47- نعيمة فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 1999.

## 2- الدوريات والمجلات:

- 1- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعزلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 57، الكويت، جوان 1982.
- 2- براق محمد وعبيدة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.
- 3- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، الكويت، ماي 2000.
- 4- رضوان عبد الحميد، سياسيات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009.
- 5- صايب إبراهيم، الاقتصاد الجزائري من الربع الزراعي إلى الربع النفطي، مجلة المعرفة، العدد 176، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 6- عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية و محدوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، عدد 10، 2004.
- 7- عبد الله إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- 8- علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مجلة جسر التنمية، العدد 76، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2008.
- 9- علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة الجزائر، 2008.
- 10- فنورد توماس، دروس مستفادة في التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1992.
- 11- قاسم محمد الحموري، عهد عبد الحفيظ خصاونة، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001.
- 12- محمد بلقاسم حسن بهلول، مميزات التنمية في الجزائر المستقلة، مجلة المجاهد، العدد 1300، الجزائر، جويلية 1985.
- 13- محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.
- 14- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، جوان 2006.
- 15- محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.
- 16- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، أبريل، 1979.
- 17- مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، الكويت، فبراير 200.

- 18- مفيدة الرقوزي، التنمية مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، مجلة الجامعة المغاربية، العدد7، طرابلس، 2009.
- 19- نافر أيوب محمد، علي أحمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية و التعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010.
- 20- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد 2002/01.
- 3- الملتقيات والندوات:**
- 1- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة بصياغة السياسات التنموية يومي 20 و 21 مارس 2006، بيروت.
- 2- أحمد سيدي مصطفى، إستراتيجية عربية...كيف؟، ملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يوم 15-16 أكتوبر 2002.
- 3- جمعي عماري وطارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل إستراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 9 و 10 نوفمبر 2010.
- 4- عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، يوم 17-18 مارس 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 5- علي توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19 و20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 47، جانفي 2010، بيروت-لبنان.
- 6- فضلية عكاش، الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول، حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد يومي 10/11 ديسمبر 2005.
- 7- محمد بن بوزيان، الطاهر زباني، الأورو وسياسية سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يوم 21-22 ماي 2002.
- 8- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات، الشلف، يوم 14-15 ديسمبر 2004.
- 9- منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟..، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مارس 2010.
- 10- منير نوري و إبراهيم جلمط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 9-10 نوفمبر 2010.

11- نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول، حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أيام 4 و5 ديسمبر 2006.

#### 4- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
- 2- جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، نوقشت يوم 2011/04/14 .
- 3- خالد بن جلول ، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.
- 4- سعدي وصاف، نظام تأمين القرض عند التصدير، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- 5- عاشور كتوش، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.
- 6- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية مقارنة - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005/2006.
- 7- عبد القادر مولاي، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.
- 8- العربي بوزيان ، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- 9- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 10- العياشي زرار، الإستراتيجية التنموية في الجزائر و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010.
- 11- قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر-مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008.

- 12- محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 13- مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.
- 14- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

## 5- النصوص القانونية:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 9 جوان سنة 1996.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 96-235، مؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996، يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كفيياته (الجريدة الرسمية) العدد 41، الصادر بتاريخ 3 جويلية سنة 1996.
- 4- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16ن، 2009.

## 5- مواقع من الانترنت:

- 1- موقع صندوق النقد الدولي <http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues37/ara/issue37a.pdf>.
- 2 - موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتيجية تنمية الصادرات <http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf>.
- 3 - هناء محمود شكري، انعكاس تغير نظريات التنمية الاقتصادية على عمران القاهرة وتحديات الاستدامة <http://faculty.ksu.edu.sa/hs/ArchCairo%202004%20Conference/paper1.pdf>.
- 4 - نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008 <http://iefpedia.com/arab-22461.pdf>.
- 5 - عبلة عبد الحميد بخاري، معوقات التنمية الاقتصادية، تنمية وتخطيط، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009 <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf>
- 6 - احمد الكواز، أهم استراتيجيات السياسة التجارية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت <http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-3.pdf>.
- 7 - موقع وزارة التجارة الجزائرية <http://www.mincommerce.gov.dz/>
- 8 - موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية [www.algex.dz/](http://www.algex.dz/)
- 9 - موقع وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك <http://www.douane.gov.dz/promohydroar.pdf>.
- 10 - موقع يومية الحوار الجزائرية <http://www.djazair.com/eghiwar/8492>.

- 11 – موقع يومية صوت الأحرار  
www.sawt-alahrar.net/
- 12 – موقع الديوان الوطني للإحصائيات  
http://www.ons.dz/
- 13 – موقع بنك الجزائر  
http://www.bank-of-algeria.dz

## ثانياً – مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Abdelatif BENACHENHOU, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), OPU, Algérie.
- 2- Abdelmadjid BOUZIDI: les années 90 de l'économie algérienne, ENAG éditions, Alger, 1999.
- 3- Abderrahim CHIBI, Mohamed BENBOUZIANE and Sidi Mohamed CHEKOURI, The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: an empirical study, ERF, First published, Egypt, 2010.
- 4- Maghreb N°14 et 15, 1994.
- 5- Benjamin Boumakani, thèse de doctorat, la gouvernance et l'état en Afrique, université paris, 2001.
- 6- CACI, le commerce international, Mutation, N°11, 1995.
- 7- CACI, le financement des exportations, Mutation, N° 18, 1996.
- 8- CACI, les Exportations Algérienne hors hydrocarbures, Mutation. N° 09, 1994.
- 9- Dominique SALVATORE, Economie Internationale : Cours et problèmes, Edition Mc Graw-hill, paris, 1982.
- 10- Gérard MARCY, Economie Internationale, Ed Thémis, Paris, 1972.
- 11- Hocine BENISSAD, Algérie: restructurations et réformes économique 1979-1993, OPU, Alger, 1994.
- 12- Inga BRANDELL, les rapports franco-algériens depuis 1962 : du pétrole et des hommes, 1981.
- 13- Jean-Louis MUCCHIELLI, Thierry MAYER, Economie Internationale, Edition Dalloz, Paris, 2005.
- 14- John A. HOBSON, International trade, An Application of Economic Theory, Batoche Books London, 2003.
- 15- Journal officiel N°11 du 06/02/1968, relatif à l'ordonnance n°68-35 du 02/02/1968.
- 16- Journal officiel N°17 du 14/02/1978.
- 17- Journal officiel N°36 04/06/1963, décret N°63-188 du 16/05/1963.
- 18- Journal officiel N°80 du 29/10/1963.
- 19- La lettre d'information de la chambre algérienne de commerce et de l'industrie, 1997.
- 20- M.E.BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie (1962-1978), 2ed, OPU, 1982.
- 21- Nachida BOUZIDI, le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur: l'expérience Algérienne (1974-1984), OPU, 1988.
- 22- Rapport CNUCED, Les succès de la république de Corée en matière d'exportation (1961-1982), Genève, 1984.
- 23- Rapport de la Direction Générale Des Douane, Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie ( période 1963-2010).
- 24- Samir HADDAD, practical studies in business English and letter writing, third edition, Jordan book centre, 1995.

الملاحق

## ملحق رقم (01): تطور المديونية الخارجية و خدماتها للفترة 1967-1995

الوحدة: مليار دولار

السنة	خدمات المديونية	مبلغ الديون
1967	-	1.4
1972	0.189	2.3
1973	0.3	2.9
1975	0.863	5.8
1977	1.421	10.1
1979	3.207	17.4
1980	4.21	17.6
1981	4.09	17.6
1982	4.842	19.3
1983	5.806	17.4
1984	5.205	17
1985	5.119	19.6
1986	4.12	19.3
1987	9.91	22.88
1988	6.44	25.041
1989	7.91	25.325
1990	8.89	28.37
1991	9.58	27.87
1992	9.26	26.67
1993	9.34	25.72
1994	4.5	29.486
1995	4.2	31.573

المصدر: من إعدادا الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر-أسبابها و آثارها-، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 1999، ص 97.
- من الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz> ، أطلع عليه بتاريخ: 2012/10/16.

## ملحق رقم (02): تطور معدلات النمو الاقتصادي وسعر البترول في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2010

السنوات	معدل النمو PIB %	سعر البترول في الجزائر \$
1980	0.8	35
1981	3	39
1982	6.4	36
1983	5.4	31
1984	5.6	30
1985	3.7	29
1986	0.4	15
1987	-1	19
1988	-1	16
1989	4.4	18
1990	0.8	24
1991	-1	20
1992	1.8	20
1993	-2	18
1994	-1	16
1995	3.8	18
1996	4.1	22
1997	1.1	19
1998	5.1	13
1999	3.2	18
2000	2.2	28.5
2001	2.1	24.85
2002	4.9	25.24
2003	6.9	29.03
2004	5.2	38.36
2005	5.1	54.64
2006	2	65.85
2007	3	74.95
2008	2	99
2009	2.4	61.8
2010	3.3	79

**Source :** Rapport N° 36270-DZ, République Algérienne Démocratique et Populaire « Une Revue des dépenses publique », le 15 aout 2007, p 3.  
<http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.VolumeI.pdf> , consulte le: 25/12/2012.  
[http://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes\\_volume\\_2000-2011final.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_volume_2000-2011final.pdf),  
 consulte le: 25/12/2012  
 , consulte le: 31/12/2012 <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>

## ملحق رقم (03) : معدل البطالة في الجزائر للفترة 1988-2010

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة %
1988	19.2
1989	18.1
1990	19.7
1991	21.3
1992	23.8
1993	23.15
1994	24.4
1995	28.1
1996	27.98
1997	26.41
1998	28.6
1999	29.2
2000	29.5
2001	27
2002	26
2003	23.72
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.8
2009	10.2
2010	10

## Source :

[www.ons.dz](http://www.ons.dz), consulté le 14 /12/2012  
[http://www.tsa-algerie.com/divers/stabilisation-du-chomage-en-2011-selon-l-  
ons\\_21921.html](http://www.tsa-algerie.com/divers/stabilisation-du-chomage-en-2011-selon-l-ons_21921.html) , consulte le 14/10/2012 .

## ملحق رقم (04): تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1984 – 2010

معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %	السنوات
2.6	1999	8.1	1984
0.34	2000	10.5	1985
4.23	2001	12.4	1986
1.42	2002	7.4	1987
2.59	2003	9.3	1989
3.56	2004	16.7	1990
1.64	2005	31.7	1992
2.53	2006	20.5	1993
3.51	2007	29	1994
4.8	2008	29.8	1995
5.7	2009	18.7	1996
3.9	2010	5.7	1997

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقعين التاليين:

<http://data.albankaldawli.org/>- 2012/10/10 أطلع عليه بتاريخ

<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOTL.ZG?display=default>,

أطلع عليه بتاريخ: 2013/01/22

ملحق رقم (05): تطور سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة 1960-2010  
الوحدة: دولار / دينار

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1960	4.94	1985	5.03
1961	4.94	1986	4.7
1962	4.94	1987	4.85
1963	4.94	1988	5.91
1964	4.94	1989	7.61
1965	4.94	1990	8.96
1966	4.94	1991	18.47
1967	4.94	1992	21.84
1968	4.94	1993	23.35
1969	4.94	1994	35.06
1970	4.94	1995	47.66
1971	4.91	1996	54.75
1972	4.48	1997	57.71
1973	3.96	1998	58.74
1974	4.18	1999	66.57
1975	3.95	2000	75.26
1976	4.16	2001	77.22
1977	4.15	2002	79.68
1978	3.97	2003	77.39
1979	3.85	2004	72.06
1980	3.84	2005	73.28
1981	4.32	2006	72.65
1982	4.59	2007	69.29
1983	4.79	2008	64.58
1984	4.98	2009	72.65
-	-	2010	74.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع:

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=PA.NUS.FCRF&codePays=DZA&codeTheme2=2&codeStat2=x&langue=fr>

أطلع عليه بتاريخ: 2012/11/12 .

ملحق رقم (06): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1963-2010

**EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE**

**PERIODE : ANNEES 1963- 1973**

VALEUR EN MILLIONS USD

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
IMPORTATIONS ( CAF )	586	704	672	640	680	816	1 010	1 259	1 228	1 491	2 241
EXPORTATIONS ( FOB )	732	728	642	623	725	831	935	1 010	857	1 304	1 889
BALANCE COMMERCIALE	147	24	-30	-17	45	15	-75	-248	-371	-187	-353

**EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE**

**PERIODE : ANNEES 1974- 1994**

VALEUR EN MILLIONS USD

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
IMPORTATIONS ( CAF )	4 024	5 993	5 318	7 102	8 675	8 410	10 552	11 259	10 743	10 415	10 292
EXPORTATIONS ( FOB )	4 259	4 292	4 977	5 805	6 117	9 873	15 613	13 283	11 481	11 183	11 869
BALANCE COMMERCIALE	235	-1 702	-341	-1 297	-2 558	1 463	5 061	2 024	738	768	1 577

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
IMPORTATIONS ( CAF )	9 840	9 213	7 056	7 323	9 208	9 684	7 681	8 406	8 788	9 365
EXPORTATIONS ( FOB )	10 145	7 820	8 233	8 104	8 968	11 304	12 101	10 837	10 091	8 340
BALANCE COMMERCIALE	305	-1 393	1 177	781	-240	1 620	4 420	2 431	1 303	-1 025

**EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE**  
**PERIODE : ANNEES 1995-2010**

Unité: Millions USD

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IMPORTATIONS ( CAF )	10 761	9 098	8 687	9 403	9 164	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
EXPORTATIONS ( FOB )	10 240	13 375	13 889	10 213	12 522	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053
BALANCE COMMERCIALE	-521	4 277	5 202	810	3 358	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580

**Source :**

Rapport de la Direction Générale Des Douane, Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie ( période 1963-2010) , Op cit, p-p 02-03.

## ملحق رقم (07): تطور هيكل الواردات والصادرات الجزائرية للفترة 1974-2010

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPE D'UTILISATIONPERIODE: 1974 - 1984IMPORTATIONS

VALEUR EN MILLIONS USD

GROUPES D'UTILISATION	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
Alimentation	684	1 123	839	1 060	1 268	1 336	1 991	2 109	2 024	2 030	1 770
Energie et Lubr.	59	102	85	96	129	164	259	230	165	215	211
Produits bruts	301	330	230	385	372	429	605	614	545	598	637
Demi produits	1 166	1 393	1 178	1 555	1 997	2 069	2 591	2 808	2 393	2 532	3 054
Biens d'équip. Agr.	64	82	34	45	79	62	103	143	109	113	102
Biens d'équip. Ind.	1 271	2 271	2 327	2 791	3 543	3 151	3 199	3 646	3 465	3 178	3 038
Biens de consom.	480	693	626	1 170	1 287	1 200	1 803	1 709	2 042	1 749	1 480
<b>TOTAL</b>	<b>4 024</b>	<b>5 993</b>	<b>5 318</b>	<b>7 102</b>	<b>8 675</b>	<b>8 410</b>	<b>10 552</b>	<b>11 259</b>	<b>10 743</b>	<b>10 415</b>	<b>10 292</b>

**EXPORTATIONS**

VALEUR EN MILLIONS USD

GROUPES D'UTILISATION	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
Alimentation	159	174	151	133	147	112	120	123	73	38	48
Energie et Lubr.	3 940	3 965	4 659	5 572	5 876	9 649	15 370	13 015	11 245	10 996	11 576
Produits bruts	74	54	119	51	47	64	55	56	69	43	43
Demi produits	55	56	42	41	43	45	65	80	91	100	196
Biens d'équip. Agr.	0	1	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Biens d'équip. Ind.	19	34	3	5	2	1	1	7	1	.	1
Biens de consom.	11	7	4	3	2	1	1	2	2	6	5
<b>TOTAL</b>	<b>4 259</b>	<b>4 292</b>	<b>4 977</b>	<b>5 805</b>	<b>6 117</b>	<b>9 873</b>	<b>15 613</b>	<b>13 283</b>	<b>11 481</b>	<b>11 183</b>	<b>11 869</b>

**EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPE D'UTILISATION**

PERIODE: 1985 - 1994

**IMPORTATIONS**

VALEUR EN MILLIONS USD

GROUPES D'UTILISATION	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
Alimentation	2 185	1 849	1 761	1 804	2 925	2 140	1 938	2 092	2 177	2 816
Energie et Lubr.	184	274	161	169	128	144	256	120	125	56
Produits bruts	726	551	501	624	851	677	410	612	595	619
Demi produits	2 325	2 305	1 819	1 890	1 999	1 806	1 861	1 933	2 074	2 143
Biens d'équip. Agr.	76	82	37	26	29	78	153	51	55	33
Biens d'équip. Ind.	3 049	2 818	1 873	1 936	2 305	3 693	2 343	2 445	2 567	2 428
Biens de consom.	1 295	1 334	904	875	971	1 146	720	1 153	1 195	1 270
<b>TOTAL</b>	<b>9 840</b>	<b>9 213</b>	<b>7 056</b>	<b>7 324</b>	<b>9 208</b>	<b>9 684</b>	<b>7 681</b>	<b>8 406</b>	<b>8 788</b>	<b>9 365</b>

**EXPORTATIONS**

VALEUR EN MILLIONS USD

GROUPES D'UTILISATION	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
Alimentation	57	26	30	30	34	50	55	79	99	33
Energie et Lubr.	9 893	7 621	8 019	7 685	8 572	10 865	11 726	10 388	9 612	8 053
Produits bruts	33	40	38	47	24	32	43	32	26	23
Demi produits	137	121	111	179	180	211	169	226	287	198
Biens d'équip. Agr.	0,40	1	2	15	4	3	5	2	0	2
Biens d'équip. Ind.	3	4	21	93	75	76	61	66	17	9
Biens de consom.	22	7	12	56	79	67	42	44	50	22
<b>TOTAL</b>	<b>10 145</b>	<b>7 820</b>	<b>8 233</b>	<b>8 105</b>	<b>8 968</b>	<b>11 304</b>	<b>12 101</b>	<b>10 837</b>	<b>10 091</b>	<b>8 340</b>

## EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPE D'UTILISATION

PERIODE: ANNEES:1995 - 2010

### IMPORTATIONS

VALEUR EN MILLIONS USD

GROUPES D'UTILISATION	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Alimentation	2 753	2 601	2 544	2 533	2 307	2 415	2 395	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954	7 813	5 863	6 058
Energie et Lubrifiants	118	110	132	126	154	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955
Produits bruts	789	498	499	540	469	428	478	562	689	784	751	843	1 325	1 394	1 200	1 409
Demi produits	2 372	1 788	1 564	1 722	1 547	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105	10 014	10 165	10 098
Biens d'équip. Agr.	41	41	21	43	72	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
Biens d'équip. Ind.	2 937	3 022	2 833	3 120	3 219	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	8 534	13 093	15 139	15 776
Biens de consom.	1 751	1 038	1 094	1 319	1 396	1 393	1 466	1 655	2 112	2 797	3 107	3 011	5 243	6 397	6 145	5 836
<b>TOTAL</b>	<b>10 761</b>	<b>9 098</b>	<b>8 687</b>	<b>9 403</b>	<b>9 164</b>	<b>9 173</b>	<b>9 940</b>	<b>12 009</b>	<b>13 534</b>	<b>18 308</b>	<b>20 357</b>	<b>21 456</b>	<b>27 631</b>	<b>39 479</b>	<b>39 294</b>	<b>40 473</b>

**EXPORTATIONS**

GROUPES D'UTILISATION	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Alimentation	110	136	37	27	24	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315
Energie et Lubrifiants	9 731	12 494	13 378	9 855	12 084	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429	58 831	77 361	44 128	55 527
Produits bruts	41	44	40	45	41	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94
Demi produits	274	496	387	254	281	465	504	551	509	571	651	828	993	1 384	692	1 056
Biens d'équip. Agr.	5	3	1	7	25	11	22	20	1	.	.	1	1	1	.	1
Biens d'équip. Ind.	18	46	23	9	47	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30
Biens de consom.	61	156	23	16	20	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30
<b>TOTAL</b>	<b>10 240</b>	<b>13 375</b>	<b>13 889</b>	<b>10 213</b>	<b>12 522</b>	<b>22 031</b>	<b>19 132</b>	<b>18 825</b>	<b>24 612</b>	<b>32 083</b>	<b>46 001</b>	<b>54 613</b>	<b>60 163</b>	<b>79 298</b>	<b>45 194</b>	<b>57 053</b>

**Source :**

Rapport de la Direction Générale Des Douane, Ibid, p 12.

ملحق رقم (08): المنتجات المستوردة من طرف الدولة الجزائرية لسنتي 2010-2011  
الوحدة: مليون دولار

***Biens de consommation non alimentaires :***

Principaux Produits	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
VEHICULES DE TOURISME	1 455,72	24,94	2 110,00	28,79	44,95
MEDICAMENTS	1 674,01	28,68	1 962,44	26,78	17,23
PARTIES ET ACCESSOIRES DE VEHICULES A AUTOMOBILES	241,73	4,14	316,91	4,32	31,10
REFRIGERATEURS, CONGELATEURS	169,46	2,90	217,36	2,97	28,27
MEUBLES ET LEURS PARTIES	157,73	2,70	178,67	2,44	13,28
PNEUMATIQUES NEUFS EN CAOUTCHOUC	87,39	1,50	126,99	1,73	45,31
OUVRAGES EN FER OU EN ACIER	106,59	1,83	124,57	1,70	16,87
INSECTICIDES ,ANTIRONGEURS	59,65	1,02	81,71	1,12	36,98
POELES ET CHAUDIERES A FOUER	61,46	1,05	75,73	1,03	23,22
ARTICLES DE TRANSPORTS D'EMBALLAGE	55,62	0,95	70,54	0,96	26,82
<b>Sous Total</b>	<b>4 069,36</b>	<b>69,73</b>	<b>5 264,92</b>	<b>71,85</b>	<b>29,38</b>
<b>Total du Groupe</b>	<b>5 836</b>	<b>100 %</b>	<b>7 328</b>	<b>100 %</b>	<b>25,57</b>

**Biens alimentaires :**

Principaux Produits	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
CEREALES, SEMOULES ET FARINES	1 986,67	32,79	4 052,10	41,14	103,96
LAITS ET PRODUITS LAITIERS	993,96	16,41	1 544,11	15,68	55,35
SUCRES ET SUCRERIES	678,67	11,20	1 163,04	11,81	71,37
CAFE ET THE	244,69	4,04	356,35	3,62	45,63
LEGUMES SECS ET AUTRES	299,41	4,94	394,85	4,01	31,88
MANDES	168,77	2,79	164,61	1,67	-2,46
<i>Sous Total</i>	4 372,17	72,17	7 675,06	77,92	75,54
<i>Total du Groupe</i>	6 058	100 %	9 850	100 %	62,59

**Biens destinés au fonctionnement de l'outil de production :**

Principaux Produits	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Valeurs	Structure %	Valeurs	Structure %	
BARRES EN FER ET EN ACIER	1 093,89	8,78	1 817,18	13,33	66,12
HUILES DESTINEES A L'INDUSTRIE ALIMENTAIRE	597,31	4,79	791,60	5,81	32,53
CONSTRUCTIONS ET PARTIES DE CONSTRUCTIONS	956,02	7,67	716,21	5,25	-25,08
TUBES, TUYAUX ET PROFILS CREUX EN FER OU EN ACIER	1 975,98	15,86	701,56	5,15	-64,50
BOIS	528,95	4,24	571,15	4,19	7,98
HUILES DE PETROLE OU DE MINERAUX BITUMINEUX	326,28	2,62	498,40	3,58	49,69
PRODUITS LAMINES	345,65	2,77	469,73	3,45	35,90
COKE DE PETROLE	363,48	2,92	396,44	2,91	9,07
POLYMERES DE L'ETHYLENE	269,34	2,16	371,33	2,72	37,87
FILS MACHINE EN FER OU EN ACIERS NON ALLIES	207,67	1,67	362,98	2,66	74,79
<b>Sous Total</b>	<b>6 665</b>	<b>53,48</b>	<b>6 687</b>	<b>49,05</b>	<b>0,33</b>
<b>Total du Groupe</b>	<b>12 462</b>	<b>100 %</b>	<b>13 632</b>	<b>100 %</b>	<b>9,39</b>

**Biens d'équipements :**

Principaux Produits	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Valeurs	Structure %	Valeurs	Structure %	
VEHICULES DE TRANSPORT DE PERSONNES ET DE MARCHANDISES	1 551,34	9,63	1 829,54	11,13	17,93
ARTICLES DE ROBINETTERIES ET ORGANES SIMILAIRES	689,42	4,28	1 087,21	6,61	57,70
POMPES A AIR ET A VIDE	645,11	4,00	716,75	4,36	11,11
TURBOREACTEURS, TURBOPROPULSEURS	1 191,25	7,39	641,08	3,90	-46,18
TABLEAUX, PANNEAUX ET CONSOLES ELECTRIQUES	466,66	2,90	564,42	3,43	20,95
POMPES POUR LIQUIDES	701,01	4,35	552,22	3,36	-21,23
CENTRIFUGEUSES	427,90	2,65	473,01	2,88	10,54
APPAREILS ET DISPOSITIFS MEME CHAUFFES ELECTRIQUEMENT	990,37	6,14	451,69	2,75	-54,39
RL ET CABLES	445,93	2,77	416,73	2,54	-6,55
BOUTEURS (BULLDOZERS)	427,33	2,65	408,32	2,48	-4,45
<b>Sous Total</b>	<b>7 536</b>	<b>46,76</b>	<b>7 141</b>	<b>43,44</b>	<b>-5,24</b>
<b>Total du Groupe</b>	<b>16 117</b>	<b>100 %</b>	<b>16 437</b>	<b>100</b>	<b>1,99</b>

Source : CNIS, Statistique du commerce extérieur de l'Algérie, période: année 2011, p3.

## - الملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات للاقتصاد الجزائري، والعوائق التي حالت دون تحقيقها ميزة تنافسية من أجل دخول الأسواق الدولية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع إحصائيات الصادرات الجزائرية وكل ما يتعلق بها، وقمنا بتحليلها بالاعتماد على بعض المؤشرات وذلك خلال الفترة المدروسة (1970-2010).

وأوضحت النتائج أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضعيفة في معظمها وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الأحادية في التصدير.

وفي ختام هذه الدراسة قدمنا حلولاً من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج يرتكز على التصنيع من أجل التصدير. الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، إستراتيجيات التصدير، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، اقتصاد ريعي، اقتصاد منتج.

## -Résumé-

L'objectif de cette étude vise à l'analyse réelle de la situation des exportations hors hydrocarbures de l'économie algérienne, et les difficultés rencontrées qui ont empêché d'atteindre un avantage concurrentiel

Pour réaliser ces objectifs nous avons rassemblé les statistiques des exportations algériennes et tout ce qui s'y rapportent et que nous avons analysé sur la base de certains indicateurs de la période étudiée (1970 – 2010).

Les résultats ont montré que les exportations algériennes hors hydrocarbures ont été très peu significatives.

La conclusion de notre recherche nous a amené à présenter des solutions pour une transition d'une économie rentière vers une économie productive.

**Mots clés: les exportations hors hydrocarbure, les stratégies d'exportation, la croissance économique, le commerce extérieur, économie de la rente, économie productive.**

## -Abstract-

The aim of this study is to analyze the actual situation of non-oil exports of the Algerian economy, and the difficulties that have prevented achieving a competitive advantage to penetrate international markets.

To achieve these goals we have collected the statistics of Algerian exports and everything related to it, and we analyzed on the basis of certain indicators during the study period (1970-2010).

The results showed that the Algerian exports excluding oil are weak in general, and suffer from unilateral export.

At the end of this study, we have provided solutions for the transition from an economy of rent to economy of production for export.

**Keywords: non-oil exports, export strategies, economic growth, foreign trade, economy of rent, productive economy.**